



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الإقتصادي
(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. مسكين أنس

إعداد الطلبة:

- فتيح وليد

- بداد ريان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيساً	أستاذ محاضر قسم "ب"	بالملي سيد أحمد
محرراً ومقرراً	أستاذ محاضر قسم "ب"	د. مسكين أنس
ممتحناً	أستاذ التعليم العالي	بن نافلة نسيرة

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الإقتصادي
(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي في شعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. مسكيني أنس

إعداد الطلبة:

- فتيحة وليد

- بداد ريان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيساً	أستاذ محاضر قسم "بم"	بالحلي سيد أحمد
محرراً ومقرراً	أستاذ محاضر قسم "بم"	د. مسكيني أنس
ممتحناً	أستاذ التعليم العالي	بن نافلة نصيرة

السنة الجامعية: 2024-2025

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

“قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ”

{الزمر: 9}

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي مكنا من إتمام هذا البحث فما كان لنا شيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه فالحمد لله دائما وأبدا
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المشرف
"مسكيني أنس"

حفظه الله ورعاه، لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة الذي ساعدنا
بنصائحه وتوجيهاته
كما نوجه شكرنا المسبق إلى أعضاء اللجنة المناقشة
إلى كل الأساتذة في جميع الأطوار
وموظفي جامعة عين تموشنت
وأخيرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل

خدمتكم سالمين

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك الحمد لك الشكر، لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، ونصلي

ونسلم على الرحمة المهداة على من لا نبي بعده

وأولى الناس بالشكر هما الأبوين

"وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى من شجعني على المثابرة طوال حياتي .. "إلى والدي الكريم"

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز إلى القلب المعطاء... "والدي الحبيبة"

إلى من أفضلهما على نفسي إخوتي " عمر و محمد"

دمتم سنداً لي

إلى من أشرف بنصائحه وتوجيهاته على هذه المذكرة

الأستاذ الدكتور " مسكيني أنس " وإلى من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات

والصعاب...

إلى جميع أصدقائي ومعارفي الكرام الذين أكن لهم كل الحب والتقدير والاحترام

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصاً...

وليد

إهداء

الحمد لله حُبًا وشُكرًا وامتنانًا على البدء والختام.

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْعَالَمِينَ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۝}

لم تكن الرحلة قصيرة، ولا الطريق مفروشًا بالتسهيلات، لكنني فعلتها. فالحمد لله الذي يسر البدايات، وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه.

أهدي هذا النجاح لِنفسي أولًا، ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة. دمتم لي سندًا لا عمر له.

بكل حب، أُهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من علّمتني الأخلاق قبل الحروف، إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة، إلى اليد الخفية التي أزالته عن طريقي الأشواك، وسهّلت عليّ الشدائد بدعائها: "والدي العزيزة."

إلى العزيز الذي حملتُ اسمه فخريًا، داعي الأول في مسيرتي، وسندي بعد الله: "والدي الغالي."

إلى من كان دومًا الأخ والسند، رفيق الدرب، وصوت الدعم الذي لا يغيب، إلى من تشاركت معه الأحلام والطموحات: أخي يوسف، شكرًا لك على وجودك الذي يجعل الطريق أيسر وأجمل.

وإلى روحٍ سكنت قلبي، إلى من كان وجوده بلسمًا في أيامي، ودعمه لي لا يُقدَّر بثمن، إلى من لا

تكتمل فرحتي إلا بوجوده لك الامتنان من القلب

إلى جميع من علّموني وأرشدوني ووجهوني: دكاترتي الأعزاء.

وأخيرًا، من قال: "أنا لها" نالها. وأنا لها، وإن أبت، رغمًا عنها أتيت بها. فالحمد لله شكرًا وحُبًا وامتنانًا على البدء والختام.

الصفحة	العناوين
	كلمة شكر
	الإهداء
I-VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII-XVII	قائمة الأشكال
XIII	ملخص الدراسة
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والنشاط الإقتصادي	
1	مقدمة الفصل الأول
22-2	المبحث الأول: الاطار النظري للتكنولوجيا المالية
8-2	المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
4-2	أولاً: مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية و خصائصها
3-2	1. تعريف التكنولوجيا المالية
4-3	2. أهمية التكنولوجيا المالية
4	3. خصائص التكنولوجيا المالية
6-4	ثانياً: مراحل تطور التكنولوجيا المالية
5-4	1. المرحلة الأولى (1886-1967): البدايات التقنية
5	2. المرحلة الثانية (1967-2008): الانتقال إلى الرقمية
6-5	3. المرحلة الثالثة (2008-حتى الآن): عصر الابتكار والشركات الناشئة
8-6	ثالثاً: التوجه نحو التكنولوجيا المالية
7-6	1. أسباب التوجه نحو التكنولوجيا المالية:
8-7	2. عوامل إنتشار التكنولوجيا المالية
17-8	المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية
12-8	أولاً: خدمات وقطاعات التكنولوجيا المالية
9-8	1. خدمات التكنولوجيا المالية
12-9	2. قطاعات التكنولوجيا المالية
15-13	ثانياً: أشكال التقنيات المالية الحديثة
17-15	ثالثاً: مخاطر ومعوقات التكنولوجيا المالية
16-15	1. تأثير التكنولوجيا المالية
17-16	2. معوقات نمو التكنولوجيا المالية
17	3. تحديات التكنولوجيا المالية
22-18	المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

18	أولاً: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية
20-18	ثانياً: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها
19-18	1. خصائص شركات التكنولوجيا المالية
20	2. أنواع شركات التكنولوجيا المالية
22-20	ثالثاً: آلية عمل شركات التكنولوجيا المالية
20	1. طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية
21	2. مراحل دورة حياة شركات التكنولوجيا المالية
22-21	3. أهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي
38-22	المبحث الثاني: أساسيات النشاط الاقتصادي
24-22	المطلب الأول: ماهية النشاط الاقتصادي
23-22	أولاً: تعريف النشاط الاقتصادي
24-23	ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي
24	ثالثاً: قطاعات النشاط الاقتصادي
30-25	المطلب الثاني: مضمون النشاط الاقتصادي
26-25	أولاً: عملية الانتاج
25	1. تعريف عملية الانتاج
26-25	2. عناصر عملية الانتاج
27-26	ثانياً: عملية المبادلة
26	1. تعريف عملية المبادلة
27-26	2. أشكال عملية المبادلة
30-28	ثانياً: عملية الإستهلاك
28	1. تعريف عملية الإستهلاك
29-28	2. أنواع عملية الإستهلاك
30-29	3. دور الإستهلاك في النشاط الاقتصادي
38-30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
35-30	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية
37-35	المطلب الثاني: الدراسات العربية
38-37	المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة
36	أولاً: أوجه الإختلاف
37-36	ثانياً: أوجه الاتفاق
37	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في السعودية ودورها في تعزيز النشاط الاقتصادي	

40	مقدمة الفصل الثاني
61-41	المبحث الأول: إستراتيجيات التكنولوجيا المالية في السعودية
46-41	المطلب الأول: عناصر منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية
48-47	المطلب الثاني: جهود السعودية في دعم وتطوير شركات التكنولوجيا المالية
61-48	المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية في السعودية و مجالاتها
49-48	أولاً: نمو عدد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية خلال السنوات
51-50	ثانياً: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب نوع النشاط
58-52	ثالثاً: تصنيف شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب الخضوع للتنظيم
54-52	1. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم البنك المركزي
57-55	2. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة السوق المالية
57	3. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة التأمين
58	4. شركات التكنولوجيا المالية الغير خاضعة للتنظيم
60-59	رابعاً: ملخص رؤية 2030 و المتحقق منها
59	1. مستهدفات رؤية 2030
60	2. مقارنة مستهدفات 2023 و المتحقق منها
108-61	المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في السعودية
93-61	المطلب الأول: قطاعي تكنولوجيا المدفوعات و تكنولوجيا التمويل
76-61	أولاً: تكنولوجيا المدفوعات
69-61	1. حجم ونمو معاملات المدفوعات الإلكترونية:
66-61	أ. المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية
67-66	ب. قبول المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع
68	ت. قبول مدفوعات التجارة الإلكترونية
69-68	ث. أنشطة وساطة فواتير "سداد"
76-70	2. توزيع وسائل الدفع الرقمية
73-70	أ. المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية

74-73	ب. قبول مدفوعات التجارة الإلكترونية
76-74	ت. أنشطة وساطة فواتير "سداد"
93-76	ثانيا: تكنولوجيا التمويل
84-76	1. حجم ونمو معاملات خدمات التمويل
79-76	أ. خدمة الدفع الأجل
82-79	ب. خدمة التمويل الجماعي بالدين
84-82	ت. التمويل الإستهلاكي المصغر
93-84	2. توزيع لخدمات تكنولوجيا التمويل
88-84	أ. خدمة الدفع الأجل
91-88	ب. خدمة التمويل الجماعي بالدين
93-91	ت. التمويل الإستهلاكي المصغر
100-93	المطلب الثالث: قطاع المصرفية المفتوحة
96-93	أولاً: حجم ونمو معاملات المصرفية المفتوحة
94-93	1. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية
96-95	2. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات
100-96	ثانيا: حجم ونمو معاملات المصرفية المفتوحة
100-96	1. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية
100	2. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات
107-100	المطلب الثالث: قطاع تكنولوجيا التأمين
104-101	أولاً: حجم ونمو قطاع تكنولوجيا التأمين
107-105	ثانيا: توزيع قطاع تكنولوجيا التأمين
164-108	المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي
125-108	المطلب الأول: مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة
109-108	أولاً: إجمالي مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة

125-109	ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة حسب كل قطاع
113-109	1. قطاع تكنولوجيا التمويل
110-109	أ. خدمة الدفع الآجل
111-110	ب. التمويل الجماعي بالدين
113-112	ت. التمويل الإستهلاكي المصغر
116-113	2. قطاع المصرفية المفتوحة
114-113	أ. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية
116-115	ب. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات
117-116	3. قطاع حلول الإيدار
119-118	4. قطاع إدارة الاستثمارات و الاستشارات
123-119	5. قطاع الاستثمارات البديلة
120-119	أ. منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري
122-121	ب. تمويل الملكية الجماعية
123-122	ت. طرح أدوات الدين والاستثمار فيها
125-124	6. قطاع التأمين
163-125	المطلب الثاني: مساهمة التكنولوجيا المالية في قطاع تكنولوجيا الإستهمار و الإيدار
156-125	أولاً: مساهمة التكنولوجيا المالية في قطاع تكنولوجيا الإستهمار
133-126	1. إدارة الإستهمارات و الإستهمارات
130-127	أ. حجم و نمو قطاع إدارة الإستهمارات و الإستهمارات
133-130	ب. توزيع قطاع إدارة الإستهمارات و الإستهمارات
156-134	2. الإستهمارات البديلة
145-134	أ. حجم و نمو قطاع الإستهمارات البديلة
137-134	✓ منصات توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري

140-137	✓ تمويل الملكية الجماعية
145-140	✓ طرح أدوات الدين والاستثمار فيها
156-145	ب. توزيع قطاع الإستثمارات البديلة
148-145	✓ منصات توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري
153-148	✓ تمويل الملكية الجماعية
156-153	✓ طرح أدوات الدين والاستثمار فيها
163-157	ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في قطاع حلول الإذخار
159-157	1. حجم و نمو قطاع حلول الإذخار
163-159	2. توزيع قطاع حلول الإذخار
164-163	المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي
164	خاتمة الفصل الثاني
167-166	خاتمة عامة
175-169	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
03	الجوانب الأساسية للتكنولوجيا المالية	1-1
06	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	2-1
37	مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	3-1

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	خدمات التكنولوجيا المالية	1-2
12	قطاعات التكنولوجيا المالية	2-2
13	صور أشهر العملات الرقمية	3-2
15	أشكال التقنيات المالية الحديثة	4-2
19	خصائص شركات التكنولوجيا المالية	5-2
21	المراحل الأساسية لدورة شركات التكنولوجيا المالية	6-2
49	النمو في عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في المملكة العربية السعودية	7-2
50	توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية حسب نوع النشاط	8-2
51	خريطة قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية في عام 2023 - أسماء وأعداد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة حسب نوع النشاط	9-2
52	توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية بحسب الجهة التنظيمية	10-2
52	شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي	11-2
53	عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة والمصرح لها من البنك المركزي السعودي من عام 2018 إلى 2023	12-2
54	عدد شركات التكنولوجيا المالية المصرح لها للعمل في البيئة التجريبية التشريعية السعودية 2018-2023	13-2
55	شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة السوق المالية السعودية	14-2
55	شركات التكنولوجيا المالية الحاصلة على تصريح تجريبي من هيئة السوق المالية السعودية 2018-2023	15-2
56	عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة من هيئة السوق المالية السعودية 2021-2023	16-2
57	شركات التكنولوجيا المالية العاملة في قطاع تكنولوجيا التأمين بالمملكة العربية السعودية 2023-2022	17-2

58	شركات التكنولوجيا المالية العاملة بنماذج غير خاضعة للتنظيم في المملكة 2022-2023	18-2
59	مستهدفات رؤية 2030	19-2
61	إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية في السعودية مقسمة حسب عدد البطاقات المرتبطة بها	20-2
62	إجمالي عدد وقيمة الحوالات المحلية من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	21-2
63	توزيع إجمالي قيمة الحوالات المحلية حسب الغرض من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	22-2
64	إجمالي عدد وقيمة الحوالات الدولية من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	23-2
64	إجمالي عدد وقيمة عمليات السحب النقدي من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود	24-2
65	إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر نظام "سداد" عن طريق المحافظ الإلكترونية	25-2
65	إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر نظام "سداد" عن طريق المحافظ الإلكترونية	26-2
66	إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر أجهزة نقاط البيع	27-2
67	إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر أجهزة نقاط البيع حسب القطاع	28-2
68	إجمالي عدد وقيمة العمليات المنجزة في التجارة الإلكترونية	29-2
69	إجمالي عدد وقيمة العمليات في خدمة "سداد"	30-2
69	توزيع إجمالي قيمة العمليات في خدمة "سداد" التي أجراها المفوترون المسجلون	31-2
70	إجمالي عدد العملاء الأفراد (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	32-2
70	توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	33-2
71	توزيع العملاء الأفراد حسب الجنس (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	34-2

71	توزيع العملاء الأفراد حسب الجنسية (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	35-2
72	توزيع العملاء الأفراد حسب الفئة العمرية (للمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	36-2
73	توزيع العملاء الأفراد حسب الموقع الجغرافي (للمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	37-2
73	عدد التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية	38-2
74	توزيع التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية حسب القطاع	39-2
74	إجمالي عدد المفوترين المسجلين في "سداد"	40-2
75	توزيع المفوترين المسجلين في "سداد" حسب مستوى النشاط	41-2
75	توزيع العملاء من الشركات و التجار حسب المواقع الجغرافية	42-2
76	القيمة الإجمالية للسلع المباعة (باستخدام خدمة الدفع الأجل)	43-2
77	إجمالي عدد عمليات الشراء (باستخدام خدمة الدفع الأجل)	44-2
77	توزيع إجمالي قيمة العمليات حسب القطاع (خدمة الدفع الأجل)	45-2
78	توزيع إجمالي عدد دفعات الأقساط حسب قنوات الدفع	46-2
78	توزيع إجمالي قيمة دفعات الأقساط حسب قنوات الدفع	47-2
79	إجمالي عدد وقيمة التمويلات الممنوحة في خدمة التمويل الجماعي بالدين	48-2
80	توزيع إجمالي قيمة التمويل الممنوح حسب القطاع	49-2
80	إجمالي عدد الفرص المتاحة على المنصات	50-2
81	متوسط مبلغ الاستثمار في خدمة التمويل الجماعي بالدين (بالريال السعودي)	51-2
81	متوسط معدلات الموافقة على طلب التمويل في خدمة التمويل الجماعي بالدين	52-2
82	إجمالي عدد وقيمة التمويلات الممنوحة في خدمة التمويل الإستهلاكي المصغر	53-2
83	معدلات الموافقة على طلبات التمويل	54-2

83	توزيع عدد التمويلات الممنوحة حسب الحجم	55-2
84	توزيع قيمة التمويلات الممنوحة حسب الحجم	56-2
84	عدد العملاء الأفراد المسجلين لدى مقدمي خدمة الدفع الآجل	57-2
85	توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط	58-2
85	توزيع العملاء الأفراد حسب الجنس	59-2
86	توزيع العملاء الأفراد حسب الجنسية	60-2
86	إجمالي عدد العملاء الأفراد حسب العمر	61-2
87	إجمالي عدد العملاء حسب الموقع الجغرافي	62-2
87	عدد التجار المسجلين لدى مقدمي خدمة الدفع الآجل	63-2
88	إجمالي عدد المستثمرين (الاعتياديين + المؤهلين)	64-2
88	توزيع المستثمرين الاعتياديين حسب مستوى النشاط	65-2
89	توزيع المستثمرين المؤهلين حسب مستوى النشاط	66-2
89	توزيع المستثمرين المسجلين بحسب الفئة العمرية	67-2
90	توزيع المستثمرين المسجلين بحسب الموقع الجغرافي	68-2
90	إجمالي عدد المقترضين المسجلين بحسب حجم الشركات	69-2
91	إجمالي عدد المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر	70-2
91	توزيع المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر حسب الجنس	71-2
92	توزيع المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر حسب الفئة العمرية	72-2
92	عدد المقترضين الذين حصلوا على تمويل أو أكثر	73-2
93	متوسط عدد البنوك المرتبطة (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	74-2
94	عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	75-2
94	أعداد الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات الذين شارك في تجميع مختلف البيانات	76-2

95	متوسط عدد البنوك التي تم الربط معها كوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات	77-2
95	عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية (وسطاء الطرف الثالث من مقدمي الخدمات)	78-2
96	أعداد الوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات في تجميع بيانات حسب النوع	79-2
96	إجمالي عدد العملاء المسجلين (للأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	80-2
97	توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط (للأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	81-2
97	توزيع العملاء المسجلين حسب الجنسية (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	82-2
98	توزيع العملاء حسب الجنس (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	83-2
98	توزيع العملاء حسب العمر (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	84-2
99	توزيع العملاء حسب الموقع الجغرافي الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات	85-2
99	توزيع العملاء حسب عدد الحسابات المصرفية التي تم ربطها عبر البنوك (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)	86-2
100	توزيع العملاء حسب عدد الحسابات المصرفية التي تم ربطها عبر البنوك بواسطة الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات	87-2
101	إجمالي عدد وقيمة الوثائق الصادرة من خلال الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية بالريال السعودي	88-2
101	معدل شراء الوثائق بحسب نوع التأمين	89-2
102	متوسط عدد مقدمي خدمات التأمين المدرجين في منصات وساطة التأمين الإلكترونية.	90-2
102	معدل تحويل الاستفسارات عن الوثائق إلى عمليات شراء فعلية	91-2
103	نسبة العملاء الأفراد الذين توجهوا للشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية لشراء عدة وثائق	92-2
103	إجمالي عدد وقيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة	93-2

104	إجمالي عدد وقيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة	94-2
105	إجمالي عدد العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية	95-2
105	فئة العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية	96-2
106	توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط	97-2
106	توزيع العملاء من الشركات حسب مستوى النشاط	98-2
107	توزيع العملاء الأفراد حسب الفئة العمرية	99-2
107	توزيع العملاء من الشركات حسب الحجم	100-2
108	عدد الوظائف المباشرة في شركات التكنولوجيا المالية	101-2
109	عدد الموظفين في خدمة الدفع الآجل	102-2
109	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	103-2
110	توزيع الموظفين حسب الجنس في خدمة الدفع الآجل	104-2
110	إجمالي عدد الموظفين العاملين في خدمة التمويل الجماعي بالدين	105-2
111	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	106-2
111	توزيع الموظفين حسب الجنس	107-2
112	عدد موظفي التمويل الاستهلاكي المصغر	108-2
112	توزيع الموظفين حسب مكان الإقامة	109-2
113	توزيع الموظفين حسب الجنس	110-2
113	إجمالي عدد الموظفين	111-2
114	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	112-2
114	توزيع الموظفين حسب الجنس	113-2
115	إجمالي عدد الموظفين	114-2

115	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	115-2
116	توزيع الموظفين حسب الجنس	116-2
116	إجمالي عدد الموظفين	117-2
117	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	118-2
117	توزيع الموظفين حسب الجنس	119-2
118	إجمالي عدد الموظفين	120-2
118	توزيع عدد الموظفين حسب موقع الإقامة	121-2
119	توزيع عدد الموظفين حسب الجنس	122-2
119	إجمالي عدد الموظفين	123-2
120	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	124-2
120	توزيع الموظفين حسب الجنس	125-2
121	إجمالي عدد الموظفين	126-2
121	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	127-2
122	توزيع الموظفين حسب الجنس	128-2
122	إجمالي عدد الموظفين	129-2
123	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	130-2
123	توزيع الموظفين حسب الجنس	131-2
124	إجمالي عدد الموظفين	132-2
124	توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة	133-2
125	توزيع الموظفين حسب الجنس	134-2
126	قيمة الإستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	135-2
127	الأصول المدارة	136-2

128	عدد المستثمرين المسجلين وإجمالي قيمة الاستثمارات المالية على فترات منتظمة	137-2
128	عدد المستثمرين المسجلين وإجمالي قيمة الاستثمارات بمبالغ منتظمة	138-2
129	مستويات المخاطر المرتبطة بمكونات محافظ المستثمرين الأستثنائيين	139-2
129	توزيع حجم المحفظة بين المستثمرين الأستثنائيين	140-2
130	عدد المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي	141-2
130	أنواع المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي	142-2
131	توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط	143-2
132	توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط	144-2
132	توزيع المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي حسب الجنس	145-2
133	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية	146-2
133	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي	147-2
134	إجمالي عدد وقيمة الاستثمارات المجمعة (منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري)	148-2
135	أصول الصناديق الاستثمارية الموزعة من خلال المنصات	149-2
135	توزيع أنواع صناديق الاستثمار العقاري حسب الغرض	150-2
136	توزيع عدد الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي	151-2
136	توزيع قيمة الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي	152-2
137	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين الذين استثمروا بأكثر من استثمار واحد خلال العام	153-2
138	باب جمع الاستثمارات تمويل الملكية الجماعية	154-2
138	إجمالي مبلغ الاستثمار في العام حسب القطاع	155-2
139	إجمالي عدد الشركات الساعية إلى الاستثمار حسب المرحلة التشغيلية	156-2
139	متوسط مبلغ الاستثمار لكل مستثمر في السنة	157-2

140	متوسط فترة الطرح في منصات تمويل الملكية الجماعية	158-2
141	إجمالي عدد وقيمة الاستثمارات في أدوات الدين التي تم جمعها عبر المنصات	159-2
141	إجمالي عدد الإصدارات حسب نوع أدوات الدين	160-2
142	متوسط حجم صفقات الاستثمار في أدوات الدين عبر المنصات بالريال السعودي	161-2
142	توزيع أدوات الدين حسب فترة استحقاقها على المنصات	162-2
143	حجم الأموال المجمعة عبر القطاعات المصدرة	163-2
144	غرض الحصول على التمويل	164-2
144	متوسط فترة الطرح (بالأيام) في منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	165-2
145	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين على منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري	166-2
145	أنواع المستثمرين على منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري	167-2
146	توزيع مستثمري التجزئة المسجلين حسب مستوى النشاط	168-2
146	توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين المسجلين حسب مستوى النشاط	169-2
147	توزيع المستثمرين المسجلين على المنصات حسب الجنس	170-2
147	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية	171-2
148	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي	172-2
148	عدد المستثمرين في تمويل الملكية الجماعية	173-2
149	نوع المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية	174-2
150	توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط	175-2
150	توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط	176-2
151	توزيع المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية حسب نوع الجنس	177-2
151	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الجنسية	178-2
152	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية	179-2

153	إجمالي عدد المستثمرين الذين استثمروا بأكثر من استثمار واحد خلال العام	180-2
153	عدد المستثمرين في طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	181-2
154	نوع المستثمرين في خدمات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	182-2
154	توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط	183-2
155	توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط	184-2
155	توزيع المستثمرين المسجلين في أدوات الدين حسب نوع الجنس	185-2
156	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية	186-2
156	إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي	187-2
157	مجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية	188-2
158	قيمة مجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية بالريال السعودي	189-2
158	متوسط قيمة مساهمة المستخدمين المسجلين في مجموعات الادخار الإلكترونية	190-2
159	توزيع إجمالي عدد الأعضاء المسجلين حسب متوسط مبلغ الإيداع	191-2
159	إجمالي عدد العملاء المسجلين	192-2
160	توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط	193-2

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع شركات التكنولوجيا المالية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2022-2023)، بحيث قسمنا الدراسة الى فصلين أحدهما نظري نبرز فيه أساسيات التكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي، بالإضافة الى عرض ومناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، والثاني تطبيقي نوضح فيه استراتيجيات دولة السعودية فيما يخص التقنية المالية، وكذا تحليل واقع التكنولوجيا المالية، لنختم هذا الفصل بمدى مساهمة التكنولوجيا المالية في النشاط الاقتصادي.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة الى أن الحكومة ساهمت بالعديد من المبادرات الداعمة لشركات التكنولوجيا المالية تحت اشراف البنك المركزي هيئة السوق المالية وفتتك السعودية والتي بدأت تحصد ثمارها، مما انعكس بشكل ايجابي على نمو هذه الشركات خلال الفترة المدروسة وبروز مجالات جديدة مما جعلها تساهم في الاقتصاد السعودي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، نشاط اقتصادي، مدفوعات رقمية، مصرفية مفتوحة، مملكة عربية سعودية.

تصنيف (Jel): E42، E01، L86.

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality of fintech companies and their contribution to economic activity in Saudi Arabia during the period (2022-2023). We divided the study into two chapters: one theoretical, highlighting the fundamentals of fintech and economic activity, in addition to presenting and discussing previous studies related to the topic. The second chapter is applied, explaining the Saudi government's strategies regarding fintech and analyzing the reality of fintech. We conclude this chapter with the extent of fintech's contribution to economic activity. Through this study, we concluded that the government has contributed to numerous initiatives supporting fintech companies under the supervision of the Central Bank, the Capital Market Authority, and FinTech Saudi Arabia, which have begun to bear fruit. This has positively impacted the growth of these companies during the period under study and the emergence of new fields, enabling them to contribute to the Saudi economy.

Keywords: fintech, economic activity, digital payments, open banking, financial innovation, digital transformation.

Jel Classification Codes: L86, E01, E42.

مقدمة عامة

التكنولوجيا المالية هي منظومة من الابتكارات التقنية التي تمس صميم الخدمات المالية والمصرفية، وتهدف إلى تحسين كفاءتها وخفض تكاليفها وتوسيع نطاق الوصول إليها، بحيث تقوم على توظيف تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي و سلسلة الكتل (Blockchain)، و الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة لتقديم منتجات مالية ذكية تشمل الدفع الإلكتروني، و الإقراض الرقمي، التأمين التكنولوجي، إدارة الثروات. فاليوم لم تعد التكنولوجيا المالية مجرد خيار رقمي، بل تحولت إلى عنصر هيكلي يعيد صياغة العلاقة بين المؤسسات المالية، الأفراد، والدولة.

وفي سياق الاقتصاد السعودي، تتبوأ التكنولوجيا المالية مكانة متقدمة ضمن مساعي الدولة لتعزيز النشاط الاقتصادي، والذي يشمل مجمل العمليات المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، التوظيف، والاستثمار. إذ يساهم هذا النشاط في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإنتاجية، وتنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل الإعتماد على النفط. وتماشيا مع رؤية السعودية 2030 تبنت الدولة سياسة رقمية طموحة من خلال حزم إصلاحية وهيكلية تستهدف تطوير القطاع المالي ورفع مساهمته في النمو، حيث تم إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، ومن ضمنه استراتيجية "فنتك السعودية" الهادفة إلى تمكين بيئة محفزة للتكنولوجيا المالية.

لقد ساهمت التكنولوجيا المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي بالمملكة عبر عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة. على الصعيد التمويلي، أتاحت هذه التكنولوجيا أدوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد على تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل. أما بالنسبة للصعيد الاستثماري فقد وقّرت منصات إلكترونية للاستثمار الجماعي وتداول الأصول وهو ما وسّع قاعدة المشاركة في السوق المالية. أما على صعيد الاستهلاك والتجارة فقد ساعدت المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تسريع المعاملات وخفض التكاليف التشغيلية،

حيث أظهرت المؤشرات الأخيرة ارتفاعا في معدلات تبني التقنيات المالية داخل المملكة، وكذلك سجّلت معاملات المدفوعات الإلكترونية نموا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية، كما ارتفع عدد شركات "فنتك" المرخصة بأكثر من 20 ضعفا خلال الفترة 2018-2023، مما يعكس حيوية هذا القطاع. إلا أن تعميم الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المالية على النشاط الاقتصادي السعودي يتطلب معالجة تحديات متعددة، من أبرزها: تكامل البنية التحتية الرقمية، تطوير الكفاءات البشرية، تعزيز البيئة التنظيمية، وضمان أمن المعلومات.

2. إشكالية الدراسة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورا متسارعا في مجال التكنولوجيا المالية التي أصبحت تمثل أحد المحركات الأساسية لتحويل الأنظمة الاقتصادية والمالية نحو مزيد من الكفاءة والابتكار، وفي هذا الصدد أعطت المملكة العربية السعودية اهتماما متزايدا بهذا القطاع الواعد لما له من دور محوري في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، خاصة على صعيد تنوع الاقتصاد وتحفيز الاستثمار وريادة الأعمال وتقليل الاعتماد على النفط، وعليه يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية في دولة المملكة العربية السعودية في تعزيز النشاط الاقتصادي؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية، قمنا بصياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

- ما هي مجالات التكنولوجيا المالية؟
- ما هي استراتيجية السعودية لتحقيق رؤية 2030 في مجال التكنولوجيا المالية؟
- هل تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في السعودية؟

2. فرضيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسات السابقة والتوجهات الاقتصادية الحديثة في المملكة العربية السعودية خاصة في ظل رؤية 2030، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- لدى السعودية رؤية استراتيجية لمجال التكنولوجيا المالية.
- يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نموا ملحوظا في السعودية.
- تساهم التكنولوجيا المالية في النشاط الاقتصادي في السعودية بشكل مباشر أو غير مباشر.

3-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والمالي على المستويين المحلي والعالمي، لا سيما في ظل التحول الرقمي الذي تتبناه المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، حيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على مدى فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في السعودية، سواء من خلال تحفيز الابتكار في القطاع المالي أو من خلال دعم ريادة الأعمال وتوسيع قاعدة الشمول المالي، كما تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقة بين التكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي خصوصا في السعودية، وتقدم إطارا يساعد صنّاع القرار والمستثمرين على فهم التوجهات الحالية والاستفادة من الفرص المتاحة في هذا القطاع الحيوي.

4-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي، ونظرا لكون هذه الدراسة تهدف إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في السعودية فقد كان من الضروري أولا التطرق إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وتحديد مجالاتها المختلفة، بالإضافة إلى استعراض الاستراتيجيات التي تنتهجها السعودية في إطار تحقيق رؤية 2030 لتطوير هذا القطاع الحيوي وهو ما سمح لنا بإبراز الإطار المفاهيمي والمعرفي الذي تستند إليه الدراسة. أما على الصعيد التطبيقي فيكمن الهدف في دراسة واقع التكنولوجيا المالية في السعودية وتحليل مدى مساهمتها الفعلية في تحفيز النشاط الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال رصد المؤشرات ذات الصلة وتحليل التوجهات الاقتصادية الناشئة عن هذا التطور باستخدام أدوات وأساليب تحليلية مناسبة.

5- منهج وأدوات الدراسة:

إن اختيار المنهج المناسب يعد خطوة أساسية في بناء أي دراسة علمية بحيث يساعد على توجيه البحث نحو تحقيق أهدافه والإجابة عن إشكاليته الرئيسية، وعليه فقد اعتمدنا طريقة IMRAD لمعالجة الموضوع، فقمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين. يتناول الفصل الأول الجانب النظري وقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي الذي مكنا من تناول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية واستعراض مجالاتها وتطورها بالإضافة إلى توضيح ماهية النشاط الاقتصادي ومختلف جوانبه. أما الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدنا فيه على المنهج دراسة حالة بهدف معرفة الاستراتيجية التي تعتمدها السعودية في هذا المجال ضمن رؤية 2030 ودراسة واقع التكنولوجيا المالية في المملكة وتحليل مساهمتها الفعلية في النشاط الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على تقارير مالية رسمية صادرة عن البنك المركزي السعودي كمصدر رئيسي للبيانات.

6. حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على السعودية باعتبارها إحدى أبرز الدول التي تبنت استراتيجيات واضحة لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية ضمن رؤية 2030، حيث تم اختيار السعودية كدراسة حالة نظراً لما يشهده قطاع التكنولوجيا المالية فيها من نمو متسارع ودعم حكومي منظم، ما يتيح إطاراً مناسباً للتحليل والتقييم، ولتسهيل عملية التحليل والوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية، اكتفت الدراسة على السياق السعودي فقط دون التطرق إلى مقارنة مع دول أخرى، وذلك بهدف تعميق الفهم حول طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي المحلي، و أما من حيث الإطار الزمني فقد تم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2022 و أحيانا 2018 إلى نهاية سنة 2023، حيث شهدت هذه الفترة إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الحكومية التي تهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، مثل تأسيس "فنتك السعودية" وإصدار تراخيص للعديد من الشركات العاملة في هذا المجال، كما أن هذه الفترة توفر بيانات حديثة وموثوقة صادرة عن البنك المركزي السعودي و العديد من الهيئات السعودية، ما يسهم في تعزيز دقة التحليل وموثوقية النتائج.

7. مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على:

- الاهتمام المتزايد من طرف الكثير من الباحثين والدول بمجال التكنولوجيا المالية.
- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية على مستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع.
- كثرة الدراسات الاجنبية التي اعتمدت على المنهج القياسي.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات خلال فترة قيامنا بإعداد الدراسة، ومن أهمها وجود بيانات لبعض المؤشرات لعدة سنوات و الاكتفاء بسنتين للبعض الآخر، وكذلك عدم التفصيل في بعض البيانات مثل مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي.

10. هيكل الدراسة:

يهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتعلقة بدور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في السعودية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين و يتمثل الفصل الأول في الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي الذي تمت معالجته من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية، من حيث المفهوم، الأهمية، الخصائص، مراحل التطور، وأسباب التوجه نحوها. أما المبحث الثاني فخصص للإطار النظري للنشاط الاقتصادي، حيث تم توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، عملياته الرئيسية (الإنتاج، المبادلة، والاستهلاك)، بالإضافة إلى القطاعات التي يشملها. في حين تم تخصيص المبحث الثالث لاستعراض الدراسات السابقة، سواء الأجنبية أو العربية مع إبراز ما يميز هذه الدراسة من حيث الإضافة العلمية والمنهجية.

أما الفصل الثاني والمعنون بواقع التكنولوجيا المالية في السعودية ودورها في تعزيز النشاط الاقتصادي، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. ركز المبحث الأول على استراتيجيات التكنولوجيا المالية في السعودية، من حيث البنية المؤسسية، دعم الشركات، ومجالات عملها، مع ربط ذلك برؤية المملكة 2030. أما المبحث الثاني فقد تناول الواقع الفعلي للتكنولوجيا المالية من خلال تحليل قطاعاتها المختلفة مثل المدفوعات، التمويل، المصرفية المفتوحة، والتأمين، بالاعتماد على بيانات وتقارير البنك المركزي السعودي. وجاء المبحث الثالث ليلسط الضوء على أثر التكنولوجيا المالية على النشاط الاقتصادي من خلال دراسة مساهمتها في التوظيف، الاستثمار، الادخار، والناتج المحلي الإجمالي، مما مكننا من تقييم مدى تأثير هذا القطاع الناشئ على الاقتصاد السعودي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية و النشاط

الإقتصادي

مقدمة الفصل الأول:

شهد العقدان الأخيران اندفاعا غير مسبوق في تبني التقنيات الرقمية داخل القطاع المالي، إذ تحوّلت الخدمات المصرفية من نماذج تقليدية مثقلة بالحدود الجغرافية إلى منظومة ذكية تتيح تنفيذ العمليات بنقرة واحدة، وتولّد بيانات جديدة يمكن استثمارها في قراءة السلوك الاقتصادي في نفس اللحظة. هذا التحول خلق مصطلح "التكنولوجيا المالية (FinTech)" بوصفه مظلة تجمع الابتكار التقني بالمنطق المالي، وتعيد رسم علاقة الفاعلين من مصارف، شركات ناشئة، سلطات تنظيمية، ومستخدمين ضمن بنية أكثر شفافية وكفاءة.

يهدف هذا الفصل إلى بناء الأساس النظري الضروري لفهم الظاهرة، فيعالج تعريف التكنولوجيا المالية وتطورها التاريخي، ويكشف أدواتها الرئيسية (الدفع الرقمي، الإقراض النظير إلى نظير، البلوك تشين، الذكاء الاصطناعي...) مع إبراز الفرص التي تفتحها على صعيد الشمول المالي، وكذلك المخاطر التنظيمية والأمنية التي تواجها. كما يتطرق الفصل إلى أشكال التفاعل بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ممهدا لإدراجها لاحقا في النموذج القياسي للدراسة الحالية.

ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية.
- المبحث الثاني: أساسيات النشاط الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في القطاعات الاقتصادية والمالية نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech)، التي أصبحت تمثل ركيزة أساسية لتحديث الأنظمة المالية وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق الشمول المالي. تعد التكنولوجيا المالية مزيجاً مبتكراً من المعرفة التكنولوجية والخبرة المالية، حيث تسعى إلى توفير حلول مالية جديدة وميسرة تعتمد على أحدث الابتكارات الرقمية.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

قبل أن نخوض في التطبيقات والأدوات، ينبغي أن نلقي نظرة فاحصة على ماهية التكنولوجيا المالية؛ فهي ليست مجرد تزاوج عابر بين التمويل والبرمجة، بل رؤية شاملة تعيد تعريف العلاقة بين مقدم الخدمة والعميل عبر خفض كلفة المعاملة، وتقليص عدم التماثل المعلوماتي، وتسريع التسوية النقدية إلى مستوى السرعة الرقمية. تتجذر هذه الرؤية في ثلاثة مستويات متداخلة: أولها البعد الاقتصادي الذي يعنى بتقليص الاحتكاكات وزيادة الشمول المالي، وثانها البعد التقني الذي يعتمد على بنى موزعة وذكاء اصطناعي وسحب حاسوبية تحوّل المنتج المالي إلى كود قابل للبرمجة؛ وثالثها البعد التنظيمي الذي يستبدل الرقابة القائمة على الكيان برقابة قائمة على النشاط والسلوك. إن استيعاب هذه المستويات الثلاثة يمكّن الباحث من فهم لماذا يصعب وضع تعريف للتكنولوجيا المالية، ولماذا يتجدد المفهوم كلما ظهرت خوارزمية أو وُلد نموذج عمل جديد.

أولاً: مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية وخصائصها

يتألف مصطلح "فينتيك" (FinTech) من كلمتين: الأولى "Fin" وهي اختصار لكلمة Finance التي تعني التمويل، والثانية "Tech" وهي اختصار لكلمة Technology التي تعني التكنولوجيا. وقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم هذا المصطلح.

1. تعريف التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، مما يجعل من الصعب تقديم تعريف محدد لها، نظراً للتطور السريع الذي يشهده هذا المجال. ومع ذلك، توجد العديد من التعريفات التي تحاول توضيح هذا المفهوم، ومن بين أبرز التعريفات الحديثة نجد:

وفقاً للبنك المركزي المصري "استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في تقديم الخدمات المالية" (البنك المركزي المصري)

توصف التكنولوجيا المالية على أنها "ابتكار مالي مدعوم بالتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات ذات تأثير مادي مرتبط على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية". (Schindler، 2017، صفحة 02)

و يمكن تعريفها على هذا النحو " التكنولوجيا المالية هي مزيج متكامل يجمع بين الابتكار والتكنولوجيا في مجال الخدمات المالية. يشترط في التكنولوجيا المالية أن تكون موجهة نحو تحسين تجربة المستهلك بشكل مباشر أو أن تقدم حلولاً فعالة لمعالجة المشكلات القائمة التي يواجهها المستهلكون". (حبيب، 2011، صفحة 62)

عرف صندوق النقد الدولي التكنولوجيا المالية بأنها "التكنولوجيا القادرة على إحداث تحول في الخدمات المالية، من خلال تحفيز نماذج الأعمال الجديدة، وتطوير التطبيقات، والعمليات، والمنتجات". (Xu., 2020, p. 12)

تُوصف التكنولوجيا المالية بأنها "المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة وأسهل في الاستخدام، مما يتيح وصول عدد أكبر من الأفراد إليها. وفي الغالب، يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات من قبل شركات ناشئة". (عبد الرحيم وبن قدور، 2018، صفحة

(13)

و من خلال التعريف السابقة يمكن ان نعرف التكنولوجيا المالية بأنها: "التكنولوجيا المالية هي الابتكارات التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير القطاع المالي وتحسين نوعية الخدمات المالية. تهدف هذه التكنولوجيا إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية، وزيادة كفاءتها وجودتها. تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز الأمان والسرعة في تقديم الخدمات، كما تتيح مواكبة التطورات التكنولوجية وتوفير حلول مبتكرة للشركات الناشئة لتحدي الأساليب التقليدية، مما يساهم في تحسين إدارة الموارد المالية وإدارة الابتكار".

وتجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيا المالية تقوم على ثلاثة جوانب أساسية نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم 1-1 الجوانب الأساسية للتكنولوجيا المالية

يشمل في الآلات والمعدات المستخدمة.	الجانب المالي
يشمل في طرق استخدام هذه المعدات.	الجانب الاستعماري
يشمل في المعرفة المالية والعلمية المطلوبة.	الجانب العلمي
يشمل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.	الجانب الابتكاري

المصدر: (مطاي، 2013)

2. أهمية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية اليوم من الركائز الأساسية في تطوير القطاع المالي، حيث تبرز أهميتها من خلال النقاط التالية: (بن عقيلة وسائحي، 2018، صفحة 93)

- تنوع النشاط الاقتصادي: من خلال توفير حلول مبتكرة تتيح الوصول إلى الخدمات المالية للفئات التي لا تتعامل مع النظام المصرفي التقليدي.
- تعزيز الاستقرار المالي: عبر استخدام التقنيات لضمان الامتثال للقوانين التنظيمية وإدارة المخاطر بشكل فعال.

- دعم التجارة الخارجية: بتقديم أدوات ومنصات مبتكرة لتحويلات العاملين بالخارج، مما يسهم في تحسين كفاءة المدفوعات الدولية وتقليل تكاليفها.
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: من خلال توفير قنوات تمويل بديلة تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من نموها واستدامتها.
 - تحسين كفاءة العمليات الحكومية: باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني التي ترفع من فعالية الأداء الحكومي، مع الحاجة إلى إصلاح الأطر المتعلقة بحماية المستهلك وضمان الأمن السيبراني.
3. خصائص التكنولوجيا المالية

تتسم التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص التي تبرز أهميتها ودورها المحوري في تطوير القطاع المالي، ومن أبرز هذه الخصائص: (مطاي، 2013، صفحة 24)

- مزيج من المعارف والمهارات: تجمع التكنولوجيا المالية بين المعارف المتخصصة، المهارات العملية، والطرق المبتكرة في مجال الخدمات البنكية.
- وسيلة لتحقيق الأهداف: التكنولوجيا المالية ليست غاية بحد ذاتها، بل أداة تعتمد عليها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها بكفاءة.
- مجال تطبيق واسع: تركز التكنولوجيا المالية على تحسين الخدمات البنكية، لكنها تمتد أيضًا إلى الأساليب الإدارية لتعزيز الأداء.
- وتستند التكنولوجيا المالية إلى أربعة جوانب أساسية:
- الجانب المادي: يشمل المعدات والأدوات التقنية المستخدمة في تقديم الخدمات.
- الجانب التطبيقي: يتعلق بطرق وأساليب استخدام هذه المعدات بشكل فعال.
- الجانب العلمي: يرتكز على المعرفة المالية والعلمية اللازمة لدعم الابتكار والتطوير.
- جانب الابتكار: يتجلى في اكتساب المهارات الضرورية لتقديم خدمات مالية وبنكية مبتكرة.

ثانياً: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

مرت التكنولوجيا المالية بمراحل تطور متعاقبة، حملت كل منها سمات مميزة ساهمت في تشكيل ملامح القطاع المالي الحديث. يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث فترات رئيسية (Abad-Segura, González-Zamar, López-Meneses, & Vázquez-Cano, 2020, pp. 1–15):

1. المرحلة الأولى (1886-1967): البدايات التقنية

- شهدت هذه المرحلة تزامن تطور التكنولوجيا المالية مع ظهور العوامة المالية، حيث برزت التقنيات الأساسية التي أسست لنقل المعلومات المالية عبر الحدود. ومن أبرز محطاتها:
- استخدام التلغراف والسكك الحديدية لأول مرة لنقل المعلومات المالية بشكل سريع.
 - إنشاء أول كابل أطلسي لنقل البيانات عبر المحيط.
 - إطلاق نظام Fedwire في عام 1918 بالولايات المتحدة، كأول نظام إلكتروني لتحويل الأموال.

➤ إصدار بطاقات الائتمان عام 1950 بواسطة Diners Club لتخفيف عبء حمل النقود، مما شكّل نقلة نوعية في المعاملات المالية.

2. المرحلة الثانية (1967-2008): الانتقال إلى الرقمية

خلال هذه الفترة، شهدت التكنولوجيا المالية تحولاً جوهرياً من الأنظمة التناظرية إلى الرقمية، حيث برزت تقنيات مبتكرة أصبحت ركيزة للخدمات المالية الحديثة:

- تثبيت أول جهاز صرف آلي (ATM) عام 1967 بواسطة Barclays.
- تأسيس بورصة ناسداك في السبعينيات كأول بورصة رقمية في العالم، ما أعاد تشكيل طريقة عمل الأسواق المالية.
- إطلاق نظام SWIFT عام 1973، الذي لا يزال يُستخدم لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود بين المؤسسات المالية.
- انتشار أجهزة الكمبيوتر في الثمانينيات، ما مهد الطريق لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في التسعينيات، وازدهار التجارة الإلكترونية.
- انتهاء هذه المرحلة بالأزمة المالية العالمية عام 2008، التي كشفت عن الحاجة إلى نماذج أكثر مرونة وابتكاراً في القطاع المالي.

3. المرحلة الثالثة (2008-حتى الآن): عصر الابتكار والشركات الناشئة

بعد الأزمة المالية العالمية، ظهرت موجة جديدة من الابتكار المالي قادتها الشركات الناشئة، مع تركيز أكبر على تقديم حلول مبتكرة تلي احتياجات المستهلكين والمستثمرين. ومن ملامح هذه المرحلة:

- تبني البنوك الراسخة نماذج عمل مستوحاة من الشركات الناشئة لتعزيز قدرتها على المنافسة.
- ظهور تقنيات جديدة تدعم إنشاء منتجات مصرفية رقمية، مثل الخدمات المصرفية المفتوحة التي تتيح لشركات الطرف الثالث الوصول إلى البيانات المالية لتطوير خدمات مخصصة.

جدول رقم 1-2: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

التاريخ	1866 - 1967	1967 - 2008	من 2008 إلى يومنا هذا
الحقبة	الفينتك 1.0	الفينتك 2.0	الفينتك 3.0 / 3.5
الجغرافيا	عالي/الدول المتقدمة	عالي/الدول المتقدمة	الدول المتقدمة / الشركات الناشئة
العناصر الرئيسية	البنية التحتية/المؤسسية، الروابط	تقليدية/لا إنترنت	الهواتف المحمولة/الشركات الناشئة/الوافدون الجدد
نقطة التحول	الروابط.	الرقمنة.	الأزمة المالية العالمية 2008 / ظهور الهاتف الذكي / ميزة الأطراف الأخرى.

المصدر: (Douglas & Janos, 2020, p. 06)

ثالثًا: التوجه نحو التكنولوجيا المالية:

1. أسباب التوجه نحو التكنولوجيا المالية:

أصبحت التكنولوجيا المالية خيارًا مفضلًا لتحسين طرق التمويل، حيث تنافس البنوك التقليدية من خلال تقديم خدمات مالية متطورة وفعالة. ومن أبرز الأسباب التي تدفع الأفراد والشركات إلى الاعتماد عليها (مروة):

أ. معالجة أسرع للمعاملات المعقدة:

تتيح التكنولوجيا المالية معالجة المعلومات المالية بسرعة وكفاءة، مما يؤدي إلى تسوية الحسابات بدقة وفي وقت قياسي. هذا يعزز من جودة العمليات المالية ويرفع مستوى الخدمة المقدمة.

ب. تحقيق الشمول المالي:

توفر التكنولوجيا المالية إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بأسعار ميسورة. تلبى هذه الحلول احتياجات الأفراد والشركات، سواء في المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان، أو التأمين، مع ضمان المسؤولية والاستدامة.

ت. خفض تكاليف الخدمات:

تعتمد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على نماذج عمل مرنة لا تتطلب وجودًا ماديًا في جميع المناطق التي تخدمها. هذا يقلل من تكاليف التشغيل والخدمات المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تسريع العمليات مثل طلبات القروض.

ث. تقديم تحليلات مالية متقدمة:

بفضل قاعدة البيانات الضخمة التي توفرها التكنولوجيا المالية، يمكن للشركات تقديم تحليلات متقدمة تساعد على إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء التي غالبًا ما تُهمل من قبل المؤسسات التقليدية.

ج. تعزيز المعرفة والشفافية:

تساهم الشركات العاملة في التكنولوجيا المالية في نقل المعرفة والخبرة المتراكمة إلى المستثمرين الجدد، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد ورأس المال. كما تُعزز الشفافية، مما يساعد في تحسين ثقافة المؤسسات وبناء الثقة بين الأطراف المعنية.

2. عوامل انتشار التكنولوجيا المالية:

ساهمت العديد من العوامل في تعزيز انتشار وتطور التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، من أبرزها:

أ. التطور التكنولوجي:

تتميز التكنولوجيا المالية بالمرونة، إذ لا تقيدها الأنظمة التقليدية، مما يتيح لها الاستفادة من الفرص الناشئة مع التطورات التكنولوجية السريعة. ومن أبرز هذه التطورات (عبد الرحيم وأوقاسم، 2019، صفحة 355_356):

- الإمكانيات الجديدة التي توفرها الأجهزة المحمولة.
- التوسع الكبير في استخدام الإنترنت، مما فتح آفاقاً واسعة لتقديم الخدمات المالية الرقمية.
- ب. التوافر التمويلي:

سهولة الوصول إلى رأس المال والتمويل مكنت رواد الأعمال والشركات من إطلاق مشاريع مبتكرة وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة.

- يتوفر التمويل بأشكال متعددة لدعم التكنولوجيا المالية في مختلف مراحل تطورها.
- في عام 2016، بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر في شركات التكنولوجيا المالية عالمياً حوالي 13.6 مليار دولار، مما يعكس حجم الاهتمام بهذا القطاع.
- ت. تغيير توقعات العملاء:

مع تغير احتياجات وتوقعات العملاء، أصبح الطلب على الخدمات الرقمية والحلول المبتكرة في تزايد مستمر:

- يبحث العملاء عن خدمات أفضل وأكثر كفاءة، مستوحاة من التجارب الرقمية التي تقدمها شركات التكنولوجيا الكبرى.
- أظهرت الإحصائيات أن حوالي 63.1% من المستهلكين عالمياً بدأوا بالفعل في استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية، مما يعكس التحول الكبير في سلوكياتهم.
- ث. الدعم التنظيمي:

تلعب الحكومات والجهات التنظيمية دوراً محورياً في تسهيل دخول التكنولوجيا المالية إلى السوق:

- تعمل بعض الحكومات على تقليل العوائق أمام الخدمات المالية ودعم الابتكار في هذا المجال.
- الهيئات التنظيمية تبنت سياسات جديدة لتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية، إدراكاً لدورها في تعزيز الخدمات التقليدية لشركات القطاع المالي.

المطلب الثاني: مجالات التكنولوجيا المالية

تحولت التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية من تقنية داعمة إلى تقنية ثورية نتيجة التطورات الهائلة والمتسارعة. فقد أصبح التحول الرقمي ذا أهمية خاصة، إلى جانب الانتقال من البنوك التقليدية إلى البنوك الرقمية، وظهور العملات المشفرة والرقمية، حيث يعتمد كل ذلك على البنية التحتية التكنولوجية. كما تستمر الجهود في الاستفادة من تطورات التكنولوجيا والتطبيقات والخدمات المصرفية، مما يسهل عملية انتشار وتقديم الخدمات والمنتجات بسهولة وفي أي وقت ومن أي مكان.

أولاً: خدمات وقطاعات التكنولوجيا المالية

تعمل التكنولوجيا المالية على تسهيل التعاملات المصرفية للأفراد من خلال تحسين الخدمات المقدمة وتطوير القطاعات المصرفية، مما يساعد في مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

1. خدمات التكنولوجيا المالية

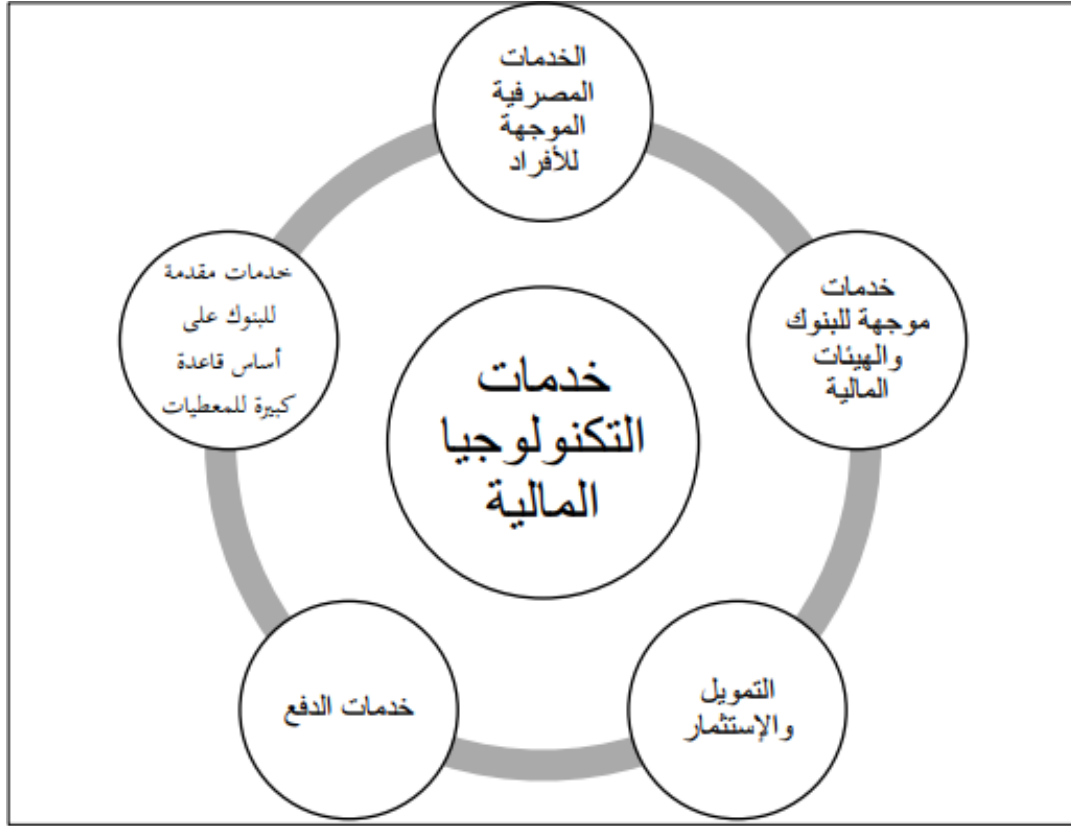
تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للمتعاملين، ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ. خدمات الدفع: وهي من أكثر الأنشطة المصرفية نشاطاً التي توفرها التكنولوجيا المالية للعميل، وتشمل (Llorca, 2017, p. 16):

- الدفع بواسطة الهاتف المحمول، مما يسرع عمليات التحويل.
- التحويلات المالية الدولية بتكاليف منخفضة، مع إمكانية التحويلات المجانية للخارج.
- تبادل العملات بدون تكاليف إضافية.
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجار عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، مما يسهل عمليات الدفع الإلكتروني.
- ب. الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: تشمل الخدمات المصرفية البسيطة المقدمة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في الوكالات، مع تكاليف منخفضة. كما تتضمن حلولاً لتسيير الميزانية وأدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية (حرفوش، 2019، صفحة 729).
- ت. خدمات التمويل والاستثمار: تعمل التكنولوجيا المالية على استقطاب مدخرات الأفراد من خلال تبسيط العروض المالية، وتوفير منصات للتمويل الجماعي للشركات والهيئات المالية، سواء في شكل قروض أو استثمارات في رأس المال. كما تقدم الاستشارات المالية عبر الإنترنت للأفراد.
- ث. خدمات لفائدة البنوك على أساس قاعدة بيانات واسعة: تقدم التكنولوجيا المالية حلولاً موجهة للقطاع المصرفي من خلال جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات، مما يساهم في تحسين إدارة العلاقة مع العملاء وتعزيز تجربة الزبون.
- ج. خدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية: توفر التكنولوجيا المالية العديد من الحلول لتحسين إدارة الشركات، بما في ذلك:
 - تقنية البلوك تشين: التي تساهم في تطوير حلول تعتمد على التكنولوجيا المالية فيما يخص تسجيل المعاملات.
 - معالجة المعلومات: من خلال تحليل البيانات وتحسين كفاءة العمليات المصرفية.
 - إدارة المخاطر: عبر أنظمة تحليل متقدمة تساعد في تقليل المخاطر المالية.
 - إدارة الضرائب: باستخدام حلول رقمية تساعد المؤسسات المالية في تحسين الامتثال الضريبي وإعداد التقارير المالية بدقة (الشمري وعبد اللات، 2000، صفحة 07).

و يمكن تلخيص خدمات التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

شكل رقم 1-1 خدمات التكنولوجيا المالية



المصدر: (حرفوش، 2019، صفحة 729).

2. قطاعات التكنولوجيا المالية

تتكون التكنولوجيا المالية من خمسة قطاعات رئيسية مرت بمراحل تطور مختلفة. فقد تميزت المرحلة الأولى بالاعتماد على حلول المدفوعات والإقراض، بينما شهدت المرحلة الثانية بروز التحويلات المالية الدولية، وإدارة الثروات، والتأمين. وخلال هذه المراحل، لا تزال تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) التي تستخدم في التعاملات الرقمية في مراحلها الأولى، ومن المتوقع أن تلعب دوراً محورياً يتجاوز مجال التمويل مستقبلاً (حسن، 2020، صفحة 477).

أ. المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة القطاعات التالية:

✓ المدفوعات

مع تزايد استخدام الهواتف الذكية، تم تطوير وسائل دفع مبتكرة تتيح للمستخدمين تسديد المدفوعات بسهولة، سواء عبر الهواتف المحمولة أو عن بُعد. وتوجد عدة أنواع من المدفوعات الرقمية، من بينها (حبيب ل، 2019، صفحة

:28)

- الخدمات المصرفية عبر الهاتف: اكتسبت هذه الخدمات شعبية واسعة في بعض الدول مثل السويد والمملكة المتحدة، حيث تُتيح تحويل الأموال بين الأفراد، وتسديد الفواتير، وإجراء العمليات المصرفية عبر تطبيقات رسمية يوفرها البنك، مما يسمح للمستخدم بتنفيذ معاملاته المالية مباشرة من حسابه المصرفي.
 - مدفوعات الرسائل النصية القصيرة (SMS Payments): تُعرف أيضاً بالرسائل القصيرة المميزة، وهي طريقة للدفع عبر إرسال رسالة نصية تحتوي على معلومات الدفع إلى رقم هاتف المستفيد. بمجرد إرسال الرسالة، يُضاف المبلغ المدفوع إلى فاتورة الهاتف المحمول، مما يتيح إجراء الدفع فوراً.
 - المدفوعات عبر الإنترنت: يعتمد الكثير من الأفراد على الإنترنت لدفع الفواتير وشراء المنتجات، وذلك باستخدام متصفحات الهاتف مثل Safari و Chrome، أو من خلال تطبيقات متخصصة. وهناك عدة أنماط للدفع بهذه الطريقة، مثل إدخال تفاصيل البطاقة المصرفية يدوياً على موقع البائع، أو ربط بطاقة مصرفية بتطبيق جوال، أو استخدام خدمات مثل PayPal، أو النقر على رابط فاتورة رقمية يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني.
- ✓ الإقراض:

يشمل قطاع الإقراض العديد من الأساليب التي تساعد الأفراد والشركات في الحصول على التمويل، ومن أبرزها:

- التمويل الجماعي: يُعد آلية مبتكرة لتمويل المشاريع من خلال جمع الأموال من عدد كبير من الأشخاص. يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته موضعاً مميزاته وأهدافه، مع تحديد تكلفة التنفيذ. ومن أبرز أهداف هذا النوع من التمويل (عمران وقرى، 2018، صفحة 295):
 - توسيع فرص الحصول على التمويل.
 - تعزيز تنفيذ المشاريع ذات الطابع الخاص.
 - توفير فرص استثمارية للأفراد عبر منصات التمويل الجماعي.
- منصات مقارنة القروض: تساهم هذه المنصات في تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم حلول تمويلية بديلة. فهي تعرض للمستخدم مجموعة متنوعة من العروض التمويلية المتاحة، مع توضيح تفاصيل كل عرض، مما يُمكن المستفيد من مقارنة الخيارات المتاحة واختيار الأنسب له من حيث الفرص والتكلفة، دون الحاجة إلى بذل جهد طويل في البحث (بن فضة وبن حسان، 2020، صفحة 115).
- إقراض النظير إلى النظير (P2P Lending): يُعد نموذجاً حديثاً من نظم الإقراض، حيث يُتيح للأفراد والشركات الحصول على قروض مباشرة من مقرضين آخرين دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك التقليدية. يحصل المقرض على عائد من الفائدة، بينما يسترد أمواله عند تسديد القرض، بطريقة مشابهة لحسابات التوفير، إلا أن هذا النوع من الإقراض قد ينطوي على مخاطر أعلى.

لفهم آلية عمل إقراض النظير إلى النظير، من المهم معرفة أن هذه المنصات تعمل كسوق يجمع بين الأفراد أو الشركات التي ترغب في تقديم قروض وبين الراغبين في الاقتراض. تتيح بعض المواقع الإلكترونية تقسيم المبلغ المقرض على عدة مقرضين تلقائياً، بينما توفر مواقع أخرى إمكانية اختيار المقرضين بشكل فردي. وبشكل عام، كلما ارتفعت نسبة الفائدة، زادت المخاطر المرتبطة بالقرض (حبيب ل، 2019، صفحة 32).

ب. المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة القطاعات التالية:

✓ التحويل المالي الدولي:

وفقاً لتقرير "جولدمان ساكس"، تُقدر السوق العالمية للتحويلات المالية الدولية بحوالي 580 مليار دولار سنوياً، مع معدل نمو سنوي يبلغ 5%. وعلى الرغم من أهمية هذه السوق، فإن تكاليف المعاملات المرتبطة بها تتراوح بين 6% و7% من إجمالي المبالغ المحولة، أي ما يعادل حوالي 30 مليار دولار سنوياً.

لمواجهة هذه التحديات، ظهرت حلول مبتكرة تهدف إلى تقليل التكاليف وتسريع عمليات التحويل، ومن بين أبرزها شركة TransferWise، التي تعتمد على مطابقة المدفوعات المتجهة في الاتجاه المعاكس باستخدام الخوارزميات. على سبيل المثال، عند إرسال 100 جنيه إسترليني من المملكة المتحدة إلى ألمانيا، تفرض TransferWise عمولة بنسبة 0.5% فقط، مقارنة بـ 6.8% لدى HSBC، و5.1% لدى RBS، و3.3% لدى ويسترن يونيون، مما يجعلها خياراً أكثر كفاءة وأقل تكلفة (لطرش، 2019، صفحة 09).

✓ إدارة الثروات

يشمل هذا القطاع خدمات مثل التخطيط المالي، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وتقديم الاستشارات المالية للأفراد ذوي الثروات الكبيرة، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والأسر التي تسعى إلى تنسيق شؤونها المالية عبر مختصين معتمدين. وتتضمن هذه الخدمات مجالات مثل الخدمات المصرفية، والتخطيط العقاري، والاستشارات القانونية، وإدارة الضرائب والاستثمارات.

في هذا السياق، بدأت الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية في منافسة البنوك التقليدية من خلال تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات شرائح لم تكن تحظى بخدمات مالية كافية، مثل الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، والمغترين، وأصحاب الدخل المرتفع الذين يسعون إلى استثمار مدخراتهم بطرق أكثر كفاءة (بن فضة وبن حسان، 2020، صفحة 115).

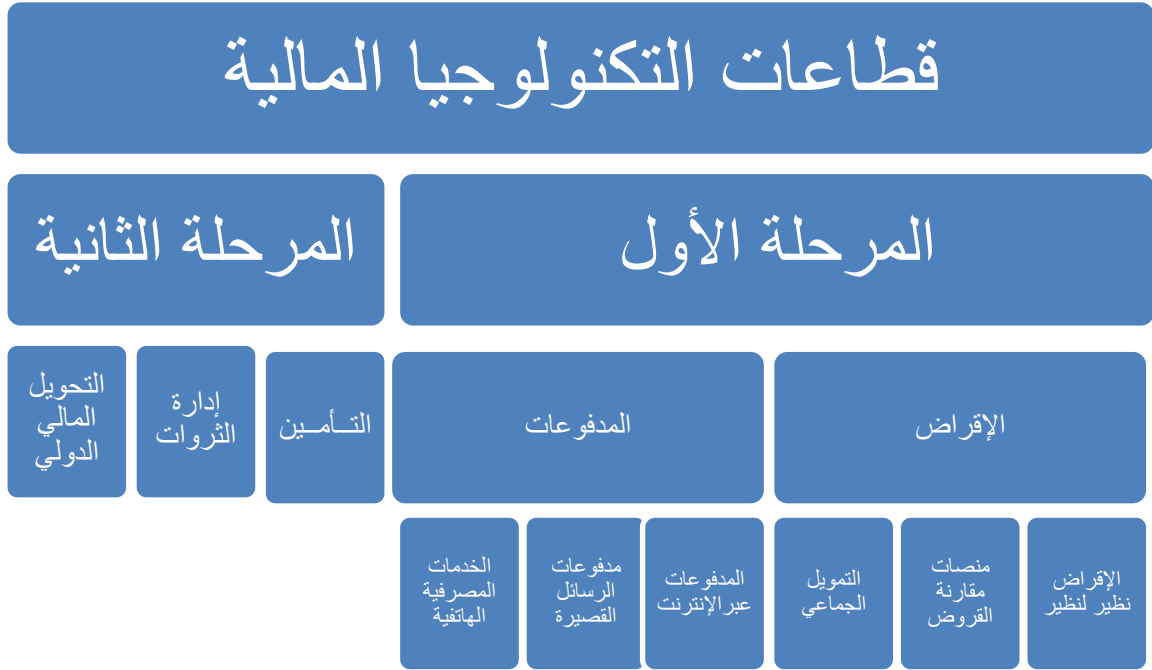
✓ التأمين

يعاني عدد كبير من الموظفين حول العالم من عدم امتلاكهم لحسابات مصرفية، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، بما في ذلك التأمين. ونتيجة لذلك، ظهرت شركات Startups في مجال التكنولوجيا المالية لتقديم حلول مبتكرة تتيح للأفراد غير المتعاملين مع البنوك الاستفادة من خدمات التأمين بطرق جديدة.

ورغم أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تشهد بعد انتشاراً واسعاً لهذا النوع من الخدمات، إلا أن الأسواق المالية المتقدمة أثبتت نجاح نموذج "التأمين فائق الصغر"، الذي يتيح للأفراد الحصول على تغطية تأمينية مرنة عبر الهاتف المحمول. وتشير الإحصائيات إلى أن معدل انتشار التأمين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يتجاوز 3%، في حين أن نسبة انتشار الهاتف المحمول تصل إلى 120%، مما يبرز فجوة كبيرة وفرصة واعدة لتطوير خدمات التأمين الرقمي.

ولتوسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات، تتعاون شركات التأمين الكبرى مع مشغلي خدمات الهاتف المحمول لتوفير حلول تأمينية رقمية تلبى احتياجات الأفراد غير المشمولين بالخدمات التقليدية، وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص في خدمات التأمين (بن فضة وبن حسان، 2020، صفحة 116).

شكل رقم 1-2 قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مصادر سبق ذكرها

ثانياً: أشكال التقنيات المالية الحديثة

تتنوع أشكال التقنيات المالية الحديثة، وتشمل عدة ابتكارات رئيسية مثل تقنية السجلات الموزعة (DLT)، والبلوك تشين، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، بالإضافة إلى إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية، وكل منها يساهم في تطوير الخدمات المالية وجعلها أكثر كفاءة وابتكاراً.

1. تقنية السجلات الموزعة/اللامركزية (Distributed Ledger Technology - DLT): هي نظام رقمي لحفظ وتحديث البيانات بشكل موزع بين عدة أطراف دون الحاجة إلى سلطة مركزية لإدارتها. تعتمد هذه التقنية على بنية غير مركزية، حيث يتم تسجيل المعاملات والتحقق منها عبر شبكة من العقد (Nodes) المتصلة، مما يعزز الشفافية والأمان ويقلل من مخاطر التلاعب أو الاختراق (أحمد قندوز، 2019، صفحة 21).
2. سلسلة الكتل (البلوك تشين - Blockchain): هي تقنية قائمة على السجلات الموزعة (DLT)، حيث يتم تخزين البيانات في كتل (Blocks) مترابطة باستخدام التشفير، مما يضمن أمانها وشفافيتها. كل كتلة تحتوي على مجموعة من المعاملات، وترتبط بالكتلة السابقة من خلال رمز تشفير (Hash)، مما يشكل سلسلة غير قابلة للتغيير (خليفة، 2018، صفحة 02).

3. العملات المشفرة: هي نوع من العملات الرقمية، مثل البيتكوين، تتميز بكونها افتراضية بالكامل. يمكن شراؤها باستخدام العملات التقليدية وبيعها مقابلها أيضاً. إضافةً إلى ذلك، تُستخدم هذه العملات في شراء الأصول الرقمية وكذلك السلع والخدمات الحقيقية (Houben & Snyers, 2018, p. 21).

شكل رقم 3-1 صور أشهر العملات الرقمية



4. الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI): هو أحد فروع علوم الحاسوب الذي يهدف إلى تطوير أنظمة وبرامج قادرة على محاكاة الذكاء البشري، من خلال التعلم، الاستنتاج، واتخاذ القرارات بشكل مستقل أو شبه مستقل. يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات واستخدام الخوارزميات المتقدمة لمحاكاة عمليات التفكير البشري وتحسين الأداء بمرور الوقت (أحمد قندوز، 2019، صفحة 21).

5. تعلم الآلة (Machine Learning - ML): هو أحد فروع الذكاء الاصطناعي، ويُشير إلى قدرة الأنظمة الحاسوبية على التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت دون الحاجة إلى برمجة صريحة. يعتمد تعلم الآلة على الخوارزميات الرياضية والإحصائية التي تمكن الحواسيب من التعرف على الأنماط واتخاذ القرارات بناءً على البيانات المتاحة.

6. تحليل البيانات الضخمة: يشير إلى مجموعة من الحلول والعمليات التي تتيح للمؤسسات جمع ومعالجة وتخزين وإدارة كميات كبيرة من البيانات بهدف استخراج المعلومات القيمة. كانت شركات مثل eBay و Google و Facebook من أوائل الشركات التي تبنت هذا المجال وحققَت نجاحًا ملحوظًا فيه. على سبيل المثال، نجحت Google في تحسين عمليات البحث عبر الإنترنت من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات، مما مكَّنها من تقديم نتائج دقيقة وفورية للمستخدمين (Nicoletti, 2017, p. 103).

بشكل عام، يمكن تلخيص مفهوم تحليل البيانات الضخمة في ثلاث خطوات أساسية: تخزين كميات هائلة من البيانات، تحليلها والتنقيب فيها، واستخراج المعلومات المهمة التي تساعد في اتخاذ القرارات وتعزيز الفهم العميق للعلاقات غير الظاهرة بين البيانات.

7. الحوسبة السحابية (Cloud Computing): هي تقنية تعتمد على توفير موارد الحوسبة عبر الإنترنت، مثل الخوادم والتخزين وقواعد البيانات والبرمجيات، بحيث يمكن الوصول إليها عند الحاجة دون الحاجة إلى امتلاك أو إدارة البنية التحتية محلياً. تسمح هذه التقنية للمستخدمين بتخزين البيانات وتشغيل التطبيقات عن بُعد، مما يوفر المرونة والكفاءة في استخدام الموارد (علي، 2014، صفحة 03).

8. العقود الذكية: هي اتفاقيات رقمية ذاتية التنفيذ، يتم برمجتها مسبقاً لتنفيذ بنودها تلقائياً عند تحقق شروط معينة. تعتمد هذه العقود على منصات متخصصة تُستخدم لإنشائها وإدارتها، مما يتيح تنفيذها بشكل آلي دون الحاجة إلى وسطاء أو أطراف ثالثة. بفضل تقنياتها، تتميز العقود الذكية بالحماية من التلاعب والتزوير، كما أنها تُغني عن الحاجة إلى البنوك أو الجهات الحاكمة لإتمام المعاملات (هلال الحفيظي، 2019، صفحة 18).

شكل رقم 4-1 أشكال التقنيات المالية الحديثة



المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على مصادر سبق ذكرها

ثالثًا: مخاطر ومعوقات التكنولوجيا المالية

1. تأثير التكنولوجيا المالية

رغم الفوائد الكبيرة التي جلبتها التكنولوجيا المالية والمصرفية، والتي أسهمت في تطوير القطاع المالي بشكل ملحوظ، إلا أن استخدامها لم يكن خاليًا من المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية.

أ. من ناحية المخاطر:

تباينت آراء الباحثين حول تصنيف المخاطر الناتجة عن استخدام الأتمتة في المجال المالي والمصرفي، حيث صنفتها البعض إلى مخاطر داخلية وخارجية، بينما رأى آخرون أنها تشمل مخاطر مادية تتمثل في الأضرار المحتملة التي قد تصيب الممتلكات المادية وغير المادية، كونها مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة. وتتمثل أبرز هذه المخاطر في (زواويد ونفيسة، 2018، الصفحات 68-69):

- ✓ الأخطاء البشرية والسهو: قد يرتكب العاملون على الأنظمة المالية أخطاء ناتجة عن نقص المعرفة أو الإهمال، مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيانات أو الأنظمة المبرمجة.
 - ✓ الخيانة من داخل المؤسسة: قد يستغل بعض الموظفين العاملين على الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ضعف الأنظمة الأمنية للقيام بأعمال تخريبية أو تسهيل عمليات اختراق من قبل جهات أخرى.
 - ✓ الاختراقات الخارجية: يحاول بعض الأفراد أو الجهات الخارجية التسلل إلى الأنظمة المالية والمصرفية بهدف الاحتيال، وسرقة البيانات، أو إجراء عمليات مالية غير مشروعة دون موافقة المؤسسات المالية المعنية.
- ب. من ناحية المنافع:

يرى الباحث Villasenor أن تقاطع التكنولوجيا الرقمية مع الخدمات المالية خلق فرصًا واعدة، حيث أسهم في ازدهار شركات التكنولوجيا المالية الناشئة. ففي عام 2015، بلغ حجم تمويل هذه الشركات عالميًا 14.5 مليار دولار، مقارنة بـ 7.3 مليار دولار في عام 2014، مما أدى إلى طرح حلول مبتكرة تؤثر على جميع الأطراف تقريبًا. ويساهم هذا التطور في توسيع نطاق الخدمات المالية، وزيادة مرونتها، وتعزيز الابتكار في القطاع. كما تساعد التكنولوجيا المالية في توفير حلول مصرفية للأشخاص الذين كانوا سابقًا مستبعدين من النظام المالي الرسمي (زواق، 2020، صفحة 340).

من جهة أخرى، يرى Hodge أن ظهور التكنولوجيا المالية قد يكون سلاحًا ذا حدين بالنسبة لمزودي الخدمات المالية التقليدية. فالشركات الناشئة في هذا المجال تعتبر نفسها بديلًا للبنوك التقليدية، إذ توفر خدمات مالية بسيطة وسريعة للمستهلكين المتمكنين من التكنولوجيا. في المقابل، اختارت بعض الشركات التعاون مع المؤسسات المصرفية القائمة بدلًا من منافستها، من خلال تقديم خدمات تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية في السوق (زواق، 2020، صفحة 340).

2. معوقات نمو التكنولوجيا المالية

رغم التقدم الكبير الذي أحرزته التكنولوجيا المالية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق نموها وانتشارها، سواء على المستوى المؤسسي أو على صعيد السياسات. ومن أبرز هذه المعوقات (بنية وبنية، 2020، الصفحات 5-6):

- أ. ضعف بيئة الأعمال العامة: لا تزال القيود المفروضة على دخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق تعرقل توسع شركات التكنولوجيا المالية العالمية، مما يحد من قدرتها على تقديم خدماتها في أسواق جديدة.
- ب. ندرة التمويل الاستثماري: تعتمد التكنولوجيا المالية بشكل كبير على حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، وهي متوفرة بشكل أكبر في الاقتصادات المتقدمة، بينما تعاني العديد من الأسواق الناشئة من نقص هذا النوع من التمويل.
- ت. عدم وضوح الأطر القانونية والتنظيمية: لا تزال الفجوات التنظيمية تمثل عائقاً أمام نمو قطاع التكنولوجيا المالية، إذ رغم الجهود المبذولة لتطوير القوانين المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية وإصدار العملات الإلكترونية، فإن التقدم في وضع قواعد تنظيمية متكاملة لهذا القطاع لا يزال محدوداً. فعلى سبيل المثال، لا تزال القوانين المنظمة للنقود الإلكترونية المحمولة موجودة في عدد قليل فقط من الدول، كما أن العديد من البلدان تفتقر إلى تشريعات لحماية المستهلك في الخدمات المالية أو قوانين لخصوصية البيانات، بالإضافة إلى غياب قواعد تنظيمية تتناسب مع طبيعة التكنولوجيا المالية، مما يجعل المتطلبات التنظيمية الصارمة المفروضة على البنوك عائقاً أمام دخول الشركات الناشئة إلى السوق.
- ث. تفاوت جودة البنية التحتية الرقمية: رغم ارتفاع معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة، لا تزال جودة خدمة الإنترنت والاتصالات وأسعارها تمثل تحدياً أمام تبني التكنولوجيا المالية، إذ لا تزال تغطية الإنترنت عالية السرعة منخفضة ومكلفة في العديد من الدول.
- ج. ضعف الدعم المؤسسي: لم تبادر سوى قلة من الدول بإنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، أو تطوير مختبرات تنظيمية تتيح للشركات اختبار ابتكاراتها في بيئة واقعية، مما يحد من قدرتها على التوسع والتكيف مع متطلبات السوق.
- ح. ضعف الثقة ومستويات الوعي المالي: على مستوى الطلب، تشكل "فجوة الثقة" وضعف الوعي المالي تحديات رئيسية أمام انتشار التكنولوجيا المالية. فاعتماد هذه التقنيات كوسيلة للدفع يتطلب بناء الثقة بين المستخدمين والشركات لتقليل المخاوف المتعلقة بالمخاطر والتكاليف، إضافة إلى ضرورة تعزيز التوعية المالية لدى العملاء. وتعد "فجوة الثقة" من الأسباب الرئيسية التي تدفع نحو زيادة التعاون بين الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية والمؤسسات المصرفية التقليدية.

3. تحديات التكنولوجيا المالية:

تواجه التكنولوجيا المالية العديد من التحديات التي تختلف باختلاف المخاطر المرتبطة بتطبيقها، إذ قد تؤثر على استقرار النظام المالي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وحماية حقوق العملاء الماليين. ومن أبرز هذه التحديات (مصطفى ، حيدر، وسنان، 2020، الصفحات 129-130):

- أ. خلق بيئة تنظيمية موحدة: يتمثل أحد التحديات الرئيسية في إيجاد إطار تنظيمي يشمل المصارف ومقدمي الخدمات المالية غير المصرفية تحت إشراف واضح وفعال. إذ تتيح التكنولوجيا الرقمية إمكانية الربط غير

المباشر بين المقترضين والمستثمرين، لكن قطاع التمويل ليس بهذه البساطة، مما يستدعي امتثال الشركات الناشئة لمتطلبات تنظيمية تفرضها السلطات التشريعية لضمان شفافية العمليات المالية وأمانها.

ب. تعقيد تقييم الأصول غير الملموسة: تتيح التكنولوجيا المالية تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية، لكنها تعتمد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة، مثل البيانات والبرمجيات، التي يصعب تقييمها في أسواق رأس المال. هذا التعقيد قد يؤدي إلى حالة من الضبابية داخل القطاع المالي، مما يستدعي وضع تنظيمات واضحة تحكم هذا المجال، خاصة في ظل تحول الإنترنت إلى منصة موحدة للأسواق وتعدد الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها، الأمر الذي يطرح تحديات كبيرة تتعلق بالتنسيق المالي على المستويين الوطني والدولي.

ت. مخاطر الترابط المالي العالمي: رغم الفرص الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا المالية للمستهلكين والمستثمرين، إلا أنها تخلق تحديات قد تؤثر على استقرار النظام المالي. إذ إن الترابط العميق بين الأسواق والأدوات المالية يجعل أي فشل في أحد أجزاء النظام المالي قابلاً للانتشار بشكل سريع، مما قد يؤدي إلى اضطرابات مالية واسعة النطاق، نظراً للطبيعة المعقدة لشبكات التعاملات المالية الحديثة.

المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

ظهرت شركات التكنولوجيا المالية على شكل شركات ناشئة تهدف إلى منافسة الشركات التقليدية التي لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية في تعاملاتها. وعلى العكس منها، تعتمد هذه الشركات الناشئة على التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة، وبتكلفة أقل، وجودة أعلى، مما يجعلها خياراً مفضلاً للكثير من الأفراد حول العالم.

أولاً: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

تعد شركات التكنولوجيا المالية من أبرز الجهات التي تتأثر بالوضع الاقتصادي الحالي وتؤثر فيه أيضاً. بدأت هذه الشركات في الظهور عام 2010، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

شركات التكنولوجيا المالية هي مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا لتطوير الخدمات المصرفية والمالية. ويمكن وصفها بأنها شركات ناشئة تبني نموذج أعمالها على البرمجيات والتقنيات الحديثة، بهدف تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، مثل المدفوعات الرقمية، العملات المشفرة، تحويل الأموال، الإقراض التشاركي، إدارة الثروات، إدارة المخاطر، وحتى التأمين (عمالية وغنية، 2020).

يمكن تعريف شركات التكنولوجيا المالية على أنها مؤسسات ناشئة تسعى إلى تطوير حلول وابتكارات مالية حديثة، تتيح الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الخدمات الرقمية المتطورة. وتعتمد هذه الشركات على الشبكات والمنصات الرقمية لتمكين العملاء في مختلف أنحاء العالم من الوصول إلى هذه الخدمات والاستفادة منها بسهولة (عبد الرحيم وبن قدور، 2018).

الشركات الناشئة هي مؤسسات صغيرة وحديثة تسعى للتوسع من خلال دخول أسواق جديدة أو زيادة حصتها في الأسواق الحالية، وذلك عبر تقديم عروض ذات قيمة مضافة. وفي مجال التكنولوجيا المالية، تتمثل هذه الشركات في كيانات صغيرة وحديثة تهدف إلى تحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، سواء من خلال التعاون مع مزودي الخدمات المالية التقليديين أو منافستهم مباشرة (بركات وبلقاسم، 2019).

يمكن تعريف شركات التكنولوجيا المالية على أنها مؤسسات ناشئة تسعى إلى تطوير حلول وابتكارات مالية حديثة، تتيح الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الخدمات الرقمية المتطورة. وتعتمد هذه الشركات على الشبكات والمنصات الرقمية لتمكين العملاء في مختلف أنحاء العالم من الوصول إلى هذه الخدمات والاستفادة منها بسهولة.

ثانياً: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها

1. خصائص شركات التكنولوجيا المالية:

تمتاز شركات التكنولوجيا المالية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن الخدمات المالية التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص (عمائرية وغنية، 2020، صفحة 103):

- أ. الوصول إلى جميع المستخدمين: على عكس الخدمات المالية التقليدية التي غالبًا ما تقتصر على الأفراد الذين يمتلكون أصولًا كبيرة أو يتمتعون بملاءة مالية عالية، تستهدف شركات التكنولوجيا المالية جميع الفئات الاجتماعية. فهي تعمل باستمرار على توسيع نطاق خدماتها من خلال شراكات استراتيجية أو إعادة تصميم منتجات تناسب أصحاب الدخل المحدود.
- ب. المرونة وتحمل التكاليف: توفر هذه الشركات خطط دفع متنوعة ومرنة تناسب مع احتياجات العملاء المختلفة، سواء على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري. وهذا ينطبق بشكل خاص على الخدمات المتعلقة بالطاقة النظيفة والمنتجات المالية الرقمية.
- ت. تصميم يركز على العميل: تضع شركات التكنولوجيا المالية احتياجات المستخدمين في مقدمة أولوياتها، مما يدفعها إلى تصميم منتجات سهلة الاستخدام وبمبسطة تلي توقعاتهم.
- ث. السرعة في الأداء: تعتمد هذه الشركات على البيانات الضخمة والخوارزميات المتطورة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يتيح لها تنفيذ المعاملات خلال دقائق معدودة، في حين أن المؤسسات المالية التقليدية قد تستغرق أيامًا لمعالجة العمليات نفسها، مثل الموافقة على وثائق التأمين.
- ج. الاعتماد على البيانات والهواتف المحمولة: تتبع هذه الشركات استراتيجية "البيانات أولاً" أو "الهواتف المحمولة أولاً"، مما يساعدها على تحسين المنتجات والخدمات لتلائم احتياجات العملاء بشكل أكثر دقة. كما تمكن التحليلات المتقدمة أصحاب الأعمال من اتخاذ قرارات مدروسة واستغلال الفرص المتاحة بفعالية أكبر.

شكل رقم 1-5 خصائص شركات التكنولوجيا المالية

خصائص شركات التكنولوجيا المالية

الإعتماد
على
البيانات
والهواتف
المحمولة

السرعة في
الأداء

تصميم يركز
على العميل

المرونة
وتحمل
التكاليف

الوصول إلى
جميع
المستخدمين

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على (عمامرة وغنية، 2020، صفحة 103).

2. أنواع شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تصنيف شركات التكنولوجيا المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي (linked in, Capgemini, & Efma)

(2018):

- الشركات التمكينية (الداعمة تقنياً): وهي الشركات التي توفر حلولاً تكنولوجية لدعم الشركات التقليدية أو غيرها، مثل الشركات المتخصصة في استخراج البيانات وتحليلها، والتي تساعد المؤسسات المالية على تحسين خدماتها باستخدام التكنولوجيا.
- الشركات التي تقدم خدمات مباشرة للعملاء: يشمل هذا النوع الشركات التي تقدم خدمات مالية مباشرة للمستخدمين أو تساهم في توزيع العروض المالية، مثل البنوك الرقمية الناشئة (Neo-Banks) أو البنوك التحديّة (Challenger Banks)، التي تعمل بالكامل عبر الإنترنت دون الحاجة إلى فروع تقليدية.
- الشركات التي تقدم خدمات ذات قيمة مضافة: وهي الشركات التي تساعد العملاء في اتخاذ قرارات مالية أفضل من خلال تقديم أدوات مقارنة المنتجات المالية، مثل المنصات التي تتيح للمستخدمين مقارنة عروض التأمين المتوفرة عبر الإنترنت.

ثالثاً: آلية عمل شركات التكنولوجيا المالية

سنستعرض آلية عمل شركات التكنولوجيا المالية، ودورة حياتها، بالإضافة إلى أبرز الشركات الناشئة في هذا

المجال.

1. طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية:

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها على مجموعة من العوامل الأساسية، من أبرزها (سارة، 2019، صفحة 34):

- أ. استخدام التكنولوجيا المبتكرة: تعتمد هذه الشركات على الهواتف الذكية، الحواسيب، والألواح الرقمية المتصلة بالإنترنت أو أي شبكة اتصال أخرى، وذلك لتوفير خدمات ومنتجات مالية متطورة بأقل تكلفة للعميل النهائي.
- ب. تغير سلوك العملاء: أصبح العملاء يعتمدون بشكل متزايد على الهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية، إلى جانب استخدام المواقع الجغرافية ووسائل التواصل الاجتماعي في التعاملات المالية.
- ت. توفير بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة: تحتاج هذه الشركات إلى قوانين وتشريعات تدعم الابتكار في الخدمات المالية.
- ث. التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية: إقامة شراكات استراتيجية مع البنوك يساهم في تعزيز خدمات التكنولوجيا المالية وزيادة موثوقيتها.
- ج. الابتكار المستمر في الخدمات المالية والمصرفية: تقديم حلول جديدة تواكب احتياجات السوق وتحسن تجربة العملاء.

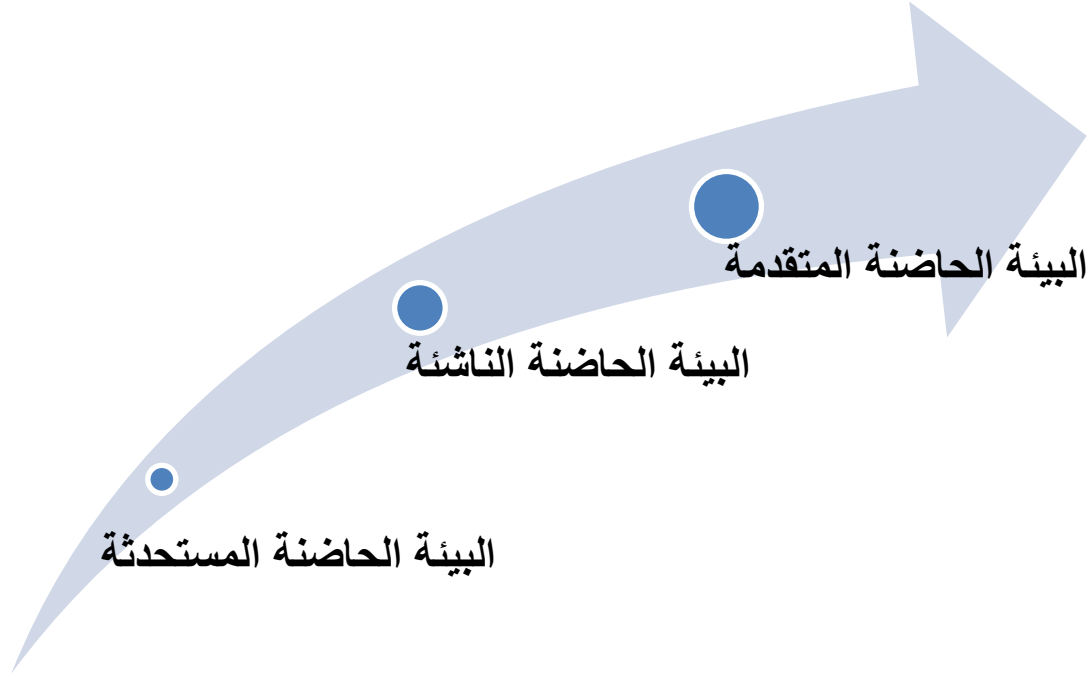
2. مراحل دورة حياة شركات التكنولوجيا المالية:

تمر شركات التكنولوجيا المالية بثلاث مراحل رئيسية، تختلف من منطقة إلى أخرى حول العالم، وهي (خيرة و فاطمة، 2019، صفحة 05):

- أ. البيئة الحاضنة المستحدثة: مرحلة البداية التي تشهد ظهور الأفكار والمشاريع الجديدة في هذا المجال.
- ب. البيئة الحاضنة الناشئة: تنسم بنمو الشركات وتوسعها، مع بدء تكوين سوق مستقر لهذه الخدمات.
- ت. البيئة الحاضنة المتقدمة: تصل فيها الشركات إلى مستويات عالية من النضج والتكامل مع الأنظمة المالية التقليدية.

هذه المراحل تعكس تطور قطاع التكنولوجيا المالية عالمياً، حيث تتواجد كل منطقة في مرحلة معينة وفقاً لنضج سوقها المالي والتقني.

شكل رقم 6-1 المراحل الأساسية لدورة شركات التكنولوجيا المالية



المصدر: (خيرة وفاطمة، 2019، صفحة 05).

3. أهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي:

برزت العديد من الشركات الناشئة التي أحدثت تأثيرًا كبيرًا في قطاع التكنولوجيا المالية على مستوى العالم العربي، ومن أبرزها (الجزيرة):

- أ. فوري (Fawry): شركة مصرية رائدة في مجال الدفع الإلكتروني تأسست عام 2008، تقدم حلول الدفع الرقمي والفواتير والخدمات المالية عبر شبكة واسعة من نقاط البيع، التطبيقات البنكية، والمحافظ الإلكترونية، مما يسهل عمليات الدفع للمستهلكين والشركات.
- ب. مدفوعاتكم/إي فواتيركم (MadfoatCom/ eFAWATEERcom): شركة أردنية تأسست عام 2011، توفر منصة eFAWATEERcom التي تسهل عمليات الدفع الإلكتروني للفواتير والخدمات المالية، مما يساعد المستخدمين في تسديد التزاماتهم بسهولة عبر البنوك والتطبيقات الرقمية.
- ت. إم إن تي-حالا (MNT-Halan): شركة مصرية ناشئة تقدم خدمات التكنولوجيا المالية، تأسست عام 2018، توفر حلول الدفع الرقمي، القروض، والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الفئات غير المشمولة مصرفيًا.
- ث. تامارا (Tamara): شركة سعودية تأسست عام 2020، متخصصة في خدمة "اشتر الآن وادفع لاحقًا" (BNPL)، تتيح للعملاء شراء المنتجات وسداد قيمتها على أقساط بدون فوائد، مما يساهم في دعم التجارة الإلكترونية وزيادة القدرة الشرائية.

ج. ماي فاتورة (MyFatoorah): شركة كويتية متخصصة في حلول الدفع الإلكتروني، تأسست عام 2016، توفر خدمات الدفع عبر الإنترنت للشركات والمتاجر، مع دعم الفواتير الإلكترونية، الدفع عبر الروابط، وتكامل مع منصات التجارة الإلكترونية المختلفة.

المبحث الثاني: أساسيات النشاط الاقتصادي

يتألف أي اقتصاد حديث من شبكة معقدة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة. ومن وجهة النظر الاقتصادية هنالك طرفان لأي علاقة منها:

الأول هو القطاع المنزلي والثاني هو قطاع الأعمال، والنشاط الاقتصادي هو نتاج عملية التفاعل والمبادلة بين هذين القطاعين.

المطلب الأول: ماهية النشاط الاقتصادي

يمثل النشاط الاقتصادي شبكة الأفعال المتعاقدة التي يمارسها البشر أفراداً ومؤسسات لتوليد القيمة وتوزيعها. يبدأ بفكرة الحاجة وينتهي بإشباعها، مروراً بتخصيص الموارد الشحيحة بين قطاعات زراعية وصناعية وخدمية. ويلقي هذا المطلب الضوء على المصطلحات الأساسية—القطاع، الفرع، الوحدة، الحاجة، والخيرة حتى نمتلك لغة مشتركة نفكك بها القضايا الإنتاجية والمالية لاحقاً.

أولاً: تعريف النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي يعبر عن مجموعة من الأفعال والأعمال المنسقة لها أهداف معينة وتجرى في إطار اجتماعي معين مثلاً،: نشاط في- نشاط رياضي- نشاط سياسي.

وهو يعبر عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج- المبادلة- التوزيع والاستهلاك.

يصف الاقتصادي الأمريكي برادفورد ديلونج النشاط الاقتصادي بأنه «في أي وقت أنت تعمل فيه لدى شخص آخر ومقابل أجر، يُعد ذلك نشاطاً اقتصادياً، وفي أي وقت عندما يشتري المرء شيئاً ما من متجر، فإن ذلك يُعد نشاطاً اقتصادياً، وفي أي وقت تقوم الدولة بفرض ضريبة عليه وتقوم هي بإنفاق ما حصلت عليه من إيراد ضريبي لبناء جسر على سبيل المثال، فإن ذلك يعدّ نشاطاً اقتصادياً». وعموماً يمكن القول: إنه متى تم تضمين تدفق نقدي في صفقة مبادلة فإن الاقتصاديين يعدّون ذلك نشاطاً اقتصادياً (Harper & Row, 1979).

يمثل النشاط الاقتصادي عادة في شكل بياني اصطلاح على تسميته بالتدفق الدائري والتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي، الذي يسري شريان النشاط الاقتصادي، يحتوي على وجهي هذا النشاط، هما التدفق الحقيقي والتدفق النقدي.

يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع وقطاعات اقتصادية (زراعية- صناعية- خدمية- تجارية...).

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي

1. القطاع الاقتصادي: يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعة من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط الرئيسي.

2. الفرع الاقتصادي: يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها.

3. الوحدة الاقتصادية: الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج- تقديم خدمة- تجارة...

4. الحاجة: هي الشعور او الاحساس بفقدان شيء معين وتنقسم الى حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لانها متعلقة بحياة الانسان مثل الاكل- اللباس- المأوى- العلاج ... وحاجات ثانوية تجعل حياة الانسان مريحة ويمكن الاستغناء عنها مثل الرحلات السياحية- التكنولوجيا المختلفة- السينما- المسرح...

أ. خصائص الحاجات

➤ تعدد الحاجات

➤ قابلية الحاجات للاشباع

➤ قابلية الحاجات للاستبدال

➤ امكانية تكامل الحاجات

ب. تصنيف الحاجات

➤ الحاجات الاساسية والحاجات الثانوية

➤ الحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية

5. الخيارات: يقصد بها وسائل اشباع الحاجات وهي تصنف الى خيارات حرة وهي متوفرة في الطبيعة بأكثر من حاجات الانسان ولا تتطلب جهدا او تكلفة لاشباع الحاجة أما الخيارات الاقتصادية فتتصف بالندرة النسبية حيث لا تتوفر بصورة كبيرة ودائمة وتتطلب في غالب الاحيان جهد وتكلفة لاشباع الحاجة بها (النشاط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية).

أ. تصنيف الخيارات:

✓ الخيارات الحرة: هي التي تتوفر في الطبيعة بأكثر من حاجة الانسان اليها مثل الهواء.

✓ الخيارات الاقتصادية: هي خيارات نادرة نسبيا يتطلب الامر بذل جهد ما او تكلفة لتحويلها حتى تصبح صالحة لاشباع حاجة ما. وتعتبر الخيارات اقتصادية اذا ما توفر فيها مايلي:

➤ وجود حاجة الانسان اليها

➤ الندرة النسبية للخيارات.

ب. انواع الخيارات الاقتصادية:

➤ السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية

➤ السلع المعمرة والسلع الغير معمرة

➤ السلع الضرورية والسلع الكمالية

➤ السلع المتنافسة والسلع المتكاملة

ثالثا: قطاعات النشاط الاقتصادي

إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يُفترض أن يُوجّه نحو المستقبل، فالدول عندما تستثمر في بناء مصنع جديد أو تستثمر في البنى التحتية، أو تحسّن مستوى التعليم أو الإنفاق في مجال البحث والتطوير، فإنها في ذلك تدفع

باتجاه تحفيز الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني. وعلى أساس هذه النظرية يمكن احتساب أن تطور مستوى المعيشة هو نتيجة لاستثمارات سابقة.

سبق التطرق إلى أطراف أي نشاط اقتصادي في اقتصاد السوق، وظهر أنه يتكون من جانبين هما القطاع المنزلي (أو الأفراد)، وقطاع الأعمال، ولكن في الاقتصادات الحديثة تدخل الدولة لتكون عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات، ولها أهمية كبيرة سواء من حيث كونها مهتمة بالنشاط الإنتاجي أم النشاط الاستهلاكي.

ويُصنّف النشاط الاقتصادي في نشاط إنتاجي أو خدمي، أو نشاط في قطاعات التوزيع. وقد يُصنّف النشاط الاقتصادي في أكثر مما تقدم لتكون قطاعاته كالآتي: (النشاط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية)

- الزراعة والغابات والصيد.
- الصناعة الاستراتيجية.
- الصناعة التحويلية.
- الإنشاءات.
- الماء والكهرباء.
- الخدمات.
- التوزيع.

أما تصنيف النشاطات الاقتصادية في المنظور الاشتراكي فيقسم وفقاً لمجال الإنتاج المادي، وهو يغطي النشاطات التي تخلق سلعاً مادية أو نشاطاً في العمليات الإنتاجية ومجال النشاطات غير الإنتاجية التي تؤلف مجال الخدمات.

المطلب الثاني: مضمون النشاط الاقتصادي

يشتمل النشاط الاقتصادي على عمليات هي الانتاج، المبادلة والاستهلاك لذا خصصنا هذا المطلب للتطرق لهذه النقاط بشيء من التفصيل.

أولاً: عملية الانتاج

1. تعريف عملية الانتاج

"عملية اقتصادية هدفها تحويل المعطيات الطبيعية أي المواد الأولية أو مواضيع العمل بواسطة وسائل عمل من أجل خلق قيم استعماليه، تلي الحاجيات الفردية والجماعية للمجتمع".
" يقصد به كمية السلع المادية الملموسة فقط التي تشبع رغبات المجتمع و التي تم تبادلها في الاقتصاد الوطني"
(كاسر، 2000، صفحة 25).

" هو عملية مقصودة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، أو هو العمليات الصناعية والخدمية التي تحول المواد الأولية إلى سلع ملموسة أو غير ملموسة تامة الصنع" (الفراوي، 2006، صفحة 17).

"وظيفة الإنتاج باعتبارها إحدى الوظائف الرئيسية في منظمات الأعمال هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها خلق منتجات (سلع أو خدمات أو أفكار) لها قيمة نفعية بأقل تكلفة ممكنة (حجازي، 2002، صفحة 09)
من أهم عناصر الإنتاج: العمل – رأس المال – الأرض – التنظيم.

2. عناصر عملية الانتاج

أ. العمل: يعتبر العمل العنصر الأساسي والرئيسي لكل نشاط اقتصادي وهو عبارة عن القوى الفكرية، الجسدية والعصبية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.

ب. رأس المال: هي تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج واستعمال الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري والثقافي والفني وتعتبر هذه الوسائل عن المستوى التقني والتكنولوجي للمجتمع.

توجد وسائل إنتاج بالمعنى الضيق وأخرى بالمعنى الواسع.

➤ بالمعنى الضيق: هي مجموع الأشياء التي يضعها العامل بينه وبين موضوع العمل مثلا آلة خياطة أو منشار...

➤ بالمعنى الواسع: هي كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل ولكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا: الطرقات - السدود - المباني...

ت. الأرض: تحتوي الأرض على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام والمواد الأولية: الغاز - البترول - الحديد. العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الإنسان بفضل عمله الاجتماعي وأثناء عملية النشاط إلا اقتصادي يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل مواضع العمل والمواد الأولية، ليحصل على سلع تلي حاجياته وهذه العناصر: وسائل العمل، مواضع العمل تسمى "القوى الإنتاجية الاجتماعية" (Hirshleifer, Hirshleifer, & Glazer, 1980).

ث. الإدارة أو التنظيم: الإدارة ماهي إلا نوع من أنواع العمل ولكنه يتميز بصفات خاصة وله أهمية كبرى في عمليات الإنتاج لذا فإنه يعتبر عنصرا، ويقوم بالإدارة فرد واحد أو مجموعة من الأفراد مسؤوليته عن إصدار القرارات الخاصة بكمية الإنتاج ومواصفات الإنتاج وكيفية الإنتاج وغيرها من القرارات المتعلقة بعمليات الإنتاج والتسويق وغيرها. وغالبا ما تقع مسؤولية نجاح المشروع أو فشله على مدى قدرة الإدارة وكفاءتها (شهاب وفولي، 1998، صفحة 98).

ثانيا: عملية المبادلة

تاريخ المبادلة هو تاريخ البحث عن وسيط يختزل صعوبة التوافق المزدوج للمقايضة. بدءا من تبادل الجلود والملح، مروراً بالذهب والفضة، وصولاً للنقود الورقية والرقمية، كل خطوة قلّصت كلفة الثقة ووسّعت السوق الممكنة. يبرّز هذا المطلب النقاش لفهم كيف يمكن لرمز مشفّر أو عقد ذكي أن يصبح الحلقة الجديدة في هذه السلسلة الطويلة.

1. تعريف عملية المبادلة

هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

والمبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف تجارية، وتعتبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل

آخر.

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعتبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر مثل: النقل

، الصيانة ، التغليف والتخزين.

2. أشكال عملية المبادلة:

أ. المقايضة:

هي أول شكل من أشكال المبادلة، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون استعمال النقود (عقيل، 1998).

✓ تعريف المقايضة:

تعني المقايضة .. أن يتخلى احد الأفراد عن الفائض من السلعة أو السلع التي ينتجها هو ويحتاجها غيره مقابل الحصول على سلعة أو سلع أخرى يحتاجها هو وينتجها ذلك الغير. وتظهر ملامح هذا النظام من خلال اثاره بعض النقاط الاتية:

- ان المبادلة كانت تتم عينيا بمعنى ان يتم تبادل سلعة بسلعة دون استخدام قيمة.
- ان المبادلة كانت تتم مباشرة بمعنى انها تتم بين شخصين كل منهما ينتج سلعة معينة يستهلك جزءا من انتاجه ويفيض عنه جزء اخر يبادل مع الشخص الاخر.
- هذا النظام في صورته البدائية يفتقر الى الوساطة.
- يفترض النظام ان السلعتين محل التبادل يوجد تناسب بينهما من حيث قيمتهما واهميته بالنسبة لطرفي التبادل.
- يفترض النظام اتفاق رغبي التبادل حول وجود فائض لدي كل منهما من السلعة التي ينتجها.
- يفترض النظام وجود عدد محدد من السلع وتواضع حاجات الافراد.
- اقتصر نظام المبادلة على السلع المادية فقط.

✓ عيوب المقايضة:

- صعوبة تجزئة بعض السلع.
- عدم التوافق بين رغبات الأفراد.
- صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- أن المقايضة لا تسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف والضياع من جهة ثانية.

✓ صعوبة المقايضة:

- صعوبة التوافق المزدوج: يفترض نظام المقايضة .. أن هناك شخصين ينتج كل منهما سلعة معينة تفيض عن حاجته ويرغب كل منهما في الفائض من إنتاج الآخر لكن هذا لا يكفي حيث يجب أن تتوافق رغبة كل منهما مع توافر الفائض من السلعتين في نفس الوقت وفي نفس المكان ، لأنه قد يكون الشخص الثاني في حاجة إلى سلعة أخرى غير السلعة التي تتوافر مع الشخص الآخر ومن هنا تبدأ صعوبة توافق الرغبة بينهما.
- صعوبة التجزئة: يجب حتى تتم المقايضة أن يكون:

هناك تقابل تقريبي في قيمة كل من الشئيين موضوع المبادلة لأنه إذا لم يوجد هذا التقابل التقريبي وكانت قيمة إحدى السلعتين أكبر بكثير من قيمة السلعة الأخرى فإما لا تتم المبادلة وإما أن تتم وفي هذه الحالة لا بد وأن يتحمل صاحب السلعة ذات القيمة المرتفعة خسارة بسبب تنازله عن جزء من قيمة سلعته ويحدث هذا بصفة أساسية بالنسبة للسلع غير القابلة للتجزئة بطبيعتها مثل الحيوانات.

- صعوبة وجود مقياس موحد للقيمة: يجب حتى تتم المقايضة... بين السلعتين أن يوجد مقياس يتم على اساسه تحديد القدر من السلعتين الذي يتم مبادلته ولا يخفى على احد صعوبة وجود هذا المقياس في ظل عالم يموج بمئات بل بالآلاف السلع... وهو ما أوجب البحث عن مقياس موحد تنسب اليه قيم كل السلع والخدمات وهو ما تمثل في النقود فيما بعد واعتبر بذلك مقياس القيمة احد وظائف النقود.

- صعوبة الاحتفاظ بقوة شرائية لمواجهة المعاملات في المستقبل: في نظام المقايضة... كان الأفراد يعتمدون في إشباع احتياجاتهم الاستهلاكية على مبادلة ما ينتجه غيرهم من سلع بما ينتجون هم من سلع. فإذا كان الشخص يتخصص في إنتاج محصول معين خلال فترة معينة من العام فإنه يريد أن يعتمد على هذا المحصول في تلبية احتياجاته من السلع المختلفة طوال العام فلن يستطيع الحصول أن يلبي هذه الحاجة على مدار العام لأنه سريع التلف وصعب التخزين لما يحتاجه من أماكن ونفقات ففي مثل هذه الحالة لن تتوافر لدى الأفراد قوى شرائية لاستخدامها في تلبية احتياجاتهم المستقبلية.
- صعوبة المقايضة وظهور النقود: أدت الصعوبة السابقة إلى البحث عن وسائل يمكن من خلالها التغلب على هذه الصعوبات فهذه الصعوبات دعت إلى الاستمرار نحو البحث عن حلول لمحاولة التغلب عليها فكان الاتجاه نحو التركيز على المعادن لاستخدامها كنقود لما لديها من خصائص تمكنها من التغلب على الصعوبات ب. المبادلة بواسطة النقود:

هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة - نقود - سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل ففي المرحلة الأولى استخدمت بعض السلع مثل الملح والجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم استخدام النقود المعدنية وبعد ذلك ظهرت تدريجياً أشكال أخرى للنقود. (العصار والحلي، 2000)

ثالثاً: عملية الاستهلاك

الاستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ومحركه الأول، إذ تتحوّل عنده السلعة من قيمة تبادلية إلى منفعة حقيقية. سلوك المستهلك المتأرجح بين الدخل والتوقعات والثقافة يحدد حجم الطلب الكلي الذي تقاس عليه قرارات الاستثمار والتوظيف. سيتضح في هذا المطلب كيف يؤثر التحوّل نحو المدفوعات الرقمية وخدمات «اشتر الآن وادفع لاحقاً» على أنماط الإنفاق والادخار، وبالتالي على دورة النشاط الاقتصادي بأكملها.

1. تعريف الاستهلاك

الاستهلاك consumption هو استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. وللإستهلاك دور أساسي في الاستهلاك هو النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترة معينة وهي في العادة سنة تقويمية، ويشمل استهلاك الدولة البضائع الاستهلاكية كالملبس تركيب البنين الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

والمأكّل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن.

للاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. ويعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة مجدّدات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، كما يعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار؛ حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الاقتصاد

الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة؛ وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى استهلاك إضافة إلى ادخار ولا بد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب. يعادل استهلاك دولة ما حوالي 80% من الدخل الإجمالي. ويتضمن استهلاك الحكومة نفقات الدفاع. أما الاستهلاك الشخصي فهو نقود تصرفها العائلات على ما تحتاج من سلع وخدمات، ويرتبط المبلغ الذي تصرفه هذه العائلات بشكل رئيسي بالدخل المتاح أو الدخل بعد الحسم الضريبي، وهو المبلغ المتبقي من الدخل بعد دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى، ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك الشخصي تكلفة الإيداعات المصرفية ومعدل التضخم المالي اللذان يؤثران في نزعة الناس للتوفير.

2. أنواع عملية الاستهلاك

أ. الاستهلاك الوسيط:

ويعني إن الإنتاج يستهلك وسيطا أي انه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة.

ب. الاستهلاك النهائي:

ويقصد بذلك إن الإنتاج يستهلك استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطع العائلي ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين:

➤ **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، كما يعني الاستهلاك الخاص حياة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من قطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

➤ **الاستهلاك العام:** وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضاً اسم الاستهلاك الجماعي وهناك هذه فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

3. دور الاستهلاك في النشاط الاقتصادي

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللإستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

يعتبر الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج الوطني الإجمالي. فهو يأتي على جانبي المعادلة حيث يعتبر دخلاً وإنفاقاً عند قياس الناتج الوطني الإجمالي. ومن هذا المنطلق فإن استهلاك فرد (إنفاقه) يعتبر دخلاً لفرد آخر. ويعتمد الاستهلاك بشكل كبير على عوامل عدة لعل من أهمها الدخل، وفي هذه الحالة فإن الدخل يقسم إلى استهلاك وادخار. وفي الحالات التي يكون فيها الدخل منخفضاً يستهلك الفرد أو العائلة مجمل هذا الدخل أو كله. أما عند زيادة الدخل فإن النسبة الموجهة من هذا الدخل تبدأ في الانخفاض. وقد بينت الدراسات الإحصائية أن نسبة الاستهلاك الإجمالي لبعض المجتمعات تصل

إلى ما يقارب 90% من الدخل ويذهب الباقي إلى الادخار. وتختلف نسبة الادخار والاستهلاك من مجتمع إلى مجتمع، فبعض المجتمعات يميل أكثر إلى الاستهلاك وبعضها ترتفع نسبة الادخار لديها. ولا يمكن أن نغفل أن للاستهلاك أهميته في النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الاستهلاك وخصوصاً للسلع المعمرة يشجع على الإنتاج والذي بدوره يشجع على زيادة العمالة وخلق أعمال جديدة. كما أن الادخار الذي في الغالب يوجه للاستثمار يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات والتي بطبيعتها تكون طويلة الأجل وهو ما يزيد في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وفي أثناء الازدهار الاقتصادي تتوفر فرص العمل، ويزداد حجم الإنفاق بأنواعه الاستهلاكي والاستثماري وينمو تبعاً لذلك الحجم الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي. ولا يمكن أن نغفل أنه في أي اقتصاد تكون هناك فترات ازدهار وتعمقها فترات كساد وهكذا أو ما يسمى بالدورات الاقتصادية، ففي فترات الكساد يتباطأ معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الفرص الجديدة للعمل، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، وقد تحدث أزمات مالية تؤدي إلى فقدان البنوك، وأسواق رأس المال مقدرتها على أداء دورها بنجاح، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح وتعثّر أسعار الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى انخفاض مستويات الإنتاج الوطني الإجمالي الحقيقي عن المستويات الممكنة تحقيقها (عبد المولى، 1997).

وفي كل الأحوال تتعاقب الموجات المتتالية من حالات الانتعاش الاقتصادي والتدهور (الكساد) والذي يصحب من الأهمية بمكان تحديد المستوى الذي يجب أن ينمو إليه الإنتاج الوطني الحقيقي بحيث يتحقق مستوى التوظيف الكامل عن طريق استخدام السياسة المالية والنقدية المناسبة في كلتا الحالتين. إن من المهم التمييز بين الادخار والاستثمار بين العوامل المؤثرة في كل منهما، وهذا يعتبر أمراً حاسماً ومهما بالنسبة للمحللين الاقتصاديين، حيث إن بعضهم يرى أن الاستثمار يؤدي الدور الأهم في النمو الاقتصادي وأنه الأكثر عرضة للتقلب بسبب التغير في توقعات المستثمرين وتعدد العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذه التوقعات. وإلى جانب تأثير الدخل على الإنفاق الاستهلاكي هناك عوامل أخرى كثيرة يؤثر كل منها بدرجة ما على هذا الإنفاق، مثل مقدار الثروة التي يمتلكها الفرد، عمره وحالته الاجتماعية، توقعاته المستقبلية بالنسبة للأسعار والدخل المستقبلي، العادات والتقاليد السائدة في المجتمع (أو ما يعرف بالذوق) ومع ذلك فإن الاقتصاديين يعطون للدخل أهمية تفوق أهمية العوامل الأخرى، فقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن حجم الإنفاق الاستهلاكي يتناسب طردياً مع حجم الدخل المثالي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. كما يجب التنبيه إلى اختلاف الأفراد في سلوكهم وعاداتهم الاستهلاكية والادخارية عند مستويات الدخل المختلفة. هذا بالإضافة إلى اختلاف الأفراد فيما بينهم من حيث التزامهم واتباعهم بعض العادات والتقاليد الاجتماعية مثل التقليد والمحاكاة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يمثل استعراض الأدبيات السابقة جسر الربط بين الأساس النظري والجانب التطبيقي للبحث، فهو يتيح رصد ما أنجز فعلاً، وتحديد الفجوات التي لا تزال تنتظر إجابات. في حقل التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالاقتصاد، تتنوع الدراسات بحسب البيئة الجغرافية، ومؤشرات القياس، وأدوات التحليل القياسي. لذلك قسّمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: أحدهما يرصد التجارب الدولية المكتوبة بلغات أجنبية، والثاني يركّز على الأدبيات العربية التي تعكس خصوصية أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والثالث يركّز على الفرق الذي يكمن بين دراستنا و الدراسات المذكورة. هذا التبويب يساعد القارئ على ملاحظة التباينات المنهجية والنتائج بين السياقات المختلفة، ويمهّد لاستخلاص رؤى مقارنة تدعم فرضيات البحث الحالي.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

شهد العقد الماضي طفرة في الأبحاث الدولية التي تقيس أثر التكنولوجيا المالية على النمو، التضخم، البطالة، مخاطر الائتمان وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي. تتباين هذه الدراسات في عيّناتها بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، وفي زمن السلاسل بين السنوي والفصلي، كما تختلف في أدواتها الإحصائية بين Panel-ARDL وGMM واختبارات التكامل المشترك. قراءة هذه الأعمال تبرز ثلاث ملاحظات أولها غلبة النتائج الداعمة لوجود أثر إيجابي للتكنولوجيا المالية على النمو أو الاستقرار، وإن بدرجات غير متماثلة، أهمية المتغير السياقي—نوع الأداة المالية، ودرجة الدخل القومي، والإطار التنظيمي—في تفسير الاختلافات، نزوع بعض الدراسات إلى استكشاف العلاقات غير الخطية، ما يفتح الباب أمام مناقشة حدود المنافع ومتى تنقلب إلى مخاطر. هذه الخلفية الأجنبية تمنح البحث أرضية مقارنة صلبة لموقع الاقتصادات العربية ضمن النقاش العالمي.

دراسة (FIDAN & GÜZ, 2023) بعنوان:

“FinTech Investment and GDP Relationship: An Empirical Study for High Income Countries”

تسعى هذه الدراسة الى البحث في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واستثمارات التكنولوجيا المالية، حيث كانت البيانات المستخدمة خاصة بـ 8 دول وهي (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، سنغافورة، أستراليا، كندا، ألمانيا، إسرائيل، وفرنسا) بعينة نهائية تتكون من 224 عينة خلال 28 فترة زمنية من Q1 2014 إلى Q4 2020 و تم تحليلها عن طريق استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data Analysis)، و تشير النتائج إلى وجود اعتماد مقطعي بين البلدان. وفقاً لنتائج اختبار التكامل المشترك لـ Westerlund، تم العثور على علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأمد البعيد. في الأمد القريب، تم العثور على متغيرات السببية للوحة غرانجر في ألمانيا فقط. وجدنا تأثيراً إيجابياً لاستثمارات التكنولوجيا المالية على الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول، ونرى علاقة سلبية في سنغافورة.

دراسة (Ben Romdhane, Kammoun, & Loukil, 2024) بعنوان:

“The impact of Fintech on inflation and unemployment: the case of Asia”

تحاول هذه الدراسة شرح تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصادات الآسيوية من خلال مؤشرين رئيسيين، التضخم والبطالة، و تعود البيانات المستخدمة لـ 17 دولة آسيوية خلال الفترة 2011-2014-2017 في القطاع المالي و تم تحليلها عن طريق استخدام نموذج المربعات الصغرى الإجمالية GLS. تظهر النتائج وجود علاقة قوية وإيجابية باستمرار بين تطوير التكنولوجيات المالية والحد من التضخم والبطالة ما لم يتم استخدام هذه التقنيات بشكل نشط.

دراسة (Ngong, Thaddeus, & Joe Onwumere, 2024) بعنوان:

“Financial Technology and Economic Growth Nexus in the East African Community states”

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة السببية التي تربط التكنولوجيا المالية بالنمو الاقتصادي في دول مجتمع شرق إفريقيا من عام 1997 إلى عام 2019. و كانت البيانات المستخدمة متعلقة بـ 8 دول من مجتمع شرق إفريقيا

(بوروندي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا) بعينة نهائية 184 مشاهدة في قطاع التكنولوجيا المالية خلال الفترة 1997-2019 و تم تحليلها عن طريق استخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag. حيث تظهر النتائج سببية ثنائية الاتجاه بين ماكينة الصراف الآلي والنمو الاقتصادي، مع سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى نقاط البيع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وفعالية الحكومة للنمو الاقتصادي. مصطلح تصحيح الخطأ ذو أهمية سلبية، مما يدل على تقارب طويل الأجل بين تدابير التكنولوجيا المالية والنمو الاقتصادي.

دراسة (A. Kireyeva, Kredina, Vasa, & T. Satpayeva, 2021) بعنوان:

“Impact of financial technologies on economic development: Theories, methods and analysis”

تركز هذه الدراسة على مراجعة تحليلية للأدبيات العلمية لاختيار الأساليب المناسبة وتقييم تأثير (عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، نسبة السكان المستخدمين للإنترنت، عدد اشتراكات الهواتف الثابتة (Fixed telephone subscriptions)، عدد اشتراكات الهواتف المحمولة (Mobile cellular subscriptions)، نسبة السكان الحضرية (Urban population)، معدل المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث (Labour force participation rate)) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما ان البيانات المستخدمة متعلقة بدول مختلفة و هم (المجر، جمهورية التشيك، هولندا، إيطاليا، رومانيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، النمسا، صربيا، أوكرانيا، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، بيلاروسيا، أوزبكستان) في القطاع المالي للفترة الزمنية: 2004 إلى 2019 و تم تحليلها عن طريق استخدام معامل ارتباط Spearman، و تشير نتائج التحليل إلى حد كبير إلى زيادة في عدد فروع البنوك في العديد من البلدان المشمولة بالمراجعة. علاوة على ذلك، ننظر في الارتباط بين النمو الاقتصادي (المعبر عنه بمؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي) والتقنيات المالية (عدد أجهزة الصراف الآلي، ووصول المستخدم إلى الإنترنت، وعدد مستخدمي الاتصالات المحمولة) ومؤشرات النوع الاجتماعي. تظهر الاستنتاجات وجود ارتباط إيجابي قوي بين النمو الاقتصادي والتقنيات المالية.

دراسة (Timothy Okoli, 2020) بعنوان:

“IS THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL TECHNOLOGY AND CREDIT RISK MONOTONIC?

EVIDENCE FROM THE BRICS ECONOMIES”

تهدف هذه الدراسة للتحقيق في العلاقة بين التكنولوجيا المالية (Fintech) ومخاطر الائتمان المصرفي المقاسة من حيث القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPL)، وكانت البيانات المستخدمة متعلقة ب 5 دول من مجموعة البريكس و هم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) في القطاع المالي للفترة الزمنية 1995-2018 و تم تحليلها عن طريق استخدام اختبار حدود ARDL، و كنتائج توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومخاطر الائتمان في دول مجموعة BRICS تتبع منحنى غير خطي (U-Shaped)، حيث تساعد التكنولوجيا المالية في البداية على تقليل مخاطر الائتمان من خلال تحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل القروض المتعثرة. ولكن مع تجاوز حد معين من التبني، تزيد المخاطر بسبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المالية، ما يؤدي إلى قروض ذات مخاطر عالية. كما أوضحت الدراسة أن

النمو الاقتصادي يقلل من مخاطر الائتمان، في حين أن ارتفاع معدلات الفائدة يزيد لها. وأوصت بضرورة تنظيم تبني التكنولوجيا المالية وتشجيع التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا لتجنب أزمات مصرفية مستقبلية.

دراسة (Michael Ngeze & Seif, 2024) بعنوان:

“The Impact of Financial Technology (Fintech) on Economic Growth: Evidence from Tanzania”

تهدف هذه الدراسة للتحقيق في الانتشار السريع للتكنولوجيا المالية ومساهماتها في النمو الاقتصادي في تنزانيا، حيث كانت البيانات المستخدمة متعلقة بدولة تنزانيا في القطاع المالي للفترة الزمنية 2008-2022 و تحتوي على 60 مشاهدة و تم تحليلها عن طريق استخدام Augmented Dicky Fuller (ADF)، Johansen Cointegrations، و VAR و VECM، و Granger Causality، نموذج الانحدار العادي للمربعات الصغرى (OLS)، و تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة في الانحدار شكلت حوالي 89٪ من التباين الكلي في الناتج المحلي الإجمالي. الاشتراكات المتغيرة للتكنولوجيا المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تنزانيا. وبالتالي، قد يتم تخفيف البطالة في تنزانيا من خلال قطاع التكنولوجيا المالية المتنامي.

دراسة (Lavrinenko, Cižo, Ignatjeva, Danilevičca, & Krukowski, 2023) بعنوان:

“Financial Technology (FinTech) as a Financial Development Factor in the EU Countries”

يهدف البحث إلى تحديد تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على التنمية المالية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت البيانات المستخدمة متعلقة بدول الاتحاد الأوروبي في القطاع المالي لسنة 2020 و تحتوي على 27 مشاهدة و تم تحليلها عن طريق استخدام التحليل التكراري وتحليل الارتباط باستخدام معامل بيرسون (Pearson Correlation). تم تحديد علاقة خطية إيجابية بين مؤشر التكنولوجيا المالية العالمي والمؤشر الفرعي لمؤشر الأسواق المالية، بالإضافة إلى مكوناته مؤشر عمق الأسواق المالية ومؤشر كفاءة الأسواق المالية. هناك أيضاً علاقة خطية إيجابية بين مؤشر التكنولوجيا المالية العالمي ومؤشر عمق المؤسسات المالية، في حين تم تحديد علاقة خطية سلبية بين مؤشر التكنولوجيا المالية العالمي ومؤشر وصول المؤسسات المالية.

دراسة (Celestine Ogonna, Okechukwu Pius, Ikeotuonye Victor, Patrick Kenneth, & Kelechukwu Stanley, 2023) بعنوان:

“FINANCIAL TECHNOLOGY AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED SUB-SAHARAN AFRICAN COUNTRIES: 2004-2021”

تناولت هذه الدراسة تأثير التكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي لاقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من عام 2004 إلى عام 2021. و كانت البيانات متعلقة بدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي (نيجيريا، جنوب إفريقيا، وكينيا) في القطاع المالي لفترة 2004-2021 و تحتوي على 47 مشاهدة سنوية و تم تحليلها عن طريق استخدام اختبارات الثبات باستخدام إحصائيات Levin, Lin & Chu (LLC)، نموذج الانحدار العام للأسهم المجمع (Panel EGLS)

(Cross-section weights -). وكشفت النتائج عن وجود علاقة قوية بين التكنولوجيا المالية والنمو الاقتصادي لاقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين أظهرت نتائج مختلطة على المستوى الفردي حيث كان للتكنولوجيا المالية تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي النيجيري ولكنها أظهرت تأثيرًا ضئيلاً على معدل النمو الاقتصادي في كينيا وجنوب إفريقيا. أوصت الدراسة بأن تشجع السلطات التنظيمية سياسات مثل سياسات عدم التعامل النقدي لتحفيز المؤسسات المالية على الاستمرار في توسيع خدماتها التكنولوجية من أجل تحفيز زيادة تقديم الخدمات والنمو الاقتصادي على نطاق واسع.

دراسة (Cevik, 2024) بعنوان:

"Is Schumpeter Right? Fintech and Economic Growth"

تدرس هذه الورقة البحثية مجموعة بيانات جديدة للتحقيق في العلاقة بين التكنولوجيا المالية والنمو الاقتصادي. حيث كانت البيانات المستخدمة متعلقة بـ 198 دولة من مختلف أنحاء العالم في قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) (الإقراض الرقمي (Digital Lending)، جمع رأس المال الرقمي (Digital Capital Raising)) خلال الفترة 2012-2020 و تحتوي على 1738 مشاهدة سنوية و تم تحليلها عن طريق استخدام الطريقة الديناميكية (Generalized Method of Moments) و توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج اولها هي ان حجم التأثير والأهمية الإحصائية للتكنولوجيا المالية يعتمدان على نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نوع الأداة (الإقراض الرقمي مقابل جمع رأس المال الرقمي). في حين أن الإقراض الرقمي له تأثير إيجابي مهم إحصائياً على النمو الاقتصادي، فإن جمع رأس المال الرقمي له تأثير كبير ولكنه غير مهم. و ثانياً هي أن التأثير الإجمالي للتكنولوجيا المالية بما في ذلك جميع الأدوات إيجابي ومهم إحصائياً. أخيراً، في حين أن العلاقة الإيجابية بين التكنولوجيا المالية والنمو أقوى من حيث الحجم في الاقتصادات المتقدمة، فإن الأهمية الإحصائية لهذا التأثير أعلى في البلدان النامية. عند النظر إليها ككل، تؤكد هذه النتائج تنبؤ شومبيتر بأن الابتكار المالي يمكن أن يعزز النمو، ولكن ليس كل نوع من أنواع التكنولوجيا المالية يصبح مسرعاً.

دراسة (Tiony, 2024) بعنوان:

"Financial Technology and Its Role in Promoting Financial Inclusion and Economic Growth in Kenya"

تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، مثل الأموال المحمولة والخدمات المصرفية الرقمية وتكنولوجيا البلوك تشين، للشمول المالي؛ والتحقيق في مساهمات ابتكارات التكنولوجيا المالية هذه في النمو الاقتصادي. و تكونت البيانات من 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي في القطاع المالي لعام 2020 بالاعتماد منهجية تحليلية، حيث كشفت النتائج أن ابتكارات التكنولوجيا المالية حسنت بشكل كبير الشمول المالي في كينيا من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وبأسعار معقولة واستخدامها. وقد تأثر النمو الاقتصادي بشكل إيجابي بالتكنولوجيا المالية من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخلق فرص العمل، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد أوصت الدراسة على الحاجة إلى بيئة تنظيمية مواتية تدعم ابتكار التكنولوجيا المالية مع ضمان حماية المستهلك والاستقرار المالي.

دراسة (Yan و Khiewngamdee، 2019) بعنوان:

“The Role of Fintech e-payment on APEC Economic development”

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق فيما إذا كانت التكنولوجيا المالية Fintech تؤثر على التنمية الاقتصادية في دول APEC. استخدمت الدراسة بيانات لعام 2016 شملت 21 اقتصاداً من دول منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في القطاع الإقتصادي و تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression)، وكشفت النتائج Fintech لا تدعم فقط المستوى المنخفض للنمو والإنتاجية ولكنها تقلل أيضاً من المستوى المنخفض لتقلب الأسعار وعدم المساواة في الدخل. يوفر المزيد من التحقيق أن استخدام الدفع الإلكتروني وتمكين التكنولوجيا مفيضان للتنمية الاقتصادية، وخاصة زيادة النمو والإنتاجية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

على الرغم من حداثة الظاهرة عربياً، و لكن بدأت الأدبيات المحلية تتبلور عبر بحوث تستكشف أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الخدمات المصرفية. تتسم هذه الدراسات بطابع وصفي تحليلي يغلب عليه استخدام التقارير الرسمية والدوريات المتخصصة، مع اهتمام خاص بتجارب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر. وتكشف الاستنتاجات اتجاهين رئيسيين: أولهما أن الحكومات والبنوك المركزية صارت تعي دور البيئة التنظيمية التجريبية ومسرعات الأعمال في تحفيز قطاع التكنولوجيا المالية، وثانيهما وجود تحديات بنيوية (ضعف البنية التحتية الرقمية)، فجوة الثقة، نقص الكفاءات. يبرئ هذا المطلب النقاش للإسهام الذي يقدمه البحث الحالي عبر تعميق الفهم القياسي للعلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في المنطقة.

دراسة (عبد العليم صابر، 2023) بعنوان:

“التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية”

تدرس هذه المقالة دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي للدول العربية، حيث اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي بهدف توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وذلك بالاعتماد علي الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة و هي خاصة بمجموعة من الدول العربية في القطاع المالي، و توصلت الدراسة أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي عالمياً، مع تباين كبير بين الدول. تُساهم التكنولوجيا المالية في تحسين هذه النسبة عبر حلول مبتكرة، لكنها تواجه تحديات تشمل ضعف البنية التحتية الرقمية. وأوصت الدراسة بتبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا.

دراسة (شهلة ومليكة، 2022) بعنوان:

“واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)”

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2021، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الإحصائيات الرسمية والتقارير المتعلقة بالقطاع

المالي خلال هذه الفترة. خلصت الدراسة إلى أن الحكومة السعودية ممثلة بالبنك المركزي، وهيئة السوق المالية، وفتك السعودية – لعبت دوراً محورياً في دعم قطاع التكنولوجيا المالية من خلال العديد من المبادرات مثل البيئة التشريعية التجريبية، ومسرعات الأعمال، وبرامج التمويل والابتكار، وأسفرت النتائج أن عدد الشركات المرخصة في القطاع نما بشكل ملحوظ، إذ بلغ عددها 82 شركة بحلول عام 2021، محققة نمواً مركباً سنوياً نسبته 102%. كما ساهمت الجائحة في تسريع اعتماد المدفوعات الرقمية وظهور مجالات جديدة مثل الإقراض الرقمي، والخدمات التأمينية، والتمويل الشخصي. ومع ذلك، لا تزال شركات التكنولوجيا المالية تواجه عدة تحديات أبرزها: صعوبة الحصول على التراخيص، غموض التنظيمات، صعوبة جذب الكفاءات، والحصول على التمويل.

دراسة (سعيدة، 2022) بعنوان:

"دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية: فرصة لتحديث القطاع المالي"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمات المالية، وتحليل تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على هيكله الاقتصادي والخدمات المصرفية. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات النظرية والتجارب الدولية حول الابتكارات المالية، مع التركيز على الشركات الناشئة ومجالات استخدامها في الخدمات المالية، كالإقراض، المدفوعات، وإدارة الثروات. وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تقليص الاعتماد على المؤسسات المصرفية التقليدية، وأحدثت تحولاً في هيكله الخدمات المالية على نطاق واسع. كما أثبتت التكنولوجيا قدرتها على دعم الشمول المالي والوصول إلى فئات غير ممول سابقاً، مع تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة. ومع ذلك، بيّنت الدراسة وجود مخاطر تتعلق بعدم وجود أطر تنظيمية كافية، واحتمالات استخدام هذه التكنولوجيا في أنشطة غير قانونية، مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

دراسة (ذهبية وسمية، 2020) بعنوان:

"واقعة التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

تناولت هذه الدراسة تحليل واقعة التكنولوجيا المالية في الدول العربية، مع التركيز على دورها في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الم ص و م). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الاتجاهات الحديثة في التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها في البيئة العربية. واستندت إلى بيانات وتجارب دولية ومحلية مع التركيز على المعوقات التي تعرقل تطورها. حيث توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تشهد نمواً سريعاً في الدول العربية، إلا أن مساهمتها في تقليص فجوة الشمول المالي لا تزال محدودة، بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب الأطر التنظيمية، وقلة الثقافة المالية الرقمية، بالإضافة إلى ضعف بيئة الأعمال. كما أكدت الدراسة أهمية دور التكنولوجيا المالية في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير حلول بديلة عن النظام المصرفي التقليدي.

دراسة (مليكة ويوسف، 2018) بعنوان:

"دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech)، وأهميتها المتزايدة في تحديث الخدمات المالية والمصرفية، مع التركيز على تجربة البحرين كنموذج رائد في البيئة العربية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في إحداث تغييرات جذرية على مستوى الخدمات المالية المقدّمة، وسرعة المعاملات، وتخفيض التكاليف، وتوصّلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت أداة فعالة في تحسين جودة الخدمات المالية التقليدية، وتحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل ظهور شركات فعالة بين البنوك والمؤسسات الناشئة. كما أوضحت أن البيئة التنظيمية الملائمة، وتوفير الأطر القانونية والتشريعية الحديثة، تعد عوامل حاسمة في نجاح هذا التحول. وركّزت الدراسة على تجربة البحرين التي تبنت استراتيجية استباقية من خلال إنشاء مختبرات تنظيمية لتجريب الخدمات المالية الرقمية، مما جعلها مركزاً إقليمياً بارزاً في هذا المجال.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاختلاف

جدول رقم 2 مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الأسلوب	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفترة المدروسة	معظمها اقدم من عام 2023	خلال 2022-2023
المكان الجغرافي	تجارب دول مختلفة	التجربة السعودية حصراً
متغيرات الدراسة	أغلبها دراسات قياسية	تحليل واقع التكنولوجيا المالية في السعودية، ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي، بناء على أرقام واحصائيات صادرة من جهات رسمية

المصدر: من إعداد الطالبان

ثانياً: أوجه الاتفاق

- كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية يشتركان في الجانب النظري للمتغير الأول أو الإثنين معاً.
- أغلب الدراسات السابقة و الدراسة الحالية يشتركان في دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على أحد المتغيرات المختلفة
- بينما تتباين هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:
- تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين التكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي وهذا ما يجعلها تتميز عن الدراسات السابقة التي ربطت التكنولوجيا المالية بمتغيرات أخرى.
- تتميز هذه الدراسة بأنها نظرية و أغلبها تطبيقي تطبيقية.

➤ كذلك تنفرد هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال محاولة معرفة مقدار وطريقة مساهمة التكنولوجيا المالية في النشاط الإقتصادي حيث لم تتطرق أغلب الدراسات السابقة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نفس الموضوع بين المتغيرين.

كما أن هذه الدراسة استفادت من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- المساعدة في إعداد خطة البحث.
- الاطلاع ومعرفة المراجع المناسبة.
- معرفة وتحديد أبعاد متغيرات الدراسة.

خاتمة الفصل الأول:

بعد استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتطورها عبر زمن وأهم المجالات المستخدمة فيها يتبين أن التكنولوجيا المالية تمثل ثورة حقيقية في القطاع المالي و الإقتصادي حيث أنها قادرة على إعادة تشكيل علاقات الإنتاج و الإستهلاك والخدمات المالية من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة تستند إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي، كما قد أبرز هذا الفصل كذلك بأن هناك تفاعل وثيق بين التكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي، حيث ظهر أن هذا النوع من التكنولوجيا لا يقتصر على تحسين الأداء المالي فحسب، بل يمتد أثره إلى تعزيز الشمول المالي وتسهيل المعاملات وتوسيع قاعدة الاستثمار والاستهلاك، حيث تعد هذه القاعدة النظرية ضرورية لفهم كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في النشاط الاقتصادي التي سيتم تحليلها لاحقاً في الفصل التطبيقي.

الفصل الثاني

واقع التكنولوجيا المالية في السعودية ودورها في

تعزيز النشاط الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

بعد تأسيس القاعدة النظرية، ينتقل هذا الفصل إلى قياس الواقع من منظورين متكاملين: وصف الإطار المؤسسي لقطاع التكنولوجيا المالية، وقياس أثره الكمي في الأداء الاقتصادي. يبدأ الفصل برسم خريطة لتطور البيئة التنظيمية (رخصة البنوك الرقمية، صناديق رأسمال المخاطر، البنك المركزي)، ثم يستعرض خصائص السوق (عدد شركات التكنولوجيا المالية، حجم التعاملات الإلكترونية، سرعة انتشار المدفوعات عبر الهاتف المحمول).

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: استراتيجية التكنولوجيا المالية في السعودية.
- المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في السعودية.
- المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: استراتيجيات التكنولوجيا المالية في السعودية

تماشيا مع أهداف رؤية المملكة 2030، تبنت السعودية توجهها استراتيجيا طموحا لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، باعتباره ركيزة أساسية للتحويل الرقمي والابتكار في المنظومة المالية. وقد تجلّت هذه الاستراتيجية في بناء منظومة متكاملة تشمل مختلف الجهات الفاعلة، وإطلاق مبادرات تنظيمية ومؤسسية لدعم وتمكين الشركات الناشئة، إلى جانب تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في هذا القطاع. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبعاد هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يستعرض الأول مكونات منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة، بينما يركز الثاني على الجهود الرسمية والمبادرات الداعمة لنمو هذا القطاع، أما الثالث فيتناول موضوع شركات التكنولوجيا المالية ومجالات عملها في السوق السعودي، بما يوضح ملامح التقدم والتحديات ضمن هذا المسار الاستراتيجي.

المطلب الأول: عناصر منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية

تعد شركات التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية لاعبا أساسيا ضمن منظومتها المتكونة من مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل متكامل لتحسين ودعم هذا القطاع، و تتمثل في كل من:

أولاً: الشركات الناشئة

يقود مجال التكنولوجيا المالية في المملكة رواد الأعمال الشباب الذين أصبحوا يتنافسون مع أكبر المؤسسات المالية، وحسب تقرير فنتك لسنة 2021 يوجد 82 شركة تكنولوجيا مالية محلية وعالمية تنشط في العديد من مجالاتها (فنتك السعودية، 2021، صفحة 21)، وكون هذا العنصر هو محور موضوع البحث فسيتم التطرق له بالتفصيل ضمن عناصر موالية.

ثانياً: المؤسسات المالية والعاملين في المجال:

لقد تأثر مجتمع البنوك والخدمات المالية والتأمين في المملكة بشكل كبير بظهور قطاع التكنولوجيا المالية، واعتبره موظفوه عامل تمكين وليس عامل تغيير. حيث أطلقت العديد من البنوك برامج لاحتضان ودعم الابتكار في هذا المجال، كما عقدت عدة شراكات مع شركات متخصصة في التكنولوجيا المالية، واستعانت بمقدمي الخدمات المالية في تقديم خدماتها، وذلك في إطار تبنيها لاستراتيجية ثلاثية الأبعاد تسمح لها بالتكيف والاستفادة من الأثر متعدد الأوجه للتكنولوجيا المالية.

هذه الاستراتيجية يقودها الاستثمار والشراكة، وتحركها السوق؛ ففي إطار البعد الأول، أطلق بنك الرياض برنامجا بقيمة 100 مليون ريال سعودي لدعم شركات التكنولوجيا المالية التي توفر التمويل لضخ رأس المال وللبحث والتطوير.

أما عن الشراكة، فقد ركزت البنوك على ما يسمح بتلبية الطلب الفوري للمستهلكين، مثل عقد شراكة بين البنك السعودي الفرنسي وشركة Fintech Hala، والتي تتيح للمستخدمين خاصية استخدام المحفظة الرقمية على هواتفهم. وفي إطار البعد الأخير، تقوم البنوك بتعزيز سلسلة القيمة الخاصة بها من خلال تقديم عروض تنافسية والاستفادة من قنوات

التوزيع وقاعدة العملاء؛ فعلى سبيل المثال، أطلق البنك السعودي البريطاني خدمة التحويل الدولي الآني باستخدام تقنية Ripple Blockchain، التي تتيح إجراء عمليات دفع دولية سريعة وأمنة وأكثر شفافية (فنتك السعودية، 2020، الصفحات 5-7)

ثالثاً: شركات التقنية (مطورو التكنولوجيا)

لقد ساهم التنامي المتزايد وقبول استخدام التطبيقات القائمة على تقنية سلسلة الكتل ووسائط برمجة التطبيقات (API) والتعلم الآلي والعلم السلوكي في توفير فرص الشركات التكنولوجية بالمملكة (فنتك السعودية، 2020، صفحة 07).

رابعاً: الهيئات التنظيمية:

1. وزارة الاستثمار:

وزارة حكومية سعودية استحدثت في 25 فبراير 2020، لتحل محل الهيئة العامة للاستثمار التي كانت قد أنشئت في 10 أبريل 2000 كجزء من التدابير الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على عملية التحرير الاقتصادي، حيث تعيش المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 عصباً ذهبياً يوفر فرصاً استثمارية غير مسبوقه، وتسعى وزارة الاستثمار في ظل ازدياد هذه الفرص الاستثمارية إلى تمكين المستثمرين من الوصول إليها؛ إذ تحرص الوزارة عبر مقرها الرئيس ومراكزها الموزعة في أنحاء المملكة، على تقديم أكبر قدر ممكن من التسهيلات والمرونة في إجراءات التراخيص وخدمة المستثمرين، وذلك عبر توفير ممثلين من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتخليص الإجراءات المطلوبة، إضافة إلى تقديم الدعم للمستثمرين أثناء جميع مراحل عملهم، من التأسيس حتى بدء ممارسة الأعمال.

وتقدم وزارة الاستثمار عبر مراكز علاقات المستثمرين في الرياض وجدة والدمام والجبيل والمدينة المنورة؛ خدمات مرنة ومتطورة للشركات المحلية والدولية سواءً من الشركات الناشئة أو الكبرى؛ من أجل تحقيق بيئة استثمارية تتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال.

كما تتولى وزارة الاستثمار القيادة في تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة، إذ تجري دراسات مستمرة للسوق السعودي، إضافة إلى عملها في حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر تسليط الضوء على المقدرات الهائلة والفرص الواعدة التي تمتلكها المملكة العربية السعودية (وزارة الاستثمار السعودية، 2025).

2. وزارة التجارة:

هي الوزارة المسؤولة عن تنظيم التجارة بالمملكة العربية السعودية، تأسست عام 1373 هـ، ووزيرها هو الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي ونائب الوزير هي إيمان هباس المطيري. وتتولى الوزارة مهمة وضع وتنفيذ السياسات التجارية للمملكة، وتسهيل العمل التجاري وتنميته داخلياً وخارجياً، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتطوير العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم، إضافة إلى الإشراف على تطبيق الأنظمة التجارية، وإصدار تراخيص إنشاء الغرف التجارية وفروعها والإشراف عليها. حيث تسعى وزارة التجارة للقيام بدورها المحوري في تنمية واستدامة القطاع التجاري في المملكة، بما يواكب المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة عالمياً، وذلك سعياً لتعزيز مكانة المملكة

الاقتصادية كوجهة مفضلة للتجارة في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وتوفير خارطة طريق شاملة ومتكاملة لتحقيق رؤيتها الطموحة والتي تتمثل بتحقيق موقع ريادي لقطاع التجارة السعودي في بيئة عادلة ومحفزة،

تركز رسالة الوزارة على تأطير الدور المحوري المنوط بها في الارتقاء ببيئة الأعمال التجارية في المملكة، وذلك من خلال سن وتطوير والإشراف على تطبيق الأنظمة واللوائح والسياسات التجارية التي تتسم بالمرونة والعدالة وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً بما يوطد أواصر الثقة بين التاجر والمستهلك ويسهم في تعظيم دور القطاع التجاري في دعم واستدامة الاقتصاد الوطني، كل ذلك من خلال اتباع منظومة متكاملة من القيم الراسخة والتي تؤكد على العدالة واحترام الحقوق والإبداع والعمل بروح الفريق وسرعة الاستجابة والسعي المستمر لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة تفوق توقعات كافة فئات المتعاملين (وزارة التجارة السعودية، 2025).

3. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسط:

أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام 2016، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/07/11هـ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بوزارة التجارة، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية؛ لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030.

تعمل "منشآت" على إعداد وتنفيذ ودعم البرامج والمشاريع؛ لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت، ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها (منشآت، 2025).

4. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:

هي الجهة المسؤولة عن تنظيم جميع وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، وتشمل مسؤولياتها اقتراح السياسات العامة، ومشروعات الأنظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات ومنظومة تقنية المعلومات حيث تعد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مسؤولة عن تطوير وتنفيذ محتوى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ولا يتداخل في نطاق عملها هذا أي جهة أخرى، ويمثل نظاما الاتصالات والتعاملات الإلكترونية، إضافة إلى سياسة الخدمة الشاملة، وسياسة الحوسبة السحابية أولاً، وسياسة الاقتصاد الرقمي، أساساً قانونية لعمل الوزارة. ويشكل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حجر الأساس للتحول الرقمي للمملكة. وتشمل استراتيجية الوزارة لتطوير القطاع محاور عدة، منها: تكامل المنظومة الرقمية، وفعالية الحكومة الإلكترونية، وتنمية القدرات البشرية، وتوطين التقنية والابتكار ومضاعفة السوق (سعوديبيديا، 2025).

5. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني:

ولقد عرّف تنظيم الهيئة الأمن السيبراني على أن المقصود به: "حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو

تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، كما يشمل هذا المفهوم أمن المعلومات والأمن الإلكتروني والأمن الرقمي ونحوها." ومن بين مهامها:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها.
 - وضع السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.
 - تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات و الجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني.
 - وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.
 - إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني.
 - وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.
 - بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن السيبراني - وما في حكمها - بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، وكذلك بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني - عند الحاجة -، وبناء المنصات ذات العلاقة، والإشراف عليها، وتشغيلها (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2025).
6. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات:

أنشئت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية تحت مسمى (هيئة الاتصالات السعودية) بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 74 وتاريخ 1422/3/5 هـ وتم تغيير مسمى الهيئة بعد أن أنيطت بها مهام جديدة تتعلق بتقنية المعلومات ليصبح (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 133 وتاريخ 1424/5/21 هـ.

والهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري لتحقيق أهدافها المنصوص عليها في نظام الاتصالات ولانحته التنفيذية وتنظيم هيئة الاتصالات حيث

تعمل الهيئة على تحقيق هدفها الاستراتيجي العام المتمثل في تنمية وحماية مصالح المملكة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في المجالات المتعلقة بالاتصالات والفضاء والتقنية، ولتحقيق ذلك الهدف تركز مهام الهيئة على المحاور الرئيسة التالية:

- تعزيز مكانة المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والتأثير في المفاوضات التي تتم فيها بما يخدم مصالح المملكة
- الاستفادة من خبرات وتجارب منظمي الاتصالات في مختلف الدول بهدف الحصول على أفضل الممارسات ذات الصلة
- إبراز جهود وإنجازات المملكة بقطاع الاتصالات والفضاء والتقنية
- تعزيز التمثيل الريادي للمملكة في الأنشطة الدولية
- وتساهم الهيئة، بالتنسيق مع جهات حكومية وخاصة وأكاديمية، في تحقيق العديد من النجاحات وتولي عدة مناصب قيادية في المنظمات الدولية المعنية بقطاع الاتصالات والفضاء والتقنية (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2025).

7. برنامج تطوير القطاع المالي:

هو أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030 تم الإعلان عنه في 21 شعبان 1438 هـ الموافق 24 أبريل 2017، واعتمد من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في 24 شعبان 1439 هـ الموافق 10 مايو 2018. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد السعودي، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات (ويكيبيديا، 2025).

و من أهداف البرنامج:

- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، من خلال الترخيص لجهات فاعلة جديدة من مقدمي الخدمات المالية، وتحفيز القطاع المالي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الدفع عن طريق التقنية بدلاً من النقد.
- تطوير سوق مالية متقدمة، من خلال رفع جاذبية السوق المالية السعودية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك من خلال الاكتتاب العام الأولي الذي سيساهم في تعميق السوق المالية، وزيادة القاعدة الاستثمارية، ورفع مستوى الخدمات وكفاءة الإنفاق.
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي، من خلال إيجاد حوافز لتوفير شبكة متنوعة من المنتجات والبرامج الادخارية الجذابة والأمنة، إضافة إلى زيادة الوعي والثقافة المالية والتخطيط المالي، وبالتالي تشجيع البنوك على طرح منتجات ادخارية متنوعة لعدد أكبر من عملائها. وستكون بعض المنتجات الادخارية المخطط لطرحها مدعومة من الحكومة، ما يساهم في تحقيق أهداف المواطنين على المدى البعيد، مثل المصاريف المستقبلية لأبنائهم، وتأمين دخل تقاعدي إضافي، وتملك المسكن بتكلفة مناسبة.

8. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي:

المعروفة اختصاراً باسم سدايا (SDAIA)، هي هيئة حكومية سعودية أنشئت بأمر ملكي بتاريخ 29/12/1440 هـ الموافق 30 أغسطس 2019 م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها رئيس مجلس الوزراء، ويلحق بها «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، و«مكتب إدارة البيانات الوطنية» اللذين أنشئتا معها، ويرتبطان بها تنظيمياً، إضافةً إلى مركز المعلومات الوطني. حيث تعمل سدايا على تطوير إستراتيجية السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتلعب دوراً في خلق قطاعات اقتصادية متنوعة، كما تتولى مهام تطوير الكوادر السعودية في مجال البيانات (ويكيبيديا، 2025).

خامساً: المستثمرون

يحظى قطاع التكنولوجيا المالية بالسعودية بجاذبية كبيرة لمجموعة واسعة ومتنوعة من المستثمرين المحليين والعالميين من منظور استراتيجي ومن منظور العوائد المالية الصافية، حيث نجد شركات استثمار رأس المال الجريء المحلية مثل رائد فينتشرز، شركة تأثير المالية (IMPACT46)، نما فينتشرز، الى جانب شركات رأس المال الجريء عالمية مثل: (500) STARTUPS) وشركة شروق بارتنز (PARTNERS) SHOROOQ)، بالإضافة لصناديق دعم رأس المال الجريء للشركات، مثل: صندوق الرياض للتقنية المالية وصندوق واعد لرأس المال الجريء التابع لشركة أرامكو السعودية، ومجموعات المستثمرين الملائكيين مثل مجموعة عقال للمستثمرين الملائكيين ومجموعة الرياض للمستثمرين الملائكيين والشركات

الدولية مثل: شركة تشيك (WESTERN وشركة ويستيرن يونيون (COM.CHECKOUT و ت كوم (UNION (فنتك السعودية، 2021، صفحة 16).

سادسا: الجامعات والمؤسسات البحثية

يعد عقد شراكات خارجية للشركات والمشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مع الجامعات والمؤسسات البحثية عاملا رئيسيا في تمكينها من النمو والتطور والابتكار في المجال، حيث تقوم الهيئات الاكاديمية بتأهيل المواهب التقنية الشابة في المملكة من خلال مشاركة افكارها الريادية بإنشاء بعض المؤسسات الاكاديمية والبحثية السعودية لصناديق تمويلية وحاضنات أعمال، بالإضافة إلى إطلاق البرامج التي من شأنها تطوير القطاع (فنتك السعودية، 2020، صفحة 05)، ومن امثلة هذه الشراكات اطلاق جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية برنامج مسرعة الأعمال الناشئة تقدم " لدعم رواد الأعمال الشباب ومنحهم التمويل اللازم لتطوير أفكارهم، كما تقدم لهم التوجيه والتدريب في مختلف الجوانب مثل تكوين الأفكار وإثباتها وتصميم المنتجات والتسويق والحصول على التمويل، كما أطلقت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية برنامج "بادر" الذي يوفر التوجيه والتدريب لرواد الأعمال الشباب في مختلف الجوانب مثل تكوين الأفكار وإثباتها وتصميم المنتجات والتسويق والحصول على التمويل.

سابعا: المستخدمون

ازدادت قيمة معاملات التقنية المالية بمعدل 18.4% خلال سنتين، وبلغت قيمتها 20.2 مليار دولار أمريكي في 2019 استفاد أكثر من 22 مليون مستخدم من خدمات التقنية المالية، واستخدم 98% منهم خدمات الدفع الرقمية.

ثامنا: مسرعات وحاضنات الأعمال

تلعب الحاضنات دورا بالغ الأهمية، ليس فقط في التمويل والتوجيه وإتاحة فرص تكوين العلاقات مع المهتمين في المجال، بل تساهم أيضاً في تمكين أصحاب المشاريع الناشئة من دخول المجال المالي وتنمية مهاراتهم الشخصية. ويوجد في المملكة العربية السعودية أكثر من 40 حاضنة أعمال وعدة مسرعات ينتمي الكثير منها إلى جهات حكومية (فنتك السعودية، 2020، صفحة 07).

المطلب الثاني: جهود السعودية في دعم وتطوير شركات التكنولوجيا المالية

تبنت المملكة العديد من المبادرات الرامية إلى دعم وتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، تحت إشراف هيئات رسمية وأطراف أخرى. وفيما يلي أبرز المبادرات المتعلقة مباشرة بالشركات المالية الناشئة:

أولاً: مبادرات البنك المركزي السعودي

أطلق البنك المركزي السعودي عدة مبادرات بين 2018 و2021، من أبرزها:

- إطلاق مبادرة "فنتك السعودية" بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أبريل 2018، كخطوة لتحفيز تطوير مجال التقنية المالية في المملكة، وتعزيز دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعمل المبادرة على دعم تطوير البنية التحتية، وبناء القدرات، ودعم رواد الأعمال في مراحل تطوهم المختلفة.
- إطلاق البيئة التجريبية التشريعية (sandbox) في 2018، لجذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في التكنولوجيا المالية، بهدف تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة في السوق السعودية، أو تحسين إجراءات العمل.
- إطلاق مشروع المصرفية المفتوحة في يناير 2021، لدعم تطوير القطاع المالي بما يتماشى مع رؤية 2030، من خلال تعزيز الابتكار، زيادة التنافسية، رفع الشمول المالي، وزيادة كفاءة النظام المالي.

ثانياً: مبادرات هيئة السوق المالية

بدأت جهود هيئة السوق المالية في دعم التقنية المالية منذ إطلاق "مختبر التقنية المالية" (Fintech Lab) في 2018، لاستقبال المتقدمين من داخل وخارج المملكة للحصول على تصاريح وتجربة منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتناسب مع احتياجات السوق، بنماذج أعمال مبتكرة وجاهزة للإختبار في بيئة تجريبية (هيئة السوق المالية).

ثالثاً: مبادرات فنتك السعودية

أطلقت "فنتك السعودية" عدة مبادرات، أبرزها:

1. دليل قطاع التكنولوجيا المالية: يجيب عن الأسئلة المتعلقة باللوائح المحلية، ويوضح الخيارات المتاحة للشركات الدولية المهتمة بدخول السوق السعودية، وقد صدرت منه نسختان: الأولى في 2018، والثانية في أكتوبر 2020 (فنتك السعودية، 2021، صفحة 12).
2. برنامج فنتك التدريبي: برنامج سنوي أُطلق في 2018، وشهد 4 نسخ حتى الآن، يوفر فرصاً للطلاب والخريجين لاكتساب مهارات جديدة من خلال العمل في مؤسسات مالية أو شركات فنتك بالمملكة، ويدعم الشركاء في إيجاد المواهب الواعدة (فنتك السعودية).
3. جولة فنتك: إحدى أهم الفعاليات في الشرق الأوسط، نُظمت منذ 2018 ثلاث نسخ شملت 89 فعالية بحضور أكثر من 8500 مشارك، وتهدف إلى نشر المعرفة في قطاع التكنولوجيا المالية عبر استقطاب خبراء عالميين (فنتك السعودية).

4. برنامج مسرعة فنتك: أُطلق في أكتوبر 2020 بالتعاون مع "6 فلات لابز"، ويمثل منصة لدعم ريادة الأعمال والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال تزويد الشركات الناشئة بأفضل الممارسات والموارد (فنتك السعودية، 2021، صفحة 12).
5. أداة تقييم المسار التشريعي لشركات التقنية المالية، ومبادرة "فنتك للبيانات والأبحاث" التي أُطلقت في يوليو 2020 (فنتك السعودية، 2020، صفحة 09).
6. برنامج تمكين شركات الفنتك، أُطلق في يونيو 2021 لدعم الشركات الناشئة (فنتك السعودية، 2021، صفحة 12).

رابعاً: مبادرات أخرى

إضافة إلى ما سبق، ساهمت جهات أخرى في دعم القطاع، من أبرزها:

1. مسرعة منشآت، ومسرعة البنك الأهلي التجاري للتقنية المالية.
2. صندوق بنك الرياض للتقنية المالية بقيمة 100 مليون ريال سعودي.
3. مسرعة أعمال "تقدم" المدعومة من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) والبنك السعودي البريطاني.
4. مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال "واعد".

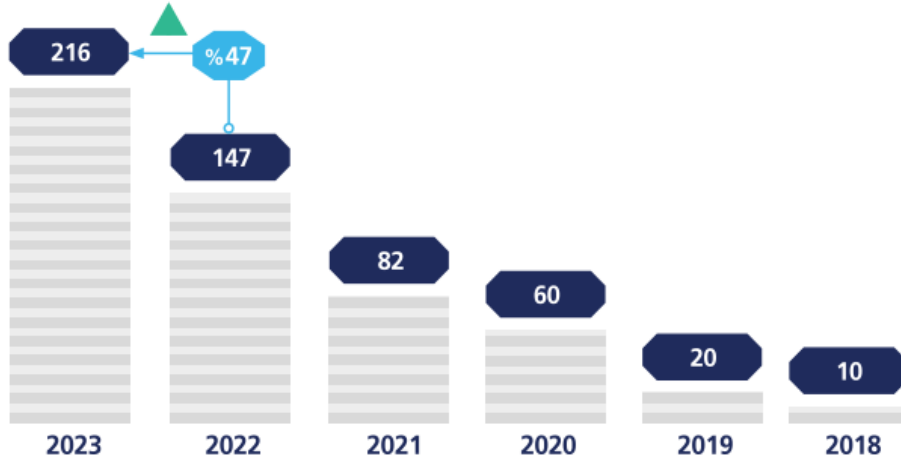
المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية في السعودية ومجالاتها

مع تطور البيئة التنظيمية والتشريعية، وتنامي الدعم المؤسسي، شهدت المملكة ازدهاراً ملحوظاً في عدد شركات التكنولوجيا المالية وتوسعا في تنوع مجالاتها. وقد أصبحت هذه الشركات فاعلاً رئيسياً في إعادة تشكيل المشهد المالي من خلال تقديم حلول رقمية مبتكرة تلبى احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية، من حيث عددها، وتوزيعها حسب النشاط، ومدى خضوعها للجهات التنظيمية.

أولاً: نمو عدد شركات التكنولوجيا المالية في السعودية خلال السنوات

في إطار التحول الرقمي الذي تشهده المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، يُعد قطاع التكنولوجيا المالية من أبرز المجالات التي شهدت نمواً لافتاً خلال السنوات الأخيرة. ويُظهر الرسم البياني التالي تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الفاعلة في السوق السعودي بين عامي 2018 و2023، مما يعكس مدى التوسع والديناميكية التي يشهدها هذا القطاع الحيوي.

شكل رقم 1-2 النمو في عدد شركات التقنية المالية (Fintech) العاملة في المملكة العربية السعودية

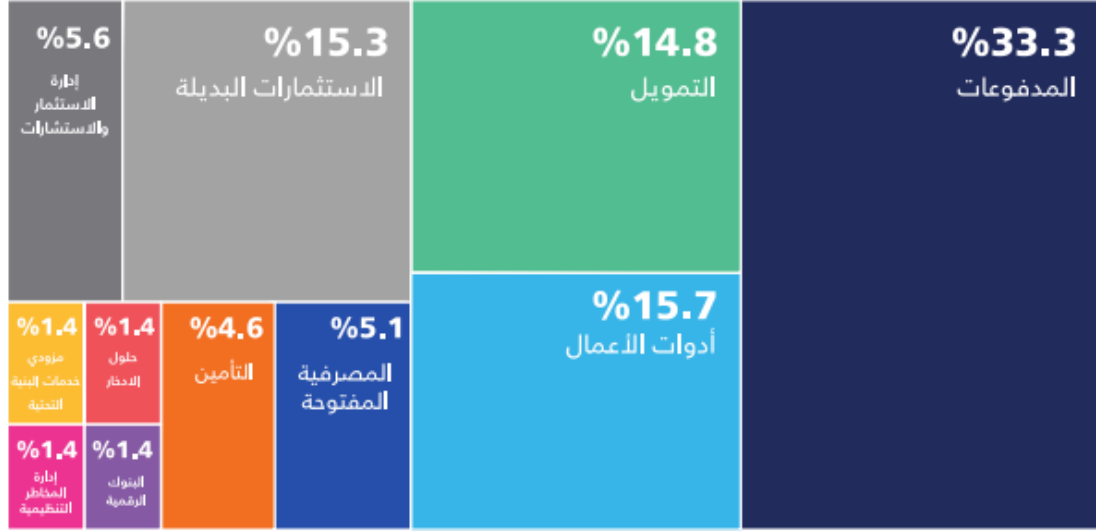


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

من خلال البيانات الموضحة في الأعمدة البيانية يمكننا القول بأن المملكة العربية السعودية شهدت نمواً متسارعاً في عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة من عام 2018 إلى 2023، حيث ارتفع العدد من 10 شركات فقط في 2018 إلى 216 شركة في عام 2023. يعكس هذا النمو التصاعدي بيئة استثمارية وتنظيمية مشجعة، مدفوعة برؤية المملكة 2030 التي تركز على التحول الرقمي وتطوير القطاع المالي. وقد بلغ معدل النمو السنوي ذروته في عام 2020 بنسبة 200% مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى دخول واسع لشركات جديدة، ربما نتيجة لتوسع الطلب على الخدمات الرقمية في ظل جائحة كورونا. ومع استمرار الزيادة، شهدت السنوات الأخيرة تباطؤاً نسبياً في معدل النمو، إذ انخفض من 79% في 2022 إلى 47% في 2023، مما قد يدل على انتقال السوق من مرحلة التأسيس والتوسع إلى مرحلة أكثر نضجاً وتركيزاً على الجودة والابتكار. ويمكن استخلاص عدة استنتاجات من هذا المسار التصاعدي، أبرزها أن السعودية باتت تُشكل بيئة جاذبة ومحورية في المنطقة لنمو قطاع التكنولوجيا المالية، مدعومة بجهود حكومية حثيثة مثل مبادرات البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. كما يشير التباطؤ النسبي في معدل النمو إلى أن المرحلة القادمة قد تتطلب مزيداً من التركيز على تطوير المنتجات، وتعزيز التنافسية، ودعم الشركات القائمة نحو تحقيق استدامة أكبر بدلاً من مجرد التوسع العددي.

ثانياً: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب نوع النشاط

شكل رقم 2-2 توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية لعام 2023 حسب نوع النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية لعام 2023 حسب نوع النشاط، حيث بلغ إجمالي عدد الشركات الفاعلة 216 شركة. ويُعد هذا التوزيع مؤشراً مهماً لفهم طبيعة السوق واتجاهات الابتكار والتطور في هذا القطاع. يتبين من الشكل أن نشاط المدفوعات يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة 33.3%، مما يعكس التركيز الواضح على تطوير حلول الدفع الرقمي، كونه أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الرقمي، ومجالاً يشهد طلباً متزايداً من الأفراد والمنشآت، مدعوماً بسياسات حكومية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النقد. ويأتي بعده نشاط أدوات الأعمال بنسبة 15.7%، الذي يتضمن منصات وخدمات تدعم الكفاءة التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على وجود بيئة مواتية لريادة الأعمال وتطور البنية التحتية الداعمة لها. أما نشاطا الاستثمارات البديلة والتمويل بنسبة 15.3% و14.8% على التوالي، فيعكسان اهتماماً متزايداً بحلول التمويل غير التقليدية، مثل التمويل الجماعي والتقنيات المالية المبتكرة. من جهة أخرى، تسجل أنشطة مثل التأمين (4.6%) والمصرفية المفتوحة (5.1%) نسباً أقل، مما يشير إلى أنها ما تزال في مراحلها الأولية، لكنها تمتلك إمكانات نمو مستقبلية في ظل تطور السياسات التنظيمية. أما الأنشطة الأخرى، مثل الادخار، البنوك الرقمية، وإدارة المخاطر التنظيمية، فتشكل نسباً ضئيلة (1.4%)، مما يعكس تخصصها العالي أو محدودية انتشارها حالياً، لكنها تمثل فرصاً واعدة للابتكار والنمو مستقبلاً. ويعكس هذا التوزيع تنوعاً واضحاً في مجالات التكنولوجيا المالية في المملكة، مع بروز التركيز على مجالي المدفوعات وأدوات دعم الأعمال.

شكل رقم 2-3 خريطة قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية في عام 2023 - أسماء وأعداد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة حسب نوع النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال الشكل بأن جميع شركات التكنولوجيا المالية المدرجة في هذا التصنيف هي إما مرخصة أو حاصلة على تصريح من إحدى الجهات التنظيمية الرسمية في المملكة العربية السعودية، مثل البنك المركزي السعودي، أو هيئة السوق المالية، أو هيئة التأمين، أو أنها تمارس أنشطة غير خاضعة للتنظيم حالياً. تمثل الأرقام المعروضة داخل كل قطاع إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة ضمن ذلك النشاط، كما هو مصنف في قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة. ويجدر بالذكر أن بعض الشركات قد تظهر ضمن أكثر من قطاع، وذلك بسبب تنوع خدماتها وتوافقها مع عدة مجالات في القطاع، مع احتفاظها بعلامتها التجارية نفسها في جميع القطاعات التي تنشط فيها.

ثالثاً: تصنيف شركات التكنولوجيا المالية في السعودية حسب الخضوع للتنظيم

يعرض الشكل توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بحسب الجهة التنظيمية المشرفة عليها. ويوضح عدد الشركات التي تخضع لتنظيم كل من البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، إضافة إلى الشركات الغير خاضعة لأي جهة تنظيمية.

شكل رقم 4-2 توزيع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية بحسب الجهة التنظيمية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

1. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم البنك المركزي:

في إطار إشراف البنك المركزي السعودي، شهد قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة تطوراً ملحوظاً من خلال بناء منظومة متنوعة تضم عدداً من الشركات الناشئة والجهات الفاعلة في مجالات متعددة، مثل خدمات المدفوعات، والتمويل، والبنوك الرقمية، والمحافظ الادخارية الإلكترونية، والخدمات المصرفية المبتكرة. وقد كان لإطلاق البنك المركزي لما يُعرف بـ"البيئة التجريبية التشريعية" في عام 2018 دور محوري في دعم الابتكار وتوفير إطار تنظيمي مرن يسمح باختبار نماذج أعمال جديدة في مجال التكنولوجيا المالية، مما أسهم في تشجيع العديد من الشركات على دخول السوق وتقديم حلول مبتكرة تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الرقمي في المملكة.

شكل رقم 5-2 شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي

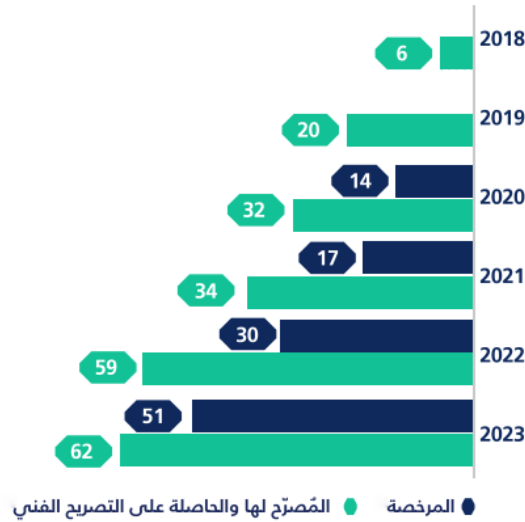


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع شركات التكنولوجيا المالية العاملة تحت إشراف الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ويبرز أدوار هذه الجهات في تنظيم القطاع. يتضح من الشكل أن 113 شركة تخضع لتنظيم البنك المركزي

السعودي، ما يعكس دوره المحوري في قيادة منظومة الإشراف والرقابة على قطاع التكنولوجيا المالية، وضمان التوازن بين الابتكار والاستقرار المالي. كما تُظهر البيانات أن 44 شركة تقع تحت إشراف هيئة السوق المالية، مما يشير إلى اهتمام متزايد بتطوير حلول تكنولوجية في مجالات الأوراق المالية والاستثمار. وفي مجال التأمين، تُنظم 9 شركات من قبل هيئة التأمين، حيث تركز على تقديم ابتكارات رقمية تدعم التحول في هذا القطاع. في المقابل، هناك 50 شركة لا تخضع حاليًا لأي جهة تنظيمية، ما يشير إلى وجود فجوة تنظيمية محتملة قد تستدعي تدخل الجهات المختصة لضمان حماية المستهلك وسلامة النظام المالي، مع استمرار دعم الابتكار والنمو في بيئة منظمة وآمنة.

شكل رقم 2-6 عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة والمصرح لها من البنك المركزي السعودي من عام 2018 إلى 2023

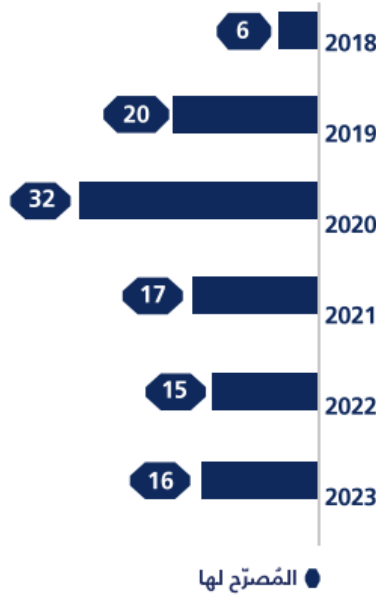


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل وجود نمو تدريجي ومطرد في عدد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية منذ عام 2018 وحتى عام 2023، وهو ما يعكس توسع البيئة التنظيمية والتشريعية الداعمة لهذا القطاع، ويُعزز من جاذبية السوق السعودية لمزودي حلول التكنولوجيا المالية. ففي عام 2018، لم يتجاوز عدد الشركات 6 شركات، وجميعها كانت مصرحًا لها، مما يشير إلى بداية حذرة للقطاع في بيئة خاضعة للرقابة. ومع حلول عام 2020، شهد عدد الشركات زيادة ملحوظة، مع بدء دخولها إلى مرحلة الترخيص الفعلي، وهو ما يعكس تطور الأطر التنظيمية واستجابة السوق لها. وشكل عام 2022 نقطة تحول مهمة، حيث ارتفع عدد الشركات المرخصة إلى 30 والمصرح لها إلى 59، في دلالة واضحة على تسارع تبني بيئة الاختبار التشريعي التي أطلقها البنك المركزي، وتشجيع الشركات على الانتقال من النماذج التجريبية إلى التشغيل الرسمي. وفي عام 2023، بلغ عدد الشركات المرخصة 51، بينما المصرح لها وصلت إلى 62، ما يدل على استمرار الزخم في منح التراخيص والتصاريح، وتزايد الطلب على الخدمات المالية التقنية. ويعكس هذا النمو المتسارع اتساع الاعتماد على التكنولوجيا المالية ضمن النظام المالي السعودي، كما يعد مؤشرًا على نضج البيئة التشريعية وتعزيزها لدفع عجلة الابتكار،

إضافة إلى توجه واضح نحو تحويل النماذج التجريبية إلى نماذج مرخصة، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي وتنوع الخدمات المقدمة في السوق.

شكل رقم 2-7 عدد شركات التكنولوجيا المالية المصرح لها للعمل في البيئة التجريبية التشريعية السعودية (2018-2023)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية المصرح لها بالعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية التابعة للبنك المركزي السعودي خلال الفترة من 2018 إلى 2023. وتُعد هذه البيئة أداة أساسية لاختبار نماذج الأعمال المبتكرة في قطاع الخدمات المالية، ضمن إطار رقابي محكم يسبق منح الترخيص الكامل. في عام 2018، انطلقت البيئة بـ 6 شركات فقط، وهو ما يعكس المرحلة التمهيدية لتبني مفهوم التكنولوجيا المالية في المملكة. وفي عام 2019، ارتفع العدد إلى 20 شركة، بنسبة نمو تجاوزت 230%، في دلالة على استجابة السوق القوية، وانفتاح الجهات التنظيمية على دعم الابتكار وريادة الأعمال. وبلغ العدد ذروته في 2020 عند 32 شركة، وهو ما يتزامن مع تداعيات جائحة كورونا التي عززت الاعتماد على الحلول الرقمية، ودفعت باتجاه تسريع التجريب في الخدمات المالية التقنية. ولكن في السنوات التالية، بدأ العدد بالتراجع، ليصل إلى 17 شركة في 2021، ثم 15 في 2022، مع ارتفاع طفيف إلى 16 شركة في 2023. ويعكس هذا الانخفاض تحولاً نحو النضج التنظيمي، حيث اتجه البنك المركزي إلى رفع معايير القبول والترخيص، مفضلاً الكيف على الكم، عبر تصفية النماذج غير المستدامة والتركيز على المشاريع ذات الجدوى العالية. ويمكن تفسير الارتفاع في الأعوام الأولى بوجود دعم تنظيمي قوي، ورغبة في تسريع التحول الرقمي في إطار رؤية السعودية 2030. أما الانخفاض اللاحق، فيعكس تطور البيئة التجريبية إلى أداة انتقائية تُستخدم لاختبار الشركات الأكثر جدارة بالترخيص الكامل، بدلاً من كونها منصة تجريبية عامة. ويشير الاستقرار النسبي بين عامي 2022 و2023 إلى بداية تشكل توازن هيكلي في القطاع، يجمع بين دعم الابتكار والامتثال للمعايير التنظيمية، مما يُعد خطوة مهمة نحو بناء منظومة مالية رقمية أكثر نضجاً واستدامة.

2. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة السوق المالية:

تشرف هيئة السوق المالية السعودية على تنظيم منظومة مالية متقدمة تركز على تطوير أنشطة السوق، وتضم قطاعين رئيسيين: إدارة الاستثمار والاستشارات، والاستثمارات البديلة. يشهد قطاع إدارة الاستثمار تحولاً ملحوظاً مع بروز نماذج أعمال مبتكرة، مثل المستشار الآلي، والتداول الاجتماعي، وخدمة المشورة المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. أما قطاع الاستثمارات البديلة، فيعزز بدوره نماذج تنموية كتمويل الملكية الجماعية، ومنصات توزيع صناديق الاستثمار العقاري، وابتكار أدوات دين جديدة للاستثمار.

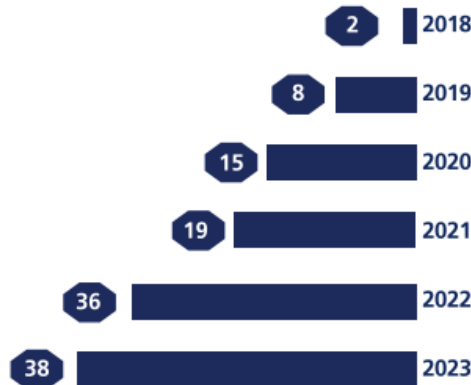
شكل رقم 2-8 شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة السوق المالية السعودية



المصدر: (فتتك السعودية، 2024)

يشير الشكل إلى توزيع شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لرقابة هيئة السوق المالية السعودية، ويُبرز واقعاً تنظيمياً يعكس مراحل تطور القطاع داخل هذا الإطار. إذ تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من هذه الشركات – نحو 86% من الإجمالي – لا تزال في المرحلة التجريبية، وتعمل ضمن بيئة الاختبار التشريعي، وهو ما يعكس توجه الهيئة نحو دعم الابتكار عبر توفير مساحة آمنة لاختبار نماذج الأعمال الجديدة قبل اتخاذ قرار الترخيص النهائي. في المقابل، لا تمثل الشركات الحاصلة على الترخيص النهائي سوى 18% فقط من الإجمالي، مما يدل على وجود معايير صارمة تتطلب مستوى عالٍ من النضج والامتثال للانتقال من البيئة التجريبية إلى التشغيل الكامل. هذا التوزيع يوضح حرص هيئة السوق المالية على تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المستثمرين وضمان سلامة السوق المالية.

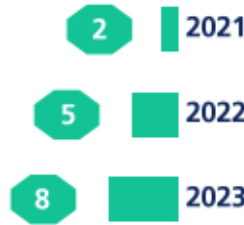
شكل رقم 2-9 شركات التكنولوجيا المالية الحاصلة على تصريح تجريبي من هيئة السوق المالية السعودية (2018-2023)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية التي حصلت على تصريح لمزاولة الأعمال ضمن مختبر التقنية المالية تحت إشراف هيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى نهاية 2023، ويعكس هذا التطور نموًا تصاعديًا ملحوظًا في تبني نماذج الأعمال المبتكرة. بدأ المشهد في عام 2018 بعدد متواضع بلغ شركتين فقط، مما يشير إلى الطبيعة التجريبية الوليدة للبيئة التنظيمية آنذاك. وفي 2019، ارتفع العدد إلى 8 شركات، دلالة على تنامي اهتمام رواد الأعمال بالفرص المتاحة ضمن البيئة التشريعية التجريبية. ثم شهد عام 2020 زيادة ملحوظة ليصل العدد إلى 15 شركة، مدفوعًا بالتحول العالمي نحو الحلول المالية الرقمية نتيجة جائحة كورونا. واستمر النمو في 2021 ليلعب 19 شركة، ثم جاءت القفزة الأكبر في 2022 بوصول العدد إلى 36 شركة، أي ما يقارب الضعف مقارنة بالعام السابق، مما يعكس توسع الأطر التنظيمية وزيادة دعم الهيئة لهذا القطاع. وفي عام 2023، ارتفع العدد بشكل طفيف إلى 38 شركة، مشيرًا إلى بداية مرحلة من التوازن، حيث تباطأ معدل النمو مع تركيز الهيئة على جودة النماذج بدلًا من الكمية، بهدف إعداد الشركات المؤهلة للانتقال من التصريح التجريبي إلى الترخيص الكامل. ويظهر هذا التطور أن البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية في المملكة تحولت من مبادرة ناشئة إلى منصة رئيسية لجذب الابتكار وتعزيز الثقة في البيئة التشريعية، خاصة خلال الفترة من 2020 إلى 2022 التي شكلت نقطة تحول نوعية للقطاع.

شكل رقم 2-10 عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة من هيئة السوق المالية السعودية (2021-2023)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الحاصلة على ترخيص رسمي من هيئة السوق المالية لمزاولة الأعمال خلال الفترة من 2021 حتى نهاية 2023، ويعكس هذا التطور نهجًا تدريجيًا ومنهجيًا في الانتقال من التصاريح التجريبية إلى التراخيص الكاملة. ففي عام 2021، بدأت الهيئة منح التراخيص لشركتين فقط، في خطوة أولى تعكس الحذر التنظيمي وحرص الهيئة على التأكد من جاهزية الشركات للعمل ضمن السوق المالية بشكل دائم. وفي عام 2022، ارتفع العدد إلى 5 شركات، أي أكثر من ضعف عدد العام السابق، مما يشير إلى نجاح بعض الشركات في اجتياز متطلبات البيئة التجريبية والانتقال إلى مرحلة التشغيل الكامل. أما في عام 2023، فاستمر النمو ليصل عدد الشركات المرخصة إلى 8، وهو ما يدل على تطور تدريجي في أداء الشركات، مع التزام الهيئة بنهج متوازن بين التوسع وتشديد الرقابة التنظيمية. وتؤكد هذه الأرقام أن هيئة السوق المالية السعودية تتبع سياسة تصاعدية مدروسة في منح التراخيص، حيث تبدأ بعدد محدود لضمان استقرار السوق وسلامة النظام المالي، ثم توسع القاعدة تدريجيًا بناءً على نضج السوق وكفاءة الشركات. كما يُبرز الفارق

الواضح بين العدد الكبير من الشركات المصrch لها ضمن البيئة التجريبية، والعدد المحدود من الشركات الحاصلة على الترخيص الكامل، صرامة معايير الانتقال، وهو ما يعكس حرص الهيئة على حماية المستثمرين وتعزيز الثقة في السوق. ويظهر هذا المسار التصاعدي نضجًا متناميًا في قدرات شركات التكنولوجيا المالية السعودية، حيث تتمكن سنويًا المزيد من الشركات من استيفاء المتطلبات التنظيمية الصارمة، مما يعزز من جودة السوق ويهيئ البيئة لنمو مستدام ومبني على أسس قوية.

3. شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لتنظيم هيئة التأمين :

شكل رقم 2-11 شركات التكنولوجيا المالية العاملة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية (2022-2023)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم في قطاع التأمين داخل المملكة بين عامي 2022 و2023، ويعكس تسارعًا ملحوظًا في نمو هذا القطاع الحيوي. ففي عام 2022، بدأ المشهد بوجود 4 شركات مرخصة فقط، ما يشير إلى انطلاقة حديثة نسبيًا لمبادرات تنظيم التكنولوجيا المالية في مجال التأمين. وبحلول عام 2023، ارتفع العدد ليصل إلى 9 شركات، ما يقارب الضعف، في دلالة واضحة على توسع الأطر التنظيمية واستجابة السوق المتزايدة للحلول التأمينية الرقمية المبتكرة. ويعكس هذا النمو السريع تحولًا رقميًا نشطًا في قطاع التأمين بالمملكة، حيث بدأت شركات التكنولوجيا المالية بلعب دور فاعل في تقديم خدمات مثل التأمين الإلكتروني، ومنصات مقارنة الأسعار، وتوزيع منتجات التأمين عبر القنوات الرقمية. ويُعد هذا التوسع مؤشرًا على مرونة الهيئة التنظيمية واستجابتها السريعة للتغيرات في المشهدين المالي والتقني، من خلال تسهيل إجراءات الترخيص وتحفيز دخول اللاعبين الجدد. وعلى الرغم من أن قطاع التأمين لا يزال في طور النمو مقارنة ببقية القطاعات المالية، فإن التوقعات تشير إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 1.9% في عام 2019 إلى ما بين 3% و4.3% بحلول عام 2030، ما يعزز من أهمية دوره في تنويع الاقتصاد الوطني. ويُعد تأسيس هيئة التأمين مؤخرًا، بالتوازي مع تنظيم شركات التكنولوجيا المالية، خطوة استراتيجية لتعزيز كفاءة السوق، ورفع مستويات الشفافية، وتحفيز الابتكار في المنتجات التأمينية. تشير هذه الطفرة التنظيمية والتقنية إلى وجود فرص نمو واعدة وغير مستغلة في قطاع التأمين، خاصة في المجالات غير النفطية، مما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على الابتكار والتحول الرقمي.

4. شركات التكنولوجيا المالية الغير خاضعة للتنظيم :

شكل رقم 2-12 شركات التكنولوجيا المالية العاملة بنماذج غير خاضعة للتنظيم في المملكة (2022-2023)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل وفق نماذج أعمال غير خاضعة للتنظيم المباشر في السعودية، حيث بلغ عدد هذه الشركات 32 شركة في عام 2022، مما يشير إلى وجود شريحة كبيرة من الشركات التي تنشط في مجالات لا تتطلب تصاريح أو تراخيص تنظيمية، مثل خدمات الدعم التقني، إدارة البيانات، حلول الدفع المساعدة، والتسويق المالي الرقمي. وفي عام 2023، ارتفع العدد بشكل كبير إلى 50 شركة، ما يعكس نموًا بنسبة تزيد على 56% خلال عام واحد فقط، ويُظهر الديناميكية العالية لتوسع نماذج الأعمال المرنة وغير المنظمة داخل السوق السعودي. ويعكس هذا النمو القوي أن قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة لا يقتصر على الأنشطة المنظمة كالتمويل والاستثمار والتأمين، بل يمتد ليشمل أنشطة مبتكرة تدعم البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي. وتدل الزيادة من 32 إلى 50 شركة على انفتاح السوق السعودي على احتضان الأفكار الجديدة، خاصة تلك التي تستفيد من الثغرات التنظيمية أو تعمل في فضاءات رقمية ناشئة مثل الاقتصاد التشاركي والتكنولوجيا المساعدة والمنصات الوسيطة. كما يعكس هذا النمو توازنًا ذكيًا في البيئة التنظيمية السعودية، التي تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة مساحة للتجريب والابتكار دون الخضوع الفوري للقيود التنظيمية، ما يساهم في تعزيز الابتكار ونمو القطاع. ومع ذلك، يبرز هذا الاتجاه تحديًا مستقبليًا يتطلب تطوير أطر تنظيمية جديدة لضمان حماية المستهلك واستقرار السوق، خصوصًا في حال استمر التوسع السريع لهذه الأنشطة. ويؤكد وجود 50 شركة تعمل ضمن هذه النماذج غير المنظمة بحلول نهاية 2023 مكانة المملكة كحاضنة إقليمية للابتكار المالي، مع تركيز خاص على تمكين رواد الأعمال لبناء نماذج أعمال مستدامة قبل الانتقال إلى البيئة التنظيمية الرسمية.

رابعًا: ملخص رؤية 2030 والمتحقق منها

1. مستهدفات رؤية 2030:

شكل رقم 2-13 مستهدفات رؤية 2030



المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2023)

تسعى المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 إلى بناء قطاع تكنولوجيا مالية متطور يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الرقمي وتعزيز مكانتها كمركز مالي وتقني رائد في المنطقة، وتهدف هذه الرؤية إلى الوصول إلى 525 شركة تقنية مالية بحلول عام 2030 في مؤشر واضح على دعم الابتكار وريادة الأعمال في الخدمات المالية.

كما تستهدف المملكة توفير 18 ألف وظيفة نوعية في هذا القطاع، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات متقدمة. ومن بين هذه الأهداف أيضا جذب نسبة 20% من الاستثمارات على شكل استثمار أجنبي مباشر، بالإضافة إلى تحقيق قيمة تراكمية لاستثمار المال الجريء تبلغ 12.2 مليار ريال سعودي، الأمر الذي يعكس حرص المملكة على خلق بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة.

وعلى صعيد الأثر الاقتصادي تطمح المملكة إلى أن يساهم قطاع التكنولوجيا المالية بمقدار 13.3 مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، مما يعكس أهمية هذا القطاع كأحد المحركات الحيوية للاقتصاد الوطني. تمثل هذه الأهداف جزءا من التوجه الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي، وتبني حلول مالية مبتكرة، وتحقيق تحول رقمي شامل يواكب التطورات العالمية.

2. مقارنة مستهدفات 2023 والمتحقق منها:

في إطار متابعة تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، يسلط الجدول التالي الضوء على مقارنة بين ما كان مستهدفا تحقيقه في قطاع التكنولوجيا المالية خلال عام 2023 وبين ما تم إنجازه فعليا في نفس العام. حيث تظهر المؤشرات أداء

متقدما تجاوز التوقعات في معظم المجالات، مما يعكس تسارع نمو القطاع ودوره المتزايد في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز مكانة المملكة كمركز مالي وتقني رائد في المنطقة.

جدول رقم 1-2 مقارنة المؤشرات بين المستهدف والمتحقق في عام 2023

مؤشر الأداء	المستهدف لعام 2023	المتحقق خلال عام 2023
عدد شركات التكنولوجيا المالية	150	216
عدد الوظائف المباشرة في شركات التكنولوجيا المالية	3045	6726
القيمة التراكمية لاستثمار رأس المال الجريء الذي جمعته شركات التكنولوجيا المالية	742 مليون ريال سعودي	+ 6.9 مليار ريال سعودي
قيمة مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي	2,211 مليون ريال سعودي	3,075 مليون ريال سعودي
نسبة التعاملات غير النقدية في الاقتصاد	%63	%70

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المراجع السابقة

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في السعودية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية تحولات كبرى مدفوعة بالتقدم الرقمي ورؤية 2030، التي جعلت من التحول الرقمي أحد ركائزها الاستراتيجية. ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات تطورا ونموًا في السوق

السعودي، حيث يشمل مجالات متعددة كالدفع الإلكتروني، التمويل الرقمي، المصرفية المفتوحة، والتأمين الرقمي. ويركز هذا المبحث على تحليل واقع التكنولوجيا المالية من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول الأول قطاعي المدفوعات والتمويل، والثاني قطاع المصرفية المفتوحة، والثالث قطاع التأمين، معتمدا على بيانات فعلية.

المطلب الأول: قطاعي تكنولوجيا المدفوعات وتكنولوجيا التمويل

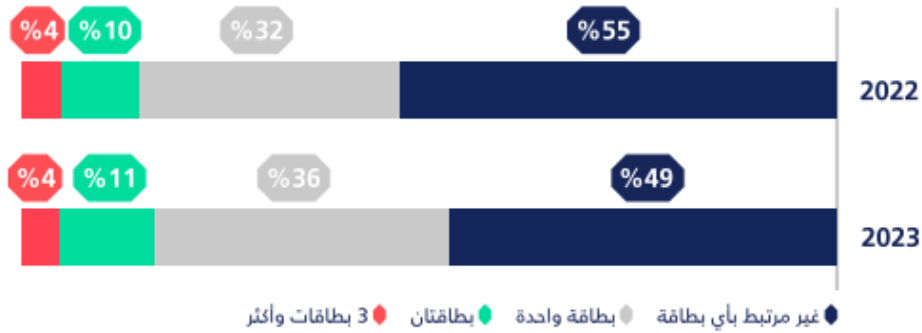
شهدت خدمات المدفوعات والتمويل في المملكة قفزات نوعية بفضل تطور البنية التحتية الرقمية وزيادة الاعتماد على المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الأجل والتمويل الجماعي. ويعد هذا التطور نتيجة مباشرة للجهود التنظيمية والتقنية التي أسهمت في بناء منظومة مالية مرنة وأمنة تلي احتياجات المستهلكين والأعمال. ويستعرض هذا المطلب واقع كل من قطاع المدفوعات وقطاع التمويل من خلال مؤشرات تفصيلية توضح حجم المعاملات، أنماط الاستخدام، وتحولات سلوك المستهلكين، بما يبرز دور التكنولوجيا المالية كقوة دافعة للاقتصاد الرقمي.

أولاً: تكنولوجيا المدفوعات

1. حجم ونمو معاملات المدفوعات الإلكترونية:

أ. المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية:

شكل رقم 2-14 إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية في السعودية مقسمة حسب عدد البطاقات المرتبطة بها



المصدر: (فتتك السعودية، 2024)

تعكس البيانات تطورا ملحوظا في نمط استخدام المحافظ الإلكترونية بين عامي 2022 و2023، حيث شهدنا زيادة تدريجية في نسبة المحافظ المرتبطة بالبطاقات البنكية. ففي عام 2022، كانت 55% من المحافظ غير مرتبطة بأي بطاقة، بينما ارتفعت نسبة المحافظ المرتبطة بطاقة واحدة إلى 32%، وكانت نسب المحافظ المرتبطة ببطاقتين أو أكثر أقل بكثير، حيث بلغت 10% و4% على التوالي. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة المحافظ غير المرتبطة بأي بطاقة إلى 49%، في حين ارتفعت المحافظ المرتبطة بطاقة واحدة إلى 36%، مع زيادة طفيفة في المحافظ المرتبطة ببطاقتين إلى 11%، وبقاء المحافظ المرتبطة بثلاث بطاقات أو أكثر ثابتة عند 4%. وهذا التحول التدريجي يعكس نضجًا متزايدًا لدى المستخدمين وازدياد اعتمادهم العملي على المحافظ الرقمية في إنجاز معاملاتهم اليومية. ويشير الانخفاض في نسبة

المحافظ غير المرتبطة بأي بطاقة إلى تفضيل المستخدمين ربط محافظهم الإلكترونية بحساباتهم البنكية أو بطاقتهم، مما يسهل عملية الدفع ويعزز من فاعلية استخدام الخدمات المالية الرقمية، ويعد مؤشراً إيجابياً على تطور البيئة الرقمية المالية في المملكة.

✓ الحوالات المحلية:

ترمز الحوالات المحلية في المملكة العربية السعودية إلى العمليات المالية الإلكترونية التي تتجرى داخل حدود الدولة، سواء كانت تحويلًا للأموال من حساب مصرفي إلى آخر، أو من محفظة إلكترونية تابعة لإحدى شركات النقود الإلكترونية إلى محفظة أخرى، أو مزيجاً من النوعين. وتنفذ هذه الحوالات بالعملة المحلية (الريال السعودي) من خلال نظام المدفوعات الفورية (سريع)، الذي يُعنى بتيسير إجراء الحوالات وضمان معالجتها بكفاءة عالية من حيث السرعة والأمان (فنتك السعودية، 2024، صفحة 35).

شكل رقم 2-15 إجمالي عدد وقيمة الحوالات المحلية من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شكل رقم 2-16 توزيع إجمالي قيمة الحوالات المحلية حسب الغرض من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية



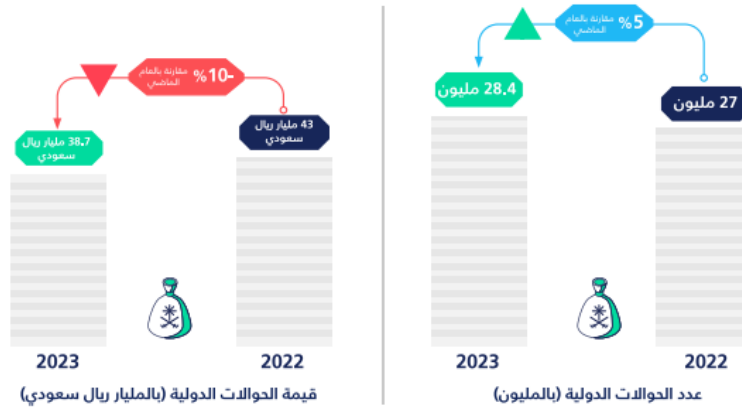
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكلان تطورًا مهمًا في استخدام المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية في السعودية خلال عام 2023، من حيث عدد وقيمة الحوالات المحلية وأغراض استخدامها. فقد بلغ عدد الحوالات المحلية المنفذة عبر المحافظ الإلكترونية نحو 30.9 مليون حوالة، مما يدل على انتشار واسع لهذه الوسيلة بين الأفراد. أما قيمة هذه الحوالات فقد وصلت إلى 36.6 مليار ريال سعودي، وهو رقم يعكس تكرار الاستخدام وثقة المستخدمين بإجراء المعاملات المالية عبر المحافظ الرقمية. ويرتبط هذا النمو بتحسين البنية التحتية الرقمية وتطور البيئة التنظيمية في المملكة، لا سيما في ظل الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي. من جهة أخرى، توضح البيانات أن 72% من إجمالي قيمة الحوالات كانت لأغراض شخصية، مثل التحويلات إلى الأصدقاء وأفراد الأسرة. مما يؤكد أن الاستخدام الاجتماعي للمحافظ الإلكترونية هو الأكثر شيوعًا. بينما خصص 21% من الحوالات لشراء السلع، ما يشير إلى دخول المحافظ تدريجيًا في مجال التجارة والدفع مقابل المنتجات. ففي المقابل، يمثل الاستثمار نسبة ضئيلة بلغت 3% فقط، ما يعكس محدودية استخدام المحافظ في هذا الجانب، وربما يعود ذلك إلى التحديات التنظيمية أو ضعف الوعي المالي الرقمي في الاستثمار. كما تصنف 4% من الحوالات ضمن أغراض أخرى تشمل التبرعات والخدمات. ويتضح من هذا التوزيع أن المحافظ الإلكترونية تُستخدم بشكل رئيسي كأداة للتحويلات الشخصية والاجتماعية، مع وجود فرصة كبيرة لتوسيع نطاق استخدامها في قطاعات التجارة الإلكترونية والخدمات والاستثمار. ولتحقيق ذلك، يستدعي الأمر المزيد من التوعية، وتطوير الخدمات، وتقديم حوافز لتعزيز استخدام المحافظ الرقمية في مجالات أوسع وأكثر تنوعًا.

✓ الحوالات الدولية

تعرف الحوالات الدولية على أنها عملية تحويل الأموال إلكترونياً من حساب مصرفي في أو محفظة إلكترونية تابعة لشركة نقود رقمية داخل المملكة إلى حساب مصرفي في أو حساب مدفوعات خارج المملكة. وتنفذ هذه العمليات بعملة مختلفة، وتخضع للوائح تنظيم صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الأنظمة المصرفية المعمول بها في الدولة المستفيدة من التحويل (فنتك السعودية، 2024، صفحة 36).

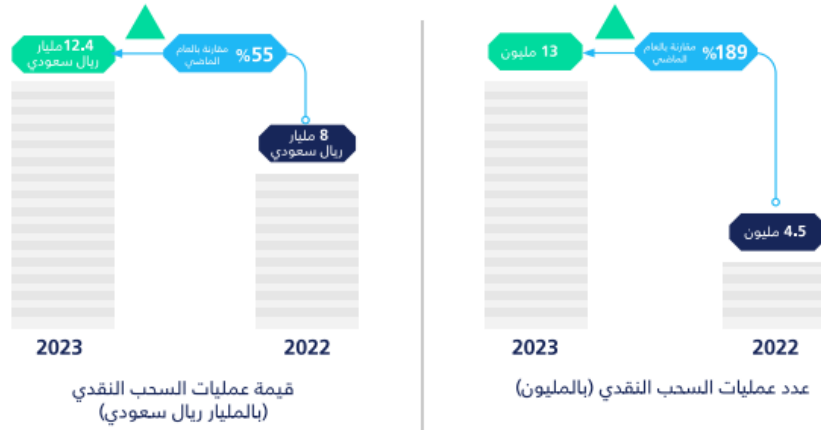
شكل رقم 2-17 إجمالي عدد وقيمة الحوالات الدولية من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تطور قيمة وعدد الحوالات الدولية المنفذة عبر المحافظ الإلكترونية في السعودية بين عامي 2022 و2023، حيث شهدت قيمة الحوالات انخفاضاً من 43 مليار ريال إلى 38.7 مليار ريال، أي بنسبة تراجع بلغت 10%. هذا الانخفاض قد يعود إلى عدة عوامل منها انخفاض متوسط قيمة الحوالة الواحدة رغم ارتفاع عددها، وتأثيرات اقتصادية مثل تقلبات أسعار الصرف أو تراجع دخل بعض الفئات. وفي المقابل، ارتفع عدد الحوالات الدولية من 27 مليون حوالة في 2022 إلى 28.4 مليون حوالة في 2023، بنسبة زيادة 5%. هذا التباين بين انخفاض القيمة وارتفاع العدد يشير إلى تحول في سلوك المستخدمين، حيث يتجهون نحو إجراء حوالات أكثر تكراراً بقيمة أقل، مما يعكس زيادة ثقة المستخدمين في خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية واعتمادهم المتزايد عليها. كما يمكن تفسير هذا الاتجاه بأن المستخدمين يلجأون إلى تحويل مبالغ صغيرة بشكل متكرر لدعم أفراد أسرهم، مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات عبر المحافظ الإلكترونية مقارنة بالطرق التقليدية. كما يعكس ذلك توسع قاعدة المستخدمين الذين يعتمدون على هذه الحلول المالية الرقمية في تحويل الأموال دولياً، مما يؤكد الدور المتنامي للتكنولوجيا المالية في تسهيل وتعزيز عمليات التحويل الدولي في المملكة.

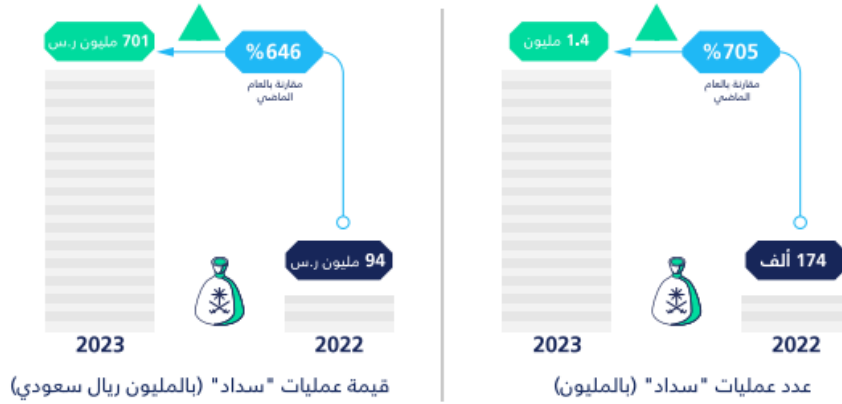
شكل رقم 2-18 إجمالي عدد وقيمة عمليات السحب النقدي من المحافظ الإلكترونية لشركات النقود



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

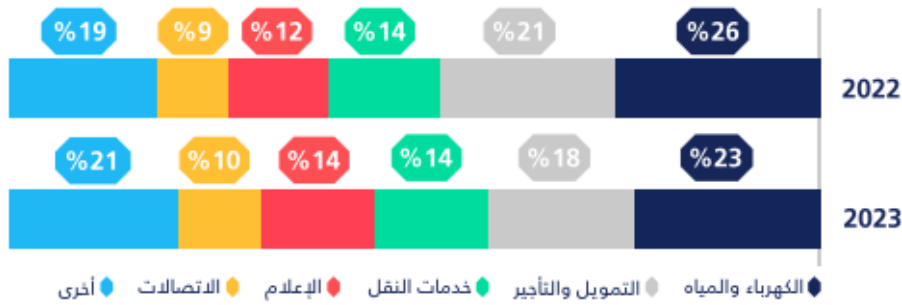
يعكس الشكل تطور قيمة وعدد عمليات السحب النقدي عبر المحافظ الإلكترونية في السعودية خلال عامي 2022 و2023، حيث ارتفعت القيمة من 8 مليارات ريال إلى 12.4 مليار ريال، بنسبة زيادة بلغت 55%. هذا الارتفاع يعكس زيادة اعتماد المستخدمين على المحافظ الإلكترونية كأداة رئيسية لإدارة أموالهم، وزيادة الثقة بها للاحتفاظ بمبالغ أكبر وسحبها عند الحاجة، بالإضافة إلى توسع قبول المحافظ في المعاملات اليومية. أما من حيث عدد عمليات السحب، فقد شهدت زيادة حادة من 4.5 مليون عملية في 2022 إلى 13 مليون عملية في 2023، بزيادة سنوية بنسبة 189%. هذه الزيادة الكبيرة تدل على اتساع قاعدة مستخدمي المحافظ الإلكترونية واعتمادهم المتزايد على السحب المتكرر لمبالغ صغيرة، مدعوماً بتحسين البنية التحتية لشركات النقود الإلكترونية مثل دعم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع. وبينما كانت زيادة عدد العمليات أكبر من زيادة القيمة، يشير ذلك إلى انخفاض متوسط قيمة السحب الواحد، مما يعكس توجهاً جديداً في سلوك المستهلك نحو سحب مبالغ أصغر بشكل متكرر عند الحاجة بدلاً من السحب بمبالغ كبيرة دفعة واحدة.

شكل رقم 2-19 إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر نظام "سداد" عن طريق المحافظ الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شكل رقم 2-20 إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر نظام "سداد" عن طريق المحافظ الإلكترونية

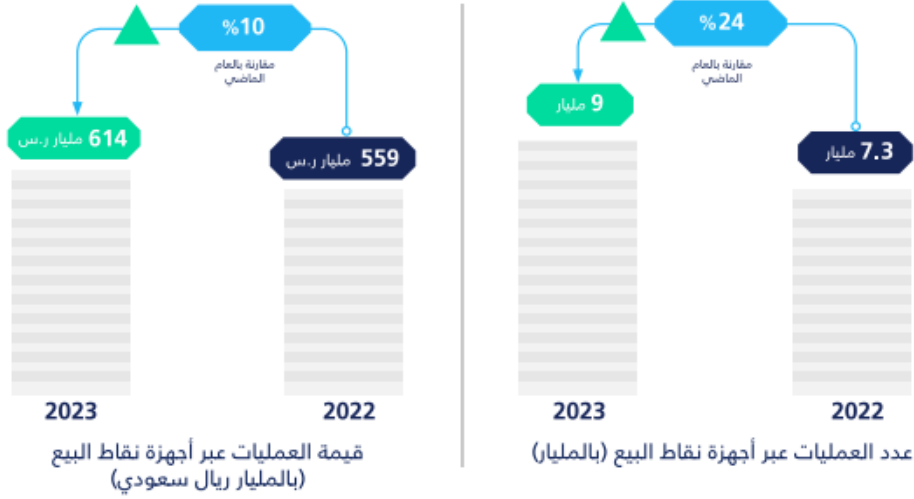


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شهد استخدام المحافظ الإلكترونية للدفع عبر نظام "سداد" في السعودية نمواً كبيراً بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفعت قيمة العمليات من 94 مليون ريال إلى 701 مليون ريال، بزيادة بلغت 646%، بينما ارتفع عدد العمليات من 174 ألف إلى 1.4 مليون عملية، بزيادة 705%. يعكس هذا النمو التوسع في قبول المحافظ الإلكترونية وارتفاع وعي المستخدمين بها، بالإضافة إلى تحسين التكامل التقني بين شركات النقود الإلكترونية ومنصات السداد. ومع أن عدد العمليات زاد بشكل أكبر من القيمة، فإن ذلك يشير إلى قيام المستخدمين بعمليات دفع متكررة بقيمة صغيرة مثل فواتير الاتصالات والخدمات اليومية. وعلى صعيد توزيع القطاعات، ظل قطاع الكهرباء والماء الأكبر من حيث قيمة المدفوعات رغم تراجع نسبته من 26% إلى 23%، في حين شهد قطاع التمويل والتأمين انخفاضاً من 21% إلى 18%، واستقرت خدمات النقل عند 14%. أما قطاع الإعلام والاتصالات فشهد ارتفاعاً طفيفاً يعكس زيادة الاعتماد على المحافظ الإلكترونية في دفع الاشتراكات الرقمية. كما ارتفعت نسبة "القطاعات الأخرى" من 19% إلى 21%، مما يعكس تنوعاً في استخدام المحافظ الإلكترونية وانتقالها إلى مجالات جديدة. تشير هذه المعطيات إلى نضج السوق وازدياد ثقة المستهلكين بالمحافظ الإلكترونية، مع الحاجة إلى تعزيز التكامل الرقمي بين مقدمي الخدمات لزيادة انتشارها في مختلف القطاعات.

ب. قبول المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع

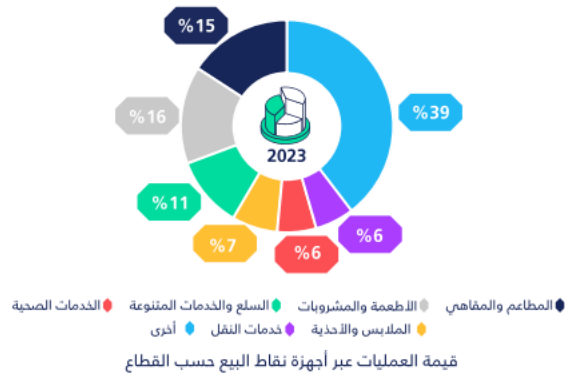
شكل رقم 2-21 إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر أجهزة نقاط البيع



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شهدت عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع (POS) في السعودية نموًا ملحوظًا بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفعت قيمتها من 559 مليار ريال إلى 614 مليار ريال، بنمو قدره 10%، ما يعكس زيادة ثقة المستهلكين والتجار في الدفع الإلكتروني واتساع استخدامه في قطاعات متنوعة مثل المطاعم والتجزئة والخدمات. كما ارتفع عدد العمليات المنفذة عبر نقاط البيع بنسبة أكبر بلغت 24%، من 7.3 مليار عملية إلى 9 مليارات، مما يشير إلى تكرار أكبر في المعاملات وقيم متوسطة أو منخفضة نسبيًا للمدفوعات اليومية. يعكس هذا النمو نجاح المبادرات الوطنية في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، ويؤكد تقدم الاقتصاد السعودي نحو تقليل الاعتماد على النقد وزيادة اندماجه في البنية الرقمية، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030.

شكل رقم 22-2 إجمالي عدد وقيمة العمليات عبر أجهزة نقاط البيع حسب القطاع

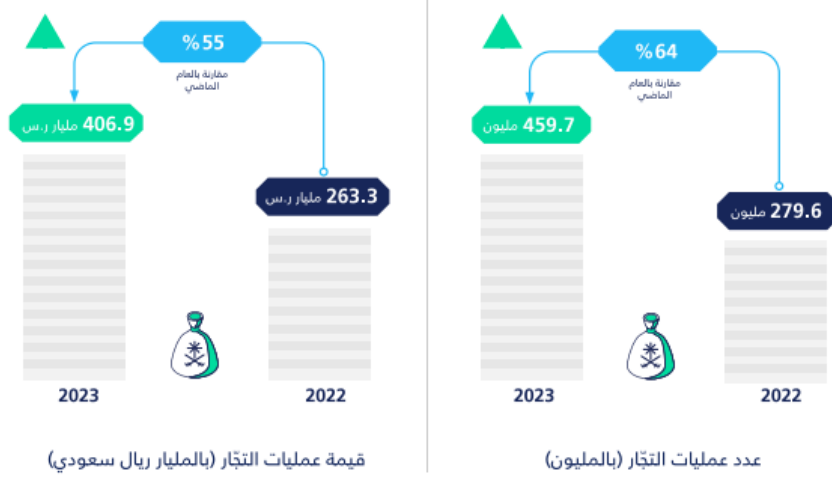


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الملحق توزيع عدد وقيمة العمليات عبر أجهزة نقاط البيع في السعودية لعام 2023 حسب القطاعات الاقتصادية، حيث يتصدر قطاع الأطعمة والمشروبات بنسبة 29% من عدد العمليات و39% من قيمتها، مما يشير إلى ارتفاع متوسط قيمة المعاملة في هذا القطاع مقارنةً بغيره. بينما حافظ قطاع المطاعم والمقاهي على توازن بين عدد العمليات وقيمتها بنسبة 11% لكل منهما، ما يعكس استقرارًا في نمط الإنفاق. ويبرز قطاعا الملابس والأحذية والخدمات الصحية بنسبة أقل في عدد العمليات (4% و3% على التوالي)، لكنهما يسجلان نسبة أعلى في القيمة (6% لكل منهما)، ما يدل على أن المعاملات فيهما عادةً ذات مبالغ مالية أكبر. في المقابل، يتميز قطاعا السلع والخدمات المتنوعة وخدمات النقل بكثرة العمليات اليومية بنسبة 24% و29% على التوالي، لكن بقيم منخفضة نسبيًا (16% و15%)، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على المدفوعات الرقمية للمعاملات الصغيرة والمتكررة. تعكس هذه البيانات تعمق استخدام أجهزة نقاط البيع في الحياة اليومية، خاصة في القطاعات الاستهلاكية والخدمية، مع تفاوت في نمط الإنفاق بين القطاعات التي تركز على عدد كبير من العمليات ذات القيمة المنخفضة وتلك التي تتميز بمعاملات أقل لكن ذات مبالغ أكبر.

ت. قبول مدفوعات التجارة الإلكترونية:

شكل رقم 2-23 إجمالي عدد وقيمة العمليات المنجزة في التجارة الإلكترونية



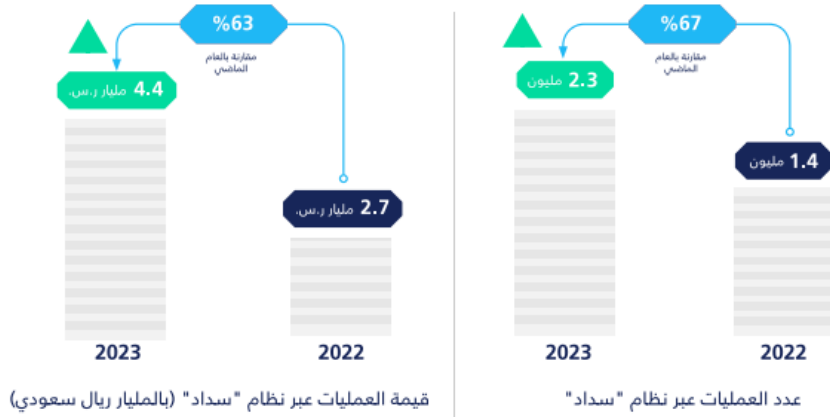
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يشير الملحق إلى نمو ملحوظ في نشاط التجارة الإلكترونية في السعودية بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفعت قيمة العمليات من 263.3 مليار ريال إلى 406.9 مليار ريال بنسبة زيادة بلغت 55%، مما يعكس ثقة متزايدة من المستهلكين في إنجاز صفقات ذات قيمة أعلى عبر القنوات الرقمية. في الوقت نفسه، شهد عدد العمليات ارتفاعاً أكبر بنسبة 64%، من 279.6 مليون إلى 459.7 مليون عملية، مما يشير إلى توسع قاعدة المستخدمين وازدياد عدد الصفقات الصغيرة التي تعكس انتشار التجارة الإلكترونية حتى في المشتريات اليومية البسيطة. هذا النمو المتسارع في عدد العمليات يدل على دخول شرائح جديدة من السكان والمناطق الأقل استخداماً سابقاً، بينما يعكس ارتفاع متوسط الإنفاق الفردي نضوج السوق وتفضيل المستهلكين لشراء سلع وخدمات ذات قيمة أعلى. كما أن هذا التطور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين بيئة الدفع الرقمي في المملكة، حيث ساهمت خدمات الدفع الفوري والمحافظ الرقمية وتكامل منصات التجارة الإلكترونية مع خدمات التمويل والتقسيم في تعزيز الإقبال على التجارة الإلكترونية، مما يعزز دورها كركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني ضمن رؤية المملكة 2030.

ث. أنشطة وساطة فواتير "سداد":

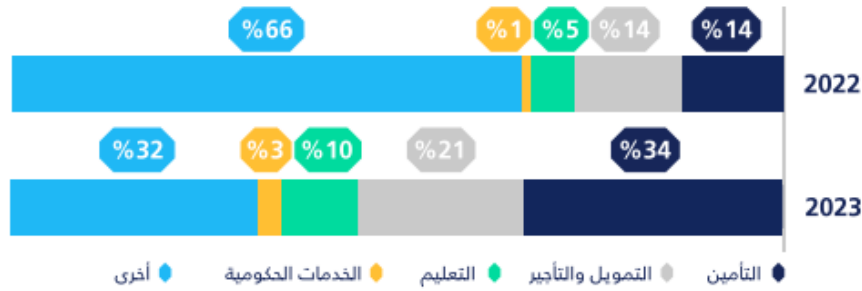
يعد وسطاء "سداد" جهات تعمل ضمن إطار تعاقدية وتقني منظم، وتخضع لإشراف وكالة المدفوعات في البنك المركزي السعودي. ويتيح لهم هذا الإطار إدراج المفوترين الراغبين في الاستفادة من خدمات نظام سداد، وتوفير هذه الخدمات لعملائهم. ويتم ذلك بعد حصولهم على ترخيص رسمي من البنك المركزي السعودي واعتمادهم كمزودي خدمات معتمدين.

شكل رقم 24-2 إجمالي عدد وقيمة العمليات في خدمة "سداد"



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شكل رقم 25-2 توزيع إجمالي قيمة العمليات في خدمة "سداد" التي أجراها المفوترون المسجلون



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الملحقان الأداء المتنامي لنظام "سداد" كأحد أبرز أنظمة المدفوعات الرقمية في السعودية، حيث شهدت قيمة العمليات عبر النظام ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 63% لتصل إلى نحو 4.4 مليار ريال في 2023 مقارنة بـ 2.7 مليار ريال في 2022، ما يدل على توسع قاعدة المستخدمين وزيادة الثقة في البنية التحتية الرقمية. كما ارتفع عدد العمليات بنسبة 67% من 1.4 مليون إلى 2.3 مليون عملية، مما يعكس تزايد الاستخدام في المعاملات ذات القيم المتوسطة والصغيرة إلى جانب الكبيرة. على صعيد القطاعات، برز قطاع التأمين كأكثر مساهم بعد زيادة حصته من 14% إلى 34%، مما يشير إلى اعتماد متزايد على "سداد" في تسديد أقساط التأمين. كما شهد قطاع التمويل والتأجير ارتفاعاً في حصته من 14% إلى 21%، والقطاع التعليمي تضاعفت حصته من 5% إلى 10%، بينما زادت الخدمات الحكومية من 1% إلى 3%، مما يعكس جهود الرقمنة الحكومية المتسارعة. في المقابل، تراجع حصة الفئة "أخرى" من 66% إلى 32%، ما يعكس إعادة توزيع الاستخدام لصالح القطاعات المنظمة. هذه الأرقام تؤكد نجاح رؤية المملكة 2030 في تعزيز التحول الرقمي وتقليل الاعتماد على النقد، من خلال توسيع نطاق استخدام نظام "سداد" في قطاعات حيوية متنوعة، مما يدعم مجتمعاً أكثر اندماجاً ورقمنة في مجال المدفوعات.

2. توزيع وسائل الدفع الرقمية:

أ. المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية:

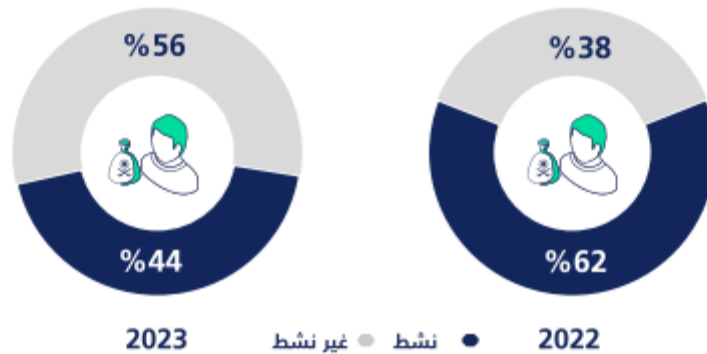
شكل رقم 26-2 إجمالي عدد العملاء الأفراد (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الملحق نموًا كبيرًا في عدد عملاء المحافظ الإلكترونية لدى شركات النقود الإلكترونية في السعودية، حيث ارتفع عدد المستخدمين من 13.9 مليون في عام 2022 إلى 21.6 مليون في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 56%. يعكس هذا التوسع السريع التحول المتزايد نحو استخدام المحافظ الإلكترونية كوسيلة رئيسية للمدفوعات اليومية، سواء عبر الإنترنت أو في نقاط البيع التقليدية، مما يؤكد نجاح الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي ودعم البنية التحتية الرقمية تماشيًا مع أهداف رؤية السعودية 2030 لبناء اقتصاد رقمي متقدم. كما يعكس هذا النمو المتسارع ثقة الأفراد المتزايدة في الحلول المالية الرقمية، مدعومة بالسياسات التنظيمية للبنك المركزي السعودي التي تضمن الأمان والاستقرار في القطاع المالي الرقمي. ويبرز الملحق المحافظ الإلكترونية كأحد المحركات الأساسية لنمو قطاع المدفوعات الرقمية في المملكة، مع توقعات بمزيد من التوسع في المستقبل، لا سيما مع إدخال تقنيات جديدة وتعزيز التكامل مع الخدمات الحكومية والقطاع الخاص.

شكل رقم 27-2 توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)

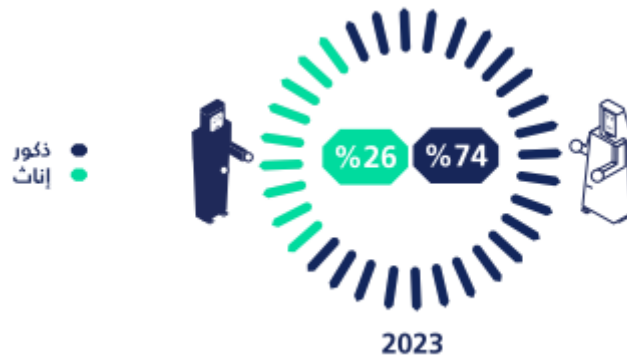


نشط - عميل أجرى معاملة واحدة على الأقل في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر
غير نشط - عميل لم يجر أي معاملة في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الملحق تحولاً ملحوظاً في توزيع المحافظ الإلكترونية بين العملاء الأفراد في السعودية بين عامي 2022 و2023، حيث انخفضت نسبة المحافظ النشطة من 62% في 2022 إلى 56% في 2023، مقابل ارتفاع نسبة المحافظ غير النشطة من 38% إلى 44%. يشير هذا التراجع النسبي في نشاط المحافظ إلى تحديات محتملة في تحفيز الاستخدام المستمر، قد تكون ناجمة عن تشبع السوق أو تغيرات في سلوك المستهلكين بعد فترة نمو سريعة. هذا الواقع يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجيات التحفيزية والتوعوية بهدف تنشيط المحافظ غير المستخدمة وتعزيز الاستفادة من البنية التحتية الرقمية المالية الموجودة، لضمان استدامة نمو قطاع المحافظ الإلكترونية في المملكة.

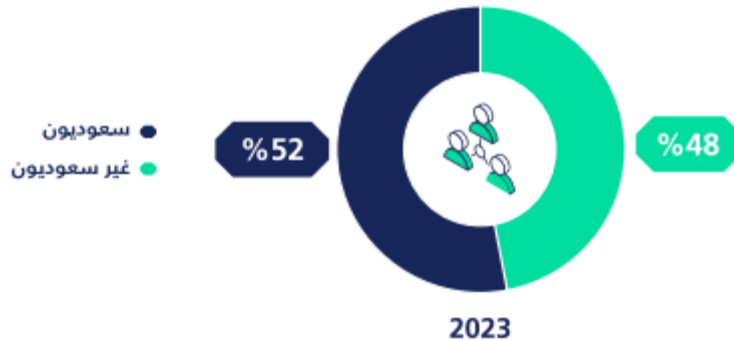
شكل رقم 28-2 توزيع العملاء الأفراد حسب الجنس (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين الملحق أن استخدام المحافظ الإلكترونية في السعودية لعام 2023 لا يزال يميل بوضوح نحو الذكور، حيث يشكلون 74% من المستخدمين مقابل 26% فقط للإناث. هذا التفاوت يسلط الضوء على وجود فجوة بين الجنسين في تبني الخدمات المالية الرقمية، ما يستدعي تطوير برامج وسياسات تحفيزية موجهة خصيصاً للنساء لتعزيز مشاركتهن في هذا المجال، وبالتالي دعم المساواة الرقمية وتحقيق الأهداف التنموية للمملكة في إطار رؤية 2030.

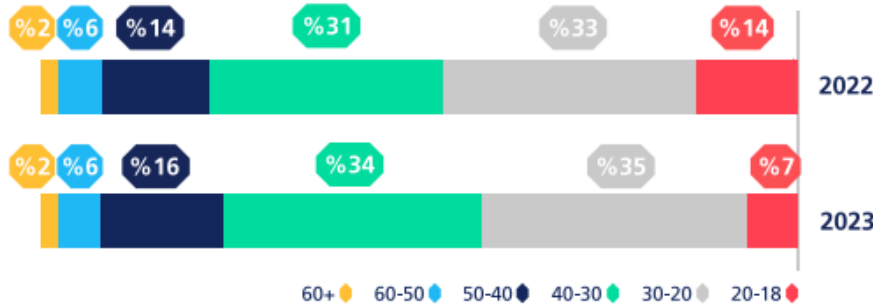
شكل رقم 29-2 توزيع العملاء الأفراد حسب الجنسية (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الملحق أن نسبة استخدام المحافظ الإلكترونية بين السعوديين وغير السعوديين في عام 2023 متقاربة إلى حد كبير، حيث يمثل السعوديون 52% من العملاء مقابل 48% لغير السعوديين. هذا التوازن يعكس التنوع السكاني في المملكة ويؤكد أن الخدمات المالية الرقمية باتت ملائمة وجذابة لكافة فئات المجتمع، سواء المواطنين أو المقيمين، مما يدعم شمولية النظام المالي الرقمي ويعزز جهود رؤية السعودية لدمج الجميع في الاقتصاد الوطني. ومن خلال هذه المؤشرات، يمكن القول إن سوق المحافظ الإلكترونية في السعودية تمر بمرحلة نضج وانتشار واسع أفقياً، لكنها تحتاج إلى تعميق الاستخدام عبر تحفيز النشاط، تقليص الفجوات بين الجنسين، ورفع الوعي المالي الرقمي للمستخدمين.

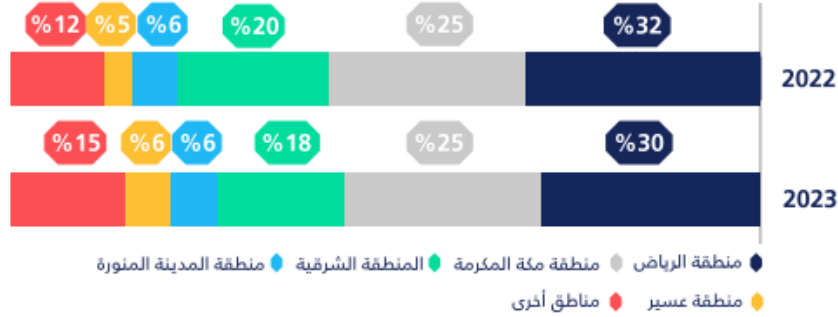
شكل رقم 2-30 توزيع العملاء الأفراد حسب الفئة العمرية (للمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الملحق تغيرات واضحة في التركيبة العمرية لمستخدمي المحافظ الإلكترونية بين عامي 2022 و2023، حيث شهدت الفئة العمرية 20-18 سنة تراجعاً حاداً من 14% إلى 7%، ما قد يشير إلى ضعف جذب المستخدمين الجدد من الفئات الشابة أو انتقالهم إلى فئات عمرية أكبر. في المقابل، استمرت الفئة العمرية 30-20 سنة كأكثر شريحة مستخدمة، مع زيادة طفيفة من 33% إلى 35%. كما سجلت الفئة 40-30 سنة ارتفاعاً من 31% إلى 34%، ما يعكس تبني هذه الفئات بشكل متزايد للمحافظ الرقمية وزيادة ثقتهم بها. أما الفئة 50-40 سنة فقد شهدت استقراراً مع زيادة طفيفة من 14% إلى 16%، وهو مؤشر إيجابي على انفتاح هذه الفئة على الحلول الرقمية، في حين بقيت الفئات الأكبر سناً (50 سنة فأكثر) ثابتة مع تغيرات طفيفة، مما يوضح بطء التحول الرقمي لديهم. تشير هذه البيانات إلى تركيز النمو على الفئات العمرية بين 20 و40 سنة، بينما تبرز الحاجة إلى جهود توعوية وتحفيزية خاصة للفئات الشابة والكبرى لتعزيز شمولهم الرقمي وتوسيع قاعدة المستخدمين بشكل أكثر توازناً.

شكل رقم 2-31 توزيع العملاء الأفراد حسب الموقع الجغرافي (للمحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الملحق توزيع العملاء جغرافياً في المملكة بين عامي 2022 و2023، حيث شهدت منطقة الرياض تراجعاً طفيفاً في حصتها من المستخدمين، من 32% إلى 30%، مما يشير إلى توسع الخدمات الرقمية في مناطق أخرى على حساب العاصمة. بينما استقرت مكة المكرمة عند 25% في كلا العامين، مما يعكس ثبات قاعدة المستخدمين في هذه المنطقة الحيوية. أما المنطقة الشرقية، فقد انخفضت حصتها من 20% إلى 18%، ما يستدعي دراسة أسباب هذا التراجع، سواء بسبب تغير سلوك المستخدمين أو بروز مناطق نمو بديلة. في المقابل، ظلت المدينة المنورة ثابتة عند 6%، فيما سجلت عسير نمواً طفيفاً من 5% إلى 6%، دلالة على توسع رقمي في تلك المنطقة. كما شهدت مناطق أخرى زيادة ملحوظة من 12% إلى 15%، مما يعكس اتساع رقعة انتشار المحافظ الإلكترونية إلى المناطق الأقل كثافة أو التي كانت أقل حظاً في الخدمات الرقمية سابقاً، مؤشراً إيجابياً على تعمق الشمول الرقمي جغرافياً داخل المملكة.

ب. قبول مدفوعات التجارة الإلكترونية:

شكل رقم 2-32 عدد التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الملحق أن عدد التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية بالمملكة شهد نمواً ملحوظاً بنسبة 32% بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفع من 44.2 ألف تاجر إلى 58.4 ألف تاجر. يعكس هذا الارتفاع المتسارع زيادة الثقة في البيئة الرقمية وتوسع فرص الأعمال عبر الإنترنت، مدعوماً بالتحول الرقمي السريع والتسهيلات التنظيمية المقدمة. ويُعد هذا

النمو دلالة إيجابية على حيوية قطاع التجارة الإلكترونية واستمراره كقناة رئيسية للتوسع والنمو بين رواد الأعمال والتجار في المملكة.

شكل رقم 2-33 توزيع التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية حسب القطاع

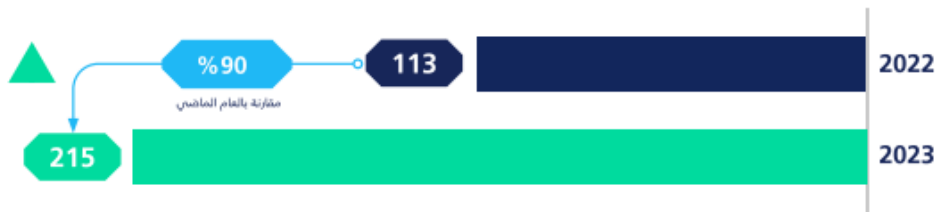


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الملحق توزيع التجار المسجلين في التجارة الإلكترونية لعام 2023 حسب القطاعات المختلفة، حيث استحوذت الخدمات الأخرى على الحصة الأكبر بنسبة 46%، مما يعكس التنوع المتزايد في أنشطة التجارة الإلكترونية خارج القطاعات التقليدية وانتشار الحلول الرقمية الجديدة. وحلت السلع والخدمات المتنوعة في المرتبة الثانية بنسبة 19%، دلالة على الطلب المستمر على المنتجات العامة والاستهلاكية عبر المنصات الرقمية. كما شكلت الملابس والأزياء 14% من إجمالي التجار، مما يؤكد أهمية هذا القطاع كركيزة أساسية في التجارة الإلكترونية بالمملكة مدعوماً بالنمو الكبير في الطلب وتطور منصات البيع الإلكتروني. وحقق قطاع الأطعمة والمشروبات نسبة 10%، مع استمرار توسع خدمات التوصيل والتطبيقات الغذائية. وتمثل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية 6%، مما يعكس أهميتها رغم التنافسية العالية في السوق الرقمية، في حين بلغت حصة الخدمات الصحية 4%، مما يشير إلى بداية تنشيط هذا القطاع داخل منظومة التجارة الإلكترونية وفرص نمو مستقبلية مع زيادة الاعتماد على الحلول الرقمية في المجال الصحي.

ت. أنشطة وساطة فواتير "سداد"

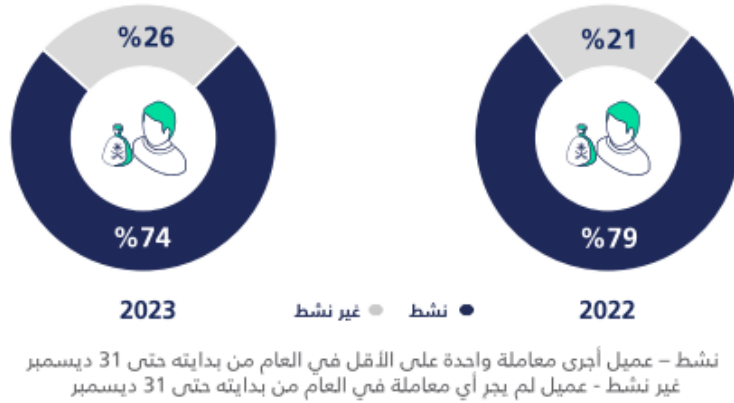
شكل رقم 2-34 إجمالي عدد المفوترين المسجلين في "سداد"



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين الشكل أن عدد المفوترين المسجلين في نظام "سداد" ارتفع من 113 مفوترًا في 2022 إلى 215 مفوترًا في 2023، أي بنسبة نمو قوية بلغت 90% خلال عام واحد. هذا النمو يعكس توسعًا ملحوظًا في اعتماد نظام "سداد" كمنصة موحدة لتحصيل المدفوعات الإلكترونية من مختلف القطاعات. من المحتمل أن يكون هذا الارتفاع مدفوعًا بزيادة الطلب على الحلول الرقمية المتوافقة مع رؤية السعودية 2030، التي تستهدف رفع نسبة المعاملات غير النقدية إلى 70% بحلول عام 2030.

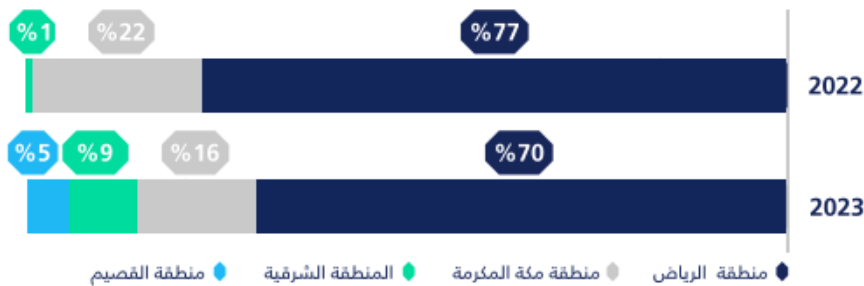
شكل رقم 2-35 توزيع المفوترين المسجلين في "سداد" حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تحسنا في نسبة المفوترين النشطين؛ حيث ارتفعت نسبة المفوترين الذين أجروا على الأقل عملية واحدة من 74% في 2022 إلى 79% في 2023، مقابل انخفاض نسبة غير النشطين من 26% إلى 21%. هذا التحسن يعكس ليس فقط زيادة في العدد الكلي للمفوترين، بل أيضا تفعيلاً أفضل لاستخدام النظام بين المسجلين، ما يدل على نجاح "سداد" في تحويل التسجيل إلى استخدام فعلي. هذا يشير إلى زيادة وعي القطاعات المختلفة بفوائد الفوترة الإلكترونية وزيادة الثقة في فعالية النظام، إضافة إلى الدعم الحكومي المستمر للمنصات الرقمية كجزء من استراتيجية التحول الرقمي الشامل.

شكل رقم 2-36 توزيع العملاء من الشركات / التجار حسب المواقع الجغرافية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تحولا ملحوظا في التوزيع الجغرافي للعملاء من الشركات والتجار في السعودية بين 2022 و2023. حيث انخفضت حصة منطقة الرياض من 77% إلى 70%، وكذلك نلاحظ إنخفاض حصة منطقة مكة المكرمة من 22% إلى 16% وهو ما يشير إلى بداية توسع الأنشطة التجارية الرقمية خارج العاصمة و المناطق المهمة في المملكة. في المقابل، شهدت المنطقة الشرقية زيادة واضحة من 1% إلى 9%. كما ظهرت منطقة القصيم بحصة جديدة تبلغ 5% في 2023 حيث لم تكن ممثلة في 2022. هذا التغيير يعكس نجاح المبادرات الحكومية في تعزيز الشمول المالي وتحفيز الاقتصاد الرقمي في مختلف مناطق المملكة، مما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تقليل المركزية الاقتصادية في الرياض و المناطق المهمة وتشجيع الاستثمارات على الإنتشار في بقية المناطق.

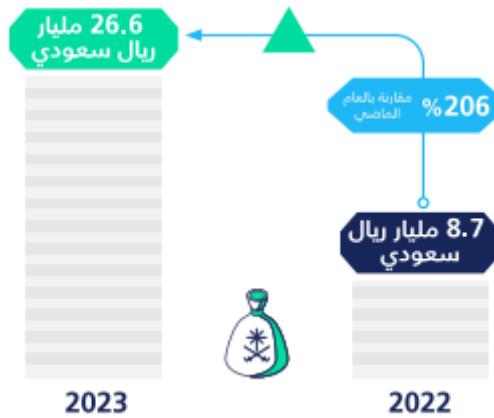
ثانيا: تكنولوجيا التمويل

1. حجم ونمو معاملات خدمات التمويل:

أ. خدمة الدفع الأجل:

يعد نموذج خدمة الدفع الأجل أحد الحلول التمويلية التي تمكن المستهلكين من شراء السلع وسداد قيمتها على دفعات مجدولة خلال فترات زمنية محددة، وغالبًا ما يتم ذلك دون فرض رسوم إضافية. ويعتمد هذا النموذج على شراكة بين مقدمي خدمة الدفع الأجل وتجار التجزئة، حيث يتولى مقدم الخدمة تسديد قيمة المشتريات مباشرة للتاجر، بينما يقوم بتحصيل الأقساط اللاحقة من المستهلكين. ويسهم هذا النموذج في تعزيز قدرة المستهلكين على الإنفاق، من خلال توفير خيارات دفع مرنة تتناسب مع احتياجاتهم المالية، الأمر الذي يجعله شائع الاستخدام في مجالات التجارة الإلكترونية والتجارة الكلاسيكية.

شكل رقم 2-37 إجمالي القيمة الإجمالية للسلع المباعة (باستخدام خدمة الدفع الأجل)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل نموا استثنائيا في إجمالي قيمة السلع المباعة باستخدام خدمة الدفع الأجل، حيث ارتفعت القيمة من 8.7 مليار ريال سعودي في عام 2022 إلى 26.6 مليار ريال في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 206%. هذا التصاعد الحاد

يدل على تسارع تبني المستهلكين لخدمات التمويل البديل، لا سيما في ظل التوسع الكبير في قطاع التجارة الإلكترونية والطلب المتزايد على حلول الدفع المرنة. ويؤدي هذا النمو أيضا إلى ارتفاع عدد شركات التقنية المالية التي تقدم هذه الخدمة، إضافة إلى الدعم التنظيمي من الجهات الرسمية لتعزيز الشمول المالي. ويشير هذا الاتجاه إلى تحول سلوك المستهلك السعودي نحو تفضيل خيارات الشراء بالتقسيط، بما يساهم في تحفيز الطلب الكلي وزيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي في السوق المحلي.

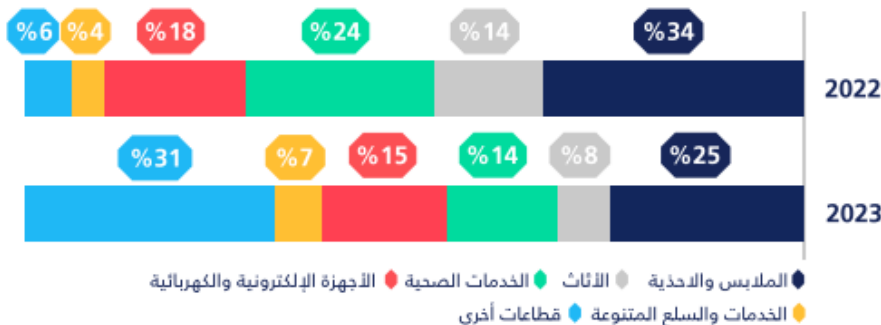
شكل رقم 2-38 إجمالي عدد عمليات الشراء (باستخدام خدمة الدفع الأجل)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل ارتفاع عدد عمليات الشراء باستخدام خدمة الدفع الأجل من 15.6 مليون عملية في عام 2022 إلى 43.3 مليون عملية في عام 2023، بزيادة قدرها 178%. ويعكس هذا النمو توسع قاعدة المستخدمين الذين يعتمدون على نموذج "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL)، مما يدل على قبول واسع النطاق لهذه الخدمة بين شرائح متنوعة من المستهلكين، بما في ذلك فئات الشباب الذين يمثلون النسبة الأكبر من مستخدمي التجارة الرقمية في المملكة. ويظهر هذا التوسع نجاح الشركات المقدمة للخدمة في توسيع شراكاتها مع تجار التجزئة وتعزيز منصاتها التقنية، مما يساعد في سهولة الوصول إلى هذه الخدمات. ومن المتوقع أن يستمر الدفع الأجل في لعب دور محوري في إعادة تشكيل مشهد التمويل الاستهلاكي في السعودية خلال السنوات المقبلة.

شكل رقم 2-39 توزيع إجمالي قيمة العمليات حسب القطاع (خدمة الدفع الأجل)

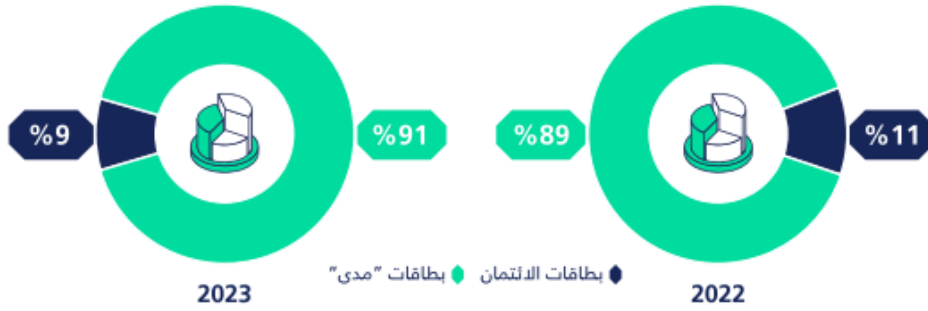


ملاحظة: تندرج القطاعات التي تشكل أقل من نسبة 3% تحت بند "قطاعات أخرى".

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تحولا هيكليا واضحا في توزيع قيمة العمليات عبر القطاعات باستخدام خدمة الدفع الآجل بين عامي 2022 و2023. فقد شهد قطاع «الملابس والأحذية» تراجعًا ملموسًا من 34% إلى 25%، مما يشير إلى تراجع نسبي في الاعتماد على الدفع الآجل داخل هذا القطاع بعد أن كان يحتل الصدارة. كما انخفضت حصة قطاع «الأثاث» من 14% إلى 8%، وقطاع «الخدمات الصحية» من 24% إلى 14%، وقطاع «الأجهزة الإلكترونية والمنزلية» من 18% إلى 15%. بما يعكس تقليص المستهلكين لإنفاقهم بالتقسيم في هذه القطاعات لصالح خيارات أخرى. في المقابل، ارتفعت مساهمة قطاع «الخدمات والسلع المتنوعة» من 4% إلى 7%، وسجلت «القطاعات الأخرى» قفزة كبيرة من 6% إلى 31%، مما يوضح أن الدفع الآجل أصبح ينتشر على نطاق أوسع في قطاعات متنوعة جديدة، ما يعكس توسع قاعدة استخدام هذه الخدمة خارج القطاعات التقليدية، ربما نتيجة لعروض ترويجية أو سياسات توسعية من مقدمي الخدمة.

شكل رقم 2-40 توزيع إجمالي عدد دفعات الأقساط حسب قنوات الدفع



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

شكل رقم 2-41 توزيع إجمالي قيمة دفعات الأقساط حسب قنوات الدفع



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

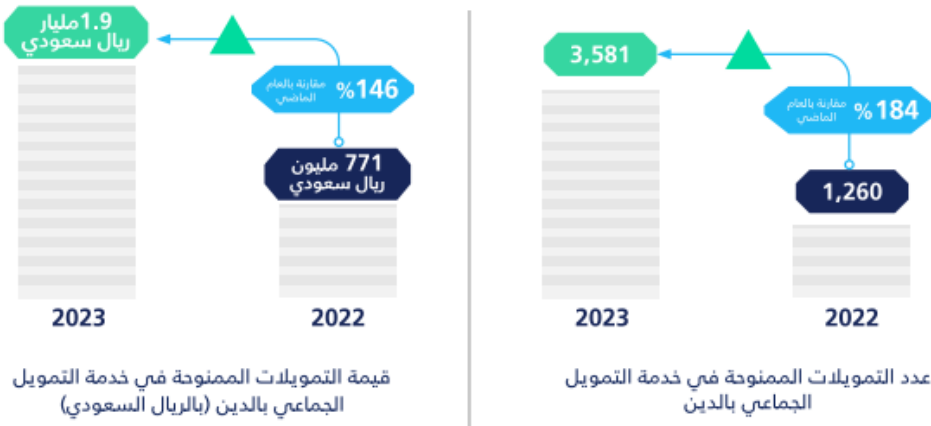
تشير البيانات في الشكلين إلى استقرار نسبي مع تغيرات طفيفة في تفضيلات قنوات الدفع المستخدمة في خدمات الأقساط. في عام 2023، بلغت نسبة العمليات المنفذة عبر بطاقات الائتمان 91% من إجمالي عدد العمليات، مقارنة بـ 89% في 2022، ما يدل على تعزيز سيطرة هذه القناة على السوق. وبالنسبة للقيمة، ارتفعت أيضًا من 87% إلى 89%. وفي المقابل، تراجعت مساهمة بطاقات "مدى" المحلية في عدد العمليات من 11% إلى 9%، وانخفضت القيمة من 13% إلى 11%، وهو ما يشير إلى انخفاض نسبي في استخدام أدوات الدفع المحلية لصالح أدوات الائتمان التقليدية. هذا التغير الطفيف يعكس

استمرار تفضيل المستهلكين السعوديين لاستخدام بطاقات الائتمان في معاملات الدفع الآجل، نظراً لما توفره من مرونة ائتمانية وشبكة قبول أوسع، مقابل أدوات الدفع المحلية التي ما زالت في طور التوسع في هذا المجال.

ب. خدمة التمويل الجماعي بالدين:

يمكن هذا النموذج الشركات من جمع مبالغ صغيرة من رأس المال من الأفراد، بهدف تمويل القروض التجارية. وتقوم شركات التكنولوجيا المالية، التي تتولى تسهيل هذه العمليات، بربط المقترضين مباشرة بالجهات الممولة. ويشمل نموذج الأعمال هذا عددًا من العناصر الأساسية، مثل تقييم الجدارة الائتمانية، وتحليل المخاطر، وإدارة القروض. ويكمن الهدف الرئيس لهذا النموذج في تعزيز سهولة الوصول إلى التمويل، مع توفير فرصة للمستثمرين لتحقيق عوائد مالية مقابل مساهماتهم في عملية التمويل.

شكل رقم 2-42 إجمالي عدد وقيمة التمويلات الممنوحة في خدمة التمويل الجماعي بالدين

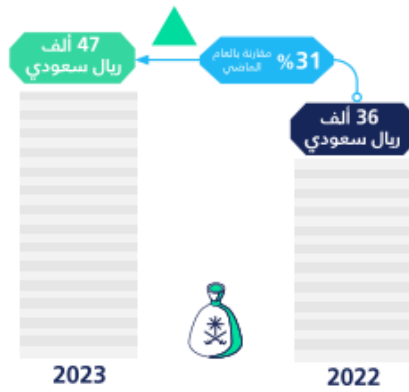


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يشير الشكل إلى نمو ملحوظ في نشاط التمويل الجماعي بالدين في السعودية، حيث ارتفعت قيمة التمويلات من 771 مليون ريال سعودي في 2022 إلى 1.9 مليار ريال سعودي في 2023، بمعدل نمو قدره 146%. كما شهد عدد العمليات التمويلية قفزة من 1,260 عملية إلى 3,581 عملية، أي بزيادة بنسبة 184%. تعكس هذه الأرقام توسعاً في اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الأفراد على منصات التمويل الجماعي كبديل للتمويل المصرفي التقليدي، وهو توجه مدفوع بمرونة هذا النوع من التمويل وسرعة الإجراءات مقارنة بالبنوك، خاصة في ظل البيئة التنظيمية المشجعة التي أطلقتها هيئة السوق المالية في المملكة.

يظهر هذا الشكل نمو ملحوظا في عدد الفرص الاستثمارية المتاحة على منصات التمويل الجماعي بالدين، حيث ارتفع العدد من 1,571 فرصة في عام 2022 إلى 3,716 فرصة في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 137%. هذا التصاعد يعد مؤشرا على توسع سوق التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، مدفوعا بزيادة ثقة المستثمرين والأفراد في هذه الآلية التمويلية البديلة، وتنامي إقبال المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل كبديل للبنوك التقليدية. ويمكن تفسير هذا التوسع أيضا بدعم البيئة التنظيمية التي أتاحتها هيئة السوق المالية، والتي سهّلت إجراءات عمل هذه المنصات.

شكل رقم 2-45 متوسط مبلغ الاستثمار في خدمة التمويل الجماعي بالدين (بالريال السعودي)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين الشكل ارتفاع متوسط مبلغ الاستثمار في التمويل الجماعي بالدين من 36 ألف ريال في 2022 إلى 47 ألف ريال في 2023، بمعدل نمو 31%. هذا الارتفاع يشير إلى زيادة ثقة المستثمرين الأفراد والمؤسسات في العوائد المحتملة من هذا النوع من التمويل، كما يعكس تحسن جودة الفرص التمويلية المتاحة على المنصات. ومن منظور أكاديمي، يرتبط هذا التغير أيضًا بتنامي الثقافة المالية لدى المستثمرين، الذين باتوا أكثر استعدادا لزيادة مخصصاتهم في أدوات التمويل البديلة ذات العوائد الجذابة مقارنة بالمنتجات البنكية التقليدية.

شكل رقم 2-46 متوسط معدلات الموافقة على طلب التمويل في خدمة التمويل الجماعي بالدين



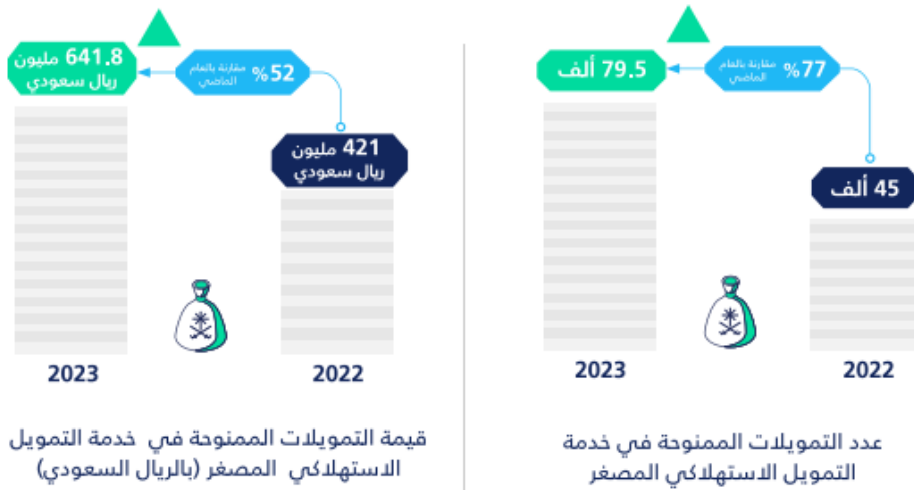
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تحسنا كبيرا في معدلات الموافقة على طلبات التمويل، حيث ارتفعت من 66% في 2022 إلى 85% في 2023. ويعكس هذا النمو تطور آليات التقييم الائتماني المستخدمة من قبل منصات التمويل الجماعي، حيث تمكنت هذه المنصات من تطوير نماذج تحليل المخاطر بشكل أكثر دقة، مما ساعد على تسهيل الموافقة على عدد أكبر من الطلبات مع الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية. ومن منظور التمويل الجماعي، فإن ارتفاع معدل الموافقة يشكل عامل جذب إضافي للمقترضين الباحثين عن تمويل سريع وبإجراءات ميسرة مقارنة بالبنوك التقليدية.

ت. التمويل الإستهلاكي المصغر:

تقدم منصات التكنولوجيا المالية، ضمن هذا النموذج، قروضًا صغيرة للأفراد، وغالبًا ما تستهدف هذه القروض الفئات التي لا تشملها خدمات المؤسسات المصرفية التقليدية. وتشمل إجراءات الحصول على التمويل كلاً من تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض، وتقدير قيمة القرض، وصرف التمويل، إلى جانب إدارة دفعات السداد.

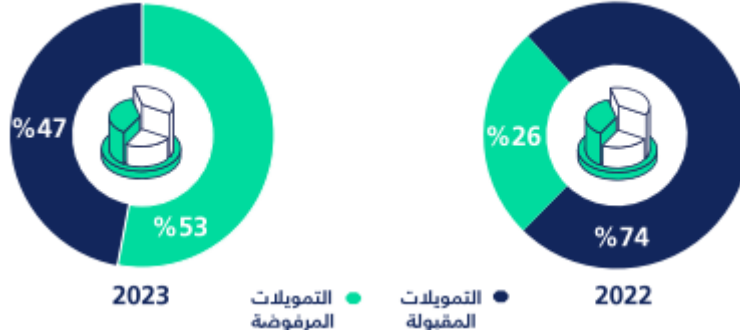
شكل رقم 2-47 إجمالي عدد وقيمة التمويلات الممنوحة في خدمة التمويل الإستهلاكي المصغر



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل النمو الملحوظ في نشاط التمويل الإستهلاكي المصغر في المملكة لعام 2023، حيث ارتفعت قيمة التمويلات الممنوحة بنسبة 52% لتصل إلى 641.8 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 421 مليون ريال في 2022. كما شهد عدد التمويلات قفزة بنسبة 77% ليبلغ 79.5 ألف عملية، مقارنة بـ 45 ألف عملية في العام السابق. هذا النمو يعكس تنامي الثقة لدى المستهلكين في خدمات التمويل المصغر كأداة للوصول السريع إلى السيولة، وهو ما يتماشى مع الأطر النظرية التي ترى التمويل المصغر كوسيلة لتمكين شرائح الأفراد غير المخدومين من النظام المالي التقليدي.

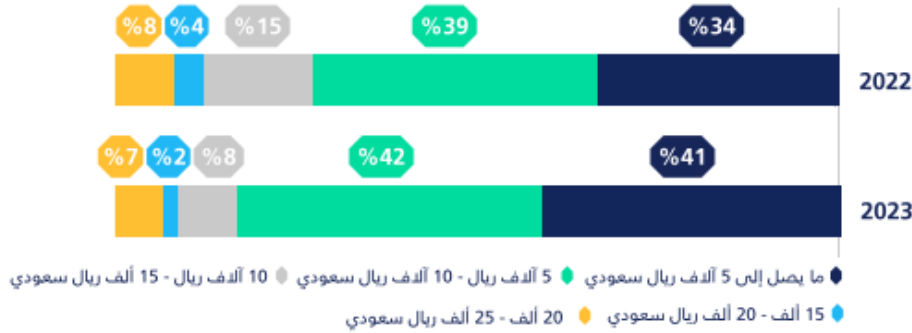
شكل رقم 2-48 معدلات الموافقة على طلبات التمويل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل النمو الملحوظ في نشاط التمويل الاستهلاكي المصغر في المملكة لعام 2023، حيث ارتفعت قيمة التمويلات الممنوحة بنسبة 52% لتصل إلى 641.8 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 421 مليون ريال في 2022. كما شهد عدد التمويلات قفزة بنسبة 77% ليبليغ 79.5 ألف عملية، مقارنة بـ 45 ألف عملية في العام السابق. هذا النمو يعكس تنامي الثقة لدى المستهلكين في خدمات التمويل المصغر كأداة للوصول السريع إلى السيولة، وهو ما يتماشى مع الأطر النظرية التي ترى التمويل المصغر كوسيلة لتمكين شرائح الأفراد غير المخدومين من النظام المالي التقليدي.

شكل رقم 2-49 توزيع عدد التمويلات الممنوحة حسب الحجم

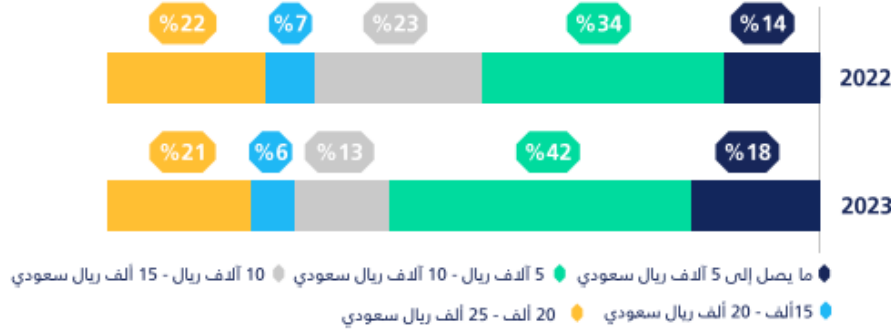


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يلاحظ من خلال الشكل أن غالبية التمويلات من حيث العدد تركزت في الفئتين الأدنى: "ما يصل إلى 5 آلاف ريال سعودي" و"من 5 آلاف إلى أقل من 10 آلاف ريال"، حيث بلغت نسبتهما معاً 73% في عام 2022 (34% و39% على التوالي)، وارتفعت هذه النسبة إلى 83% في عام 2023 (41% و42% على التوالي). هذا الاتجاه يدل على أن الجهات المانحة ركزت بشكل واضح على تمويل المشاريع الصغيرة ذات المتطلبات المالية المنخفضة، ما يعكس توجهاً لدعم الابتكار أو زيادة الأعمال في مراحلها الأولية. في المقابل، سجلت الفئات الأعلى انخفاضاً في النسب، حيث شكّلت الفئات "من 10 آلاف إلى أقل من 25 ألف ريال" ما نسبته 27% في عام 2022، وتراجعت إلى 17% فقط في عام 2023، مما يدل على تضاؤل الاهتمام النسبي بتمويل المشاريع

المتوسطة، وربما يرجع ذلك إلى التركيز على زيادة عدد المستفيدين ضمن حدود ميزانيات أصغر. وتشير هذه البيانات إلى توجه استراتيجي نحو التوسع في الشمول المالي على حساب تمويل المشاريع ذات المتطلبات الأكبر.

شكل رقم 50-2 توزيع قيمة التمويلات الممنوحة حسب الحجم



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يتبين من خلال الشكل أن القيمة الأكبر من التمويل ذهبت للفئة من "5 آلاف إلى أقل من 10 آلاف ريال"، حيث تشكّل هذه الفئة 34% من إجمالي التمويل في عام 2022 وارتفعت إلى 42% في عام 2023، مما يعكس أن هذه الفئة تمثل التوازن الأفضل بين عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل المخصصة لها. كما نلاحظ تراجعاً نسبياً في حصة الفئة "من 10 آلاف إلى أقل من 15 ألف ريال"، من 23% في 2022 إلى 13% في 2023، وهو ما يتماشى مع الانخفاض في عدد التمويلات ضمن هذه الفئة. أما الفئات الأقل من 5 آلاف ريال فقد شهدت زيادة طفيفة في حصتها من إجمالي القيمة (من 14% إلى 18%) رغم محدودية تمويلها الفردي، مما قد يفسّر بنمو عددها كما أشار الشكل السابق. بالمقابل، حافظت فئة "20 إلى أقل من 25 ألف ريال" على حصة شبه مستقرة (22% في 2022 و21% في 2023)، مما يدل على استمرار تمويل المشاريع ذات الطابع المتقدم ولكن بوتيرة أقل من الفئات الأصغر. ويشير هذا التوزيع إلى اعتماد سياسة تمويل مركّبة، تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الانتشار والتأثير ضمن الموارد المتاحة، مع الحفاظ على تمويل نسبي للمشاريع ذات القيمة العالية.

2. توزيع لخدمات تكنولوجيا التمويل:

أ. خدمة الدفع الأجل:

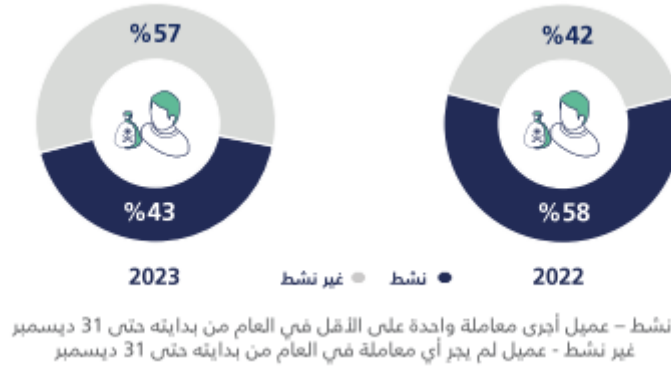
شكل رقم 51-2 عدد العملاء الأفراد المسجلين لدى مقدمي خدمة الدفع الأجل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل أن عدد العملاء ارتفع من 10 ملايين عميل في عام 2022 إلى 13.2 مليون عميل في عام 2023، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بنسبة 32%. ويُعد هذا الارتفاع مؤشراً على تزايد الإقبال على خدمات الدفع الأجل، مما يعكس عدة عوامل منها ارتفاع الوعي المالي لدى الأفراد، وانتشار استخدام الخدمات الرقمية، وتوسع مقدمي الخدمة في السوق. كما يمكن تفسير هذا النمو بتزايد ثقة المستخدمين في آليات الدفع غير التقليدية، لا سيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة في القطاع المالي.

شكل رقم 2-52 توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تحولاً ملحوظاً في سلوك العملاء بين عامي 2022 و2023، إذ انخفضت نسبة العملاء النشطين بشكل كبير من 58% إلى 43%، في حين ارتفعت نسبة غير النشطين من 42% إلى 57%. يشير هذا التغيير إلى تراجع في مستوى التفاعل المصرفي بين الأفراد خلال عام 2023، وهو ما قد يُعزى إلى عوامل متعددة مثل الظروف الاقتصادية، أو تغير في أنماط الاستهلاك والادخار، أو قصور في استراتيجيات الاحتفاظ بالعملاء وتفعيلهم. ويتطلب هذا الاتجاه وقفة تحليلية لتحديد أسبابه وتطوير برامج تعزز من تفاعل العملاء مع المنتجات والخدمات المصرفية.

شكل رقم 2-53 توزيع العملاء الأفراد حسب الجنس

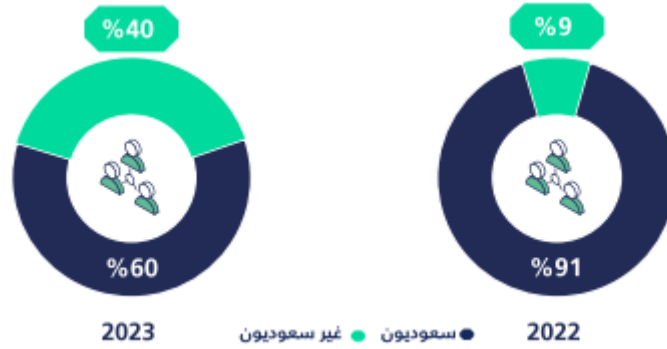


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تغيراً طفيفاً في توزيع العملاء حسب الجنس بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفعت نسبة الذكور من 43% في عام 2022 إلى 44% في عام 2023، في حين انخفضت نسبة الإناث من 57% إلى 56% خلال نفس الفترة. رغم أن التغيير يبدو

محدودًا، إلا أنه يشير إلى استقرار نسبي في تمثيل الجنسين ضمن قاعدة العملاء. ومع ذلك، فإن استمرار تفوق نسبة الإناث على الذكور يعكس توجهها مهما في الشمول المالي للمرأة، وقد يكون ناتجا عن سياسات مصرفية تستهدف تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

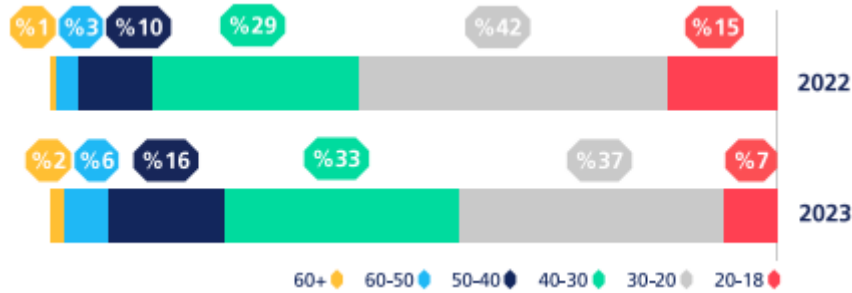
شكل رقم 2-54 توزيع العملاء الأفراد حسب الجنسية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل الفجوة الكبيرة بين السعوديين وغير السعوديين في عام 2022، حيث كان السعوديون يشكلون 91% من العملاء. إلا أن هذه الفجوة تقلصت بشكل ملحوظ في عام 2023، حيث انخفضت نسبة السعوديين إلى 60% وارتفعت نسبة غير السعوديين إلى 40%. هذا التحول اللافت قد يعكس توسعًا في استقطاب الوافدين أو تغييرات في سياسة البنوك تجاه شمول شرائح جديدة من السكان، وهو مؤشر مهم يجب تحليله ضمن السياق الديموغرافي والسياسات الاقتصادية.

شكل رقم 2-55 إجمالي عدد العملاء الأفراد حسب العمر

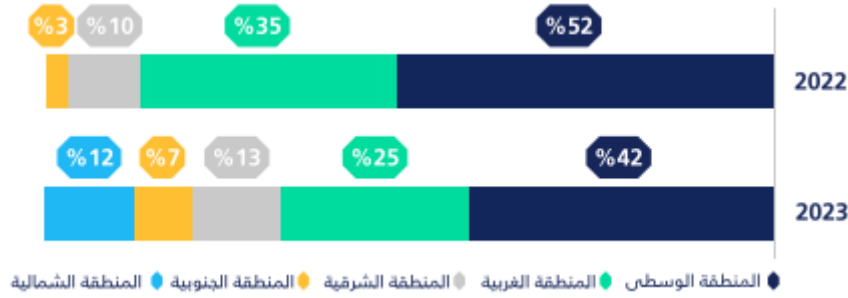


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التوزيع العمري للعملاء في عامي 2022 و2023، مع إبراز تغييرات سلوكية وديموغرافية مهمة. في 2022، تركزت النسبة الأكبر من العملاء في الفئة العمرية الشابة (20-30 سنة) بنسبة 42%، ما يعكس ميلًا لاستخدام الخدمات المالية بين الشباب. إلا أن هذا الاتجاه شهد انخفاضًا طفيفًا إلى 37% في 2023، مقابل ارتفاع واضح في الفئات الأكبر عمرًا: فئة 40-30 سنة ارتفعت من 29% إلى 33%، وفئة 50-40 سنة تضاعفت من 10% إلى 16%. كما نلاحظ زيادة طفيفة في الفئات الأكبر سنًا (50 سنة فأكثر)، مما يشير إلى اتساع قاعدة المستخدمين لتشمل شرائح عمرية كانت سابقًا أقل تمثيلًا.

في المقابل، انخفضت نسبة الفئة الأصغر (18-20 سنة) من 15% إلى 7%، ما قد يشير إلى عوائق في الوصول أو ضعف الجذب لهذه الفئة. إجمالاً، يعكس هذا التغير نزوحاً في قاعدة العملاء، مع تحوّل في الاهتمام نحو فئات أكثر استقراراً مالياً وقدرة على الالتزام بالخدمات المالية.

شكل رقم 2-56 إجمالي عدد العملاء حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تغيرات واضحة بين عامي 2022 و2023. كانت المنطقة الوسطى مهيمنة بنسبة 52% في 2022، لكنها انخفضت إلى 42% في 2023 في توزيع العملاء حسب المناطق الجغرافية، وهو ما يشير إلى تحوّل نحو توزيع جغرافي أكثر توازناً. في المقابل، شهدت المناطق الأخرى زيادات متفاوتة: المنطقة الشمالية ارتفعت من 0% إلى 12%، والجنوبية من 3% إلى 7%، ما يعكس نجاح الجهود في توسيع نطاق الخدمات لتشمل مناطق كانت سابقاً مهمشة أو أقل استفادة. كما أن المنطقة الشرقية ارتفعت من 10% إلى 13%، بينما تراجعت الغربية من 35% إلى 25%. هذا التحول قد يكون نتيجة تحسين البنية التحتية الرقمية أو استهداف استراتيجي لهذه المناطق، وهو مؤشر إيجابي نحو تحقيق شمول مالي وجغرافي أوسع.

شكل رقم 2-57 عدد التجار المسجلين لدى مقدمي خدمة الدفع الآجل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور عدد التجار المسجلين لدى مقدمي خدمة الدفع الآجل بين عامي 2022 و2023. يُلاحظ ارتفاع كبير في العدد من 28.9 ألف تاجر في 2022 إلى 58.7 ألف تاجر في 2023، أي زيادة نسبتها 103%. هذا النمو الحاد يعكس توسعاً ملحوظاً في اعتماد التجار على هذه الخدمة، وهو مؤشر على انتشار نماذج الأعمال الرقمية والمالية الحديثة في السوق. كما قد يعكس ارتفاع الثقة في البنية التحتية لهذه الخدمات، أو سياسات تشجيعية لتسجيل التجار وتيسير الإجراءات التقنية والإدارية. هذه الزيادة تؤكد أن خدمة الدفع الآجل أصبحت جزءاً أكثر تكاملاً في المنظومة التجارية الحديثة، خصوصاً في ظل التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي والتحول الرقمي.

ب. خدمة التمويل الجماعي بالدين:

شكل رقم 2-58 إجمالي عدد المستثمرين (الاعتياديين + المؤهلين)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين هذا الشكل نموًا ملحوظًا في إجمالي عدد المستثمرين بين عامي 2022 و2023؛ حيث ارتفع العدد من 92 ألفًا في عام 2022 إلى 145 ألفًا في عام 2023، بزيادة تُقدَّر بـ 58%. هذا النمو الكبير يشير إلى توسع قاعدة المستثمرين الأفراد، مما قد يدل على زيادة الوعي الاستثماري، أو تحسُّن بيئة الاستثمار، أو جهود التوعية والممكنات التنظيمية التي شجعت على دخول مستثمرين جدد إلى السوق المالية.

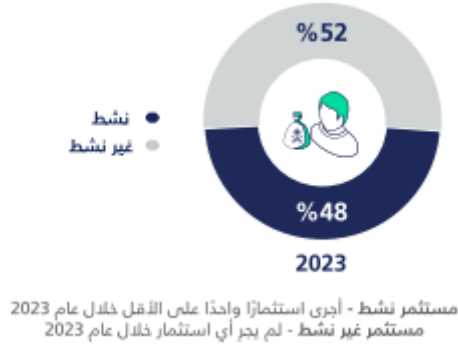
شكل رقم 2-59 توزيع المستثمرين الاعتياديين حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل انخفاضًا حادًا في نسبة المستثمرين الاعتياديين النشطين من 29% في عام 2022 إلى 14% فقط في عام 2023، مقابل العكس في نسبة غير النشطين حيث ارتفعت من 71% إلى 86%. هذا التراجع قد يشير إلى تدني معدل التداول أو المشاركة الفعلية بين المستثمرين الاعتياديين، مما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية استراتيجيات السوق في تحفيز هذا القطاع، أو قد يدل على تحوُّط المستثمرين وسط تقلبات محتملة أو تراجع في ثقة السوق.

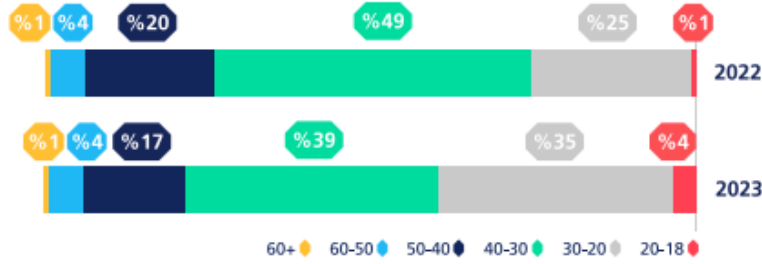
شكل رقم 2-60 توزيع المستثمرين المؤهلين حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المستثمرين المؤهلين حسب نشاطهم في عام 2023 فقط، حيث بلغت نسبة النشطين 52%، في مقابل 48% لغير النشطين. يشير هذا إلى توازن نسبي بين الفئتين، مع تفوق طفيف للمستثمرين النشطين، وهو ما يعكس سلوكًا أكثر احترافية أو ارتباطًا مباشرًا بفرص السوق من قِبل هذه الفئة المتخصصة من المستثمرين، نظرًا لمؤهلاتهم ومتطلباتهم التنظيمية المختلفة عن المستثمرين الاعتياديين.

شكل رقم 2-61 توزيع المستثمرين المسجلين بحسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل تغييرًا في هيكل المستثمرين بحسب العمر بين عامي 2022 و2023، حيث انخفضت نسبة الفئة (30-40 سنة) من 49% إلى 39%، مقابل ارتفاع ملحوظ في فئة (20-30 سنة) من 25% إلى 35%، مما يدل على تزايد اهتمام الفئات الشابة بالاستثمار. كما ارتفعت نسبة الفئة (18-20 سنة) من 1% إلى 4%، فيما حافظت الفئات الأكبر سنًا على نسب منخفضة وثابتة نسبيًا. يشير ذلك إلى توجه متنامٍ نحو دخول الفئات العمرية الأصغر إلى سوق الاستثمار.

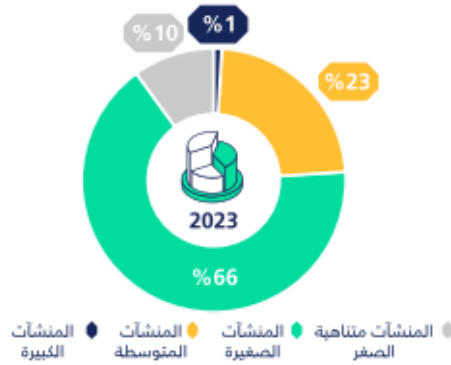
شكل رقم 62-2 توزيع المستثمرين المسجلين بحسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التوزيع الجغرافي للمستثمرين المسجلين خلال عام 2023، حيث تستحوذ منطقة الرياض على النسبة الأعلى بواقع 42%، مما يعكس موقعها كمركز اقتصادي وإداري رئيسي في المملكة. تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 20%، ما يؤكد أهمية المنطقة كمحور اقتصادي وسكاني. ثم تأتي المنطقة الشرقية بنسبة 16%، وهي منطقة صناعية وتجارية بارزة. وتُظهر منطقة المدينة المنورة نسبة متواضعة تبلغ 6%، ما قد يشير إلى انخفاض نسبي في عدد المستثمرين المسجلين في هذه المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى. أما المناطق الأخرى فتشكل أيضاً 16%، ما يدل على انتشار معقول لنشاط التسجيل خارج المناطق الكبرى. يشير التوزيع الجغرافي العام إلى تمركز النشاط الاستثماري في ثلاث مناطق رئيسية، مع فرص متنامية لتوسيع قاعدة المستثمرين في بقية المناطق.

شكل رقم 63-2 إجمالي عدد المقترضين المسجلين بحسب حجم الشركات



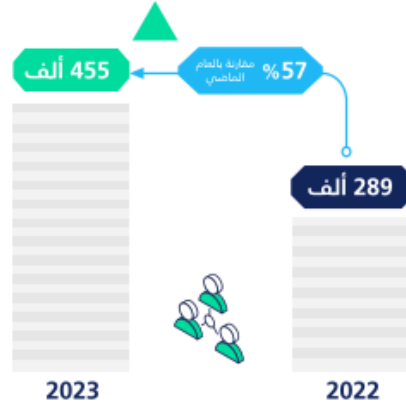
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المقترضين المسجلين في عام 2023 بحسب حجم الشركات، ويكشف عن توجه لافت نحو دعم الشركات الصغيرة، حيث تُشكل المنشآت الصغيرة النسبة الأكبر بواقع 66%، ما يعكس اعتماداً كبيراً لهذه الفئة على أدوات التمويل. تليها المنشآت المتوسطة بنسبة 23%، وهي نسبة مرتفعة نسبياً وتدل على احتياج هذه المنشآت للدعم المالي لتوسيع أنشطتها. أما المنشآت متناهية الصغر فقد مثلت فقط 10%، وهو رقم منخفض مقارنة بتوقعات هذه الفئة عادة، ما قد يشير إلى صعوبات في الوصول للتمويل أو قيود تنظيمية. وأخيراً، سجلت المنشآت الكبيرة نسبة 1% فقط، ما يعكس

اعتمادها الأقل على هذا النوع من التمويل، نظرًا لامتلاكها موارد ذاتية أو إمكانية الوصول إلى قنوات تمويل أخرى. يعكس الشكل في مجمله توجهًا واضحًا نحو تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الإقراض.

ت. التمويل الإستهلاكي المصغر:

شكل رقم 64-2 إجمالي عدد المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل النمو الملحوظ في عدد المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفع العدد من 289 ألف مستخدم في عام 2022 إلى 455 ألف مستخدم في عام 2023، ما يمثل نموًا بنسبة 57%. هذا النمو يعكس توسعًا كبيرًا في انتشار هذه المنصات، ويشير إلى زيادة الاعتماد عليها كوسيلة تمويلية بديلة وسريعة. من الناحية الاقتصادية، قد يُعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها زيادة الطلب على الحلول التمويلية المرنة، وارتفاع مستوى الثقة في التعاملات الرقمية، بالإضافة إلى التحسينات التنظيمية والتقنية التي أسهمت في تعزيز بيئة عمل هذه المنصات. كما يعكس هذا التطور قدرة المنصات على الوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع.

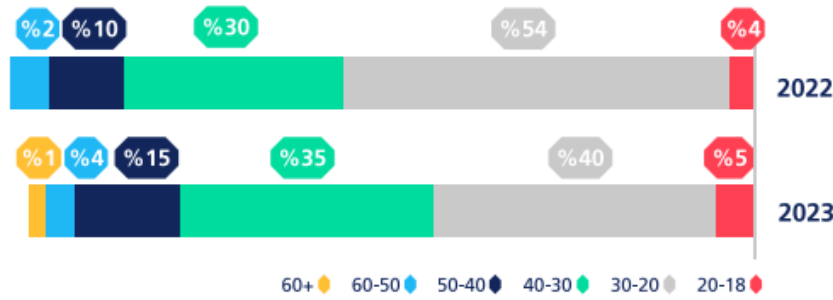
شكل رقم 65-2 توزيع المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل تحولاً لافتاً في التوازن بين الجنسين من حيث استخدام منصات التمويل الاستهلاكي المصغر. ففي عام 2022، كانت الغالبية العظمى من المستخدمين من الذكور بنسبة 77%، مقابل 23% فقط من الإناث. إلا أن عام 2023 شهد تحسناً ملحوظاً في تمثيل النساء، حيث ارتفعت نسبتهم إلى 38%، بينما انخفضت نسبة الذكور إلى 62%. هذا التغيير قد يعكس زيادة في تمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز شمولها المالي عبر الوسائل الرقمية، بالإضافة إلى توسع الحملات التوعوية والخدمات الموجهة للنساء في هذا المجال. كما يدل على قدرة هذه المنصات على الوصول إلى شرائح جديدة من المجتمع، مما يدعم أهداف التنمية المالية المستدامة.

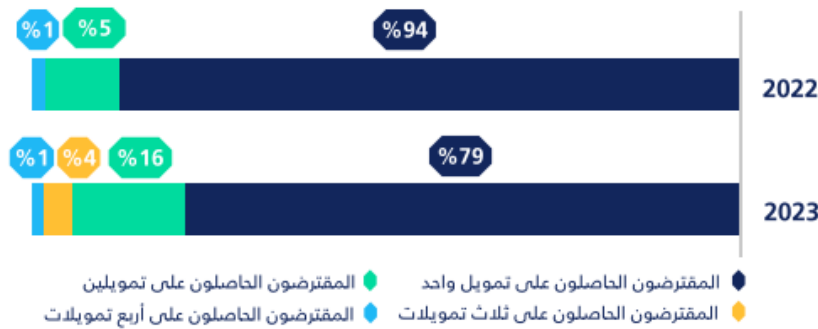
شكل رقم 66-2 توزيع المستخدمين المسجلين على منصات التمويل الاستهلاكي المصغر حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يشير هذا الشكل إلى تغيير ملحوظ في البنية العمرية للمستخدمين. ففي عام 2022، هيمنت الفئة العمرية 20-30 سنة بنسبة 54%، تلتها الفئة 40-30 سنة بنسبة 30%، ما يعكس اعتماداً كبيراً من قبل فئة الشباب على هذه المنصات. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة الفئة 20-30 سنة إلى 40%، بينما ارتفعت نسبة الفئة 40-30 سنة إلى 35%، و40-50 سنة إلى 15%. كما دخلت الفئة من 50-60 سنة و60 سنة فأكثر إلى المشهد بنسبة 4% و1% على التوالي. هذا التنوع المتزايد في الأعمار يوحي باتساع قاعدة المستخدمين ونضج السوق، كما قد يعكس تحسناً في وعي الفئات الأكبر سناً بالتقنيات الرقمية واهتمامها بالحلول التمويلية الحديثة.

شكل رقم 67-2 عدد المقترضين الذين حصلوا على تمويل أو أكثر



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل تطوراً في نمط الاستفادة من التمويلات، حيث كان غالبية المقترضين في عام 2022 يكتفون بتمويل واحد فقط بنسبة 94%، مع نسبة هامشية (5%) حصلوا على تمويلين و1% على ثلاث تمويلات. في المقابل، شهد عام 2023 تراجع نسبة من حصلوا على تمويل واحد إلى 79%، مع ارتفاع ملحوظ في من حصلوا على تمويلين (16%) وثلاث تمويلات (4%) وأربع تمويلات (1%). يعكس هذا التحول تصاعد ثقة المستخدمين في المنصات التمويلية وتكرار الاعتماد عليها، مما قد يدل على رضاهم عن الخدمة أو استمرار الحاجة إلى حلول تمويلية قصيرة الأجل. كما قد يشير إلى ديناميكية في الطلب تعكس احتياجات مالية متغيرة في المجتمع.

المطلب الثاني: قطاع المصرفية المفتوحة

يمثل قطاع المصرفية المفتوحة أحد أبرز الابتكارات في المشهد المالي المعاصر، حيث يتيح للعملاء مشاركة بياناتهم المصرفية مع أطراف ثالثة لتوفير خدمات مالية أكثر تخصيصاً وكفاءة. وفي السعودية، بدأ هذا القطاع بالظهور الفعلي من خلال البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي، مع توسع في عدد مقدمي الخدمات وعمليات الربط البنكي. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل حجم نمو المعاملات، دور الوسطاء ومقدمي الخدمات، ومدى التوسع الجغرافي والديمقراطي لاستخدام هذه التقنيات بما يعكس جاهزية السوق السعودي لاحتضان نموذج المصرفية المفتوحة.

أولاً: حجم ونمو معاملات المصرفية المفتوحة:

1. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية:

منح البنك المركزي السعودي ترخيصاً لمزودي الخدمات من الأطراف الثالثة للعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية، وذلك بهدف تعزيز مستويات الأمن والامتثال. وتعد كل من الإدارة المالية الشخصية والإدارة المالية للشركات من أبرز حالات الاستخدام الحالية لخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة العربية السعودية، حيث تتيح هذه الخدمات للأفراد والشركات الاطلاع على أوضاعهم المالية من خلال منصات متقدمة توفر تحليلات دقيقة، ومرئيات شاملة، وتوصيات مدروسة لإدارة الشؤون المالية بشكل فعال. وتساهم هذه الحلول في تمكين العملاء من فهم أنماط الإنفاق الخاصة بهم بصورة أفضل، وتحسين أوضاعهم المالية، مما يؤدي إلى خفض النفقات غير الضرورية.

شكل رقم 2-68 متوسط عدد البنوك المرتبطة (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)

9

2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يشير هذا الشكل إلى أن متوسط عدد البنوك المرتبطة مع الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات بلغ 9 بنوك في عام 2023، يعكس هذا الرقم مستوى التكامل والتعاون بين القطاع المصرفي ومقدمي الخدمات الرقمية، حيث أن تعدد البنوك المرتبطة يساهم في تعزيز التنافسية وتوفير خيارات أوسع للمستخدمين. كما يدل على تطور البنية التحتية الرقمية في

القطاع المالي السعودي، ويعزز من فرص الابتكار في تقديم الخدمات المالية المفتوحة مما يسرع من وتيرة التحول الرقمي ويزيد من كفاءة ومرونة السوق المالية.

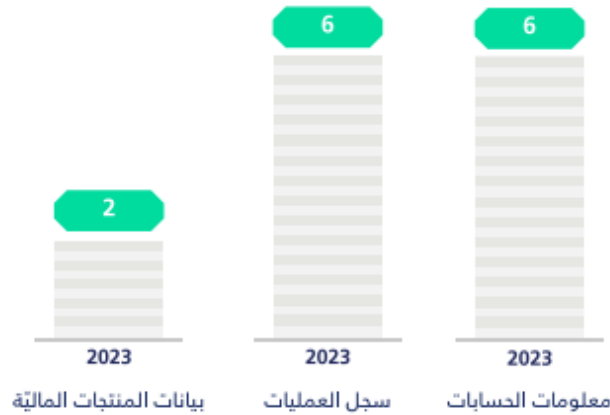
شكل رقم 2-69 عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل أن عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية عبر الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات وصل إلى 114 ألف عملية في عام 2023. يعكس هذا الرقم تزايد ثقة المستخدمين في مشاركة بياناتهم المالية مع مقدمي الخدمات الرقمية، كما يشير إلى ارتفاع الطلب على حلول الربط البنكي التي تتيح إدارة الحسابات والمعاملات بشكل مركزي وسهل. هذا التوجه يتماشى مع الاتجاهات العالمية نحو الخدمات المالية المفتوحة، ويشير إلى أن السوق السعودي يشهد نمواً ملحوظاً في تبني هذه التقنيات، ما يتطلب تعزيز السياسات التنظيمية لضمان حماية البيانات وخصوصية المستخدمين.

شكل رقم 2-70 أعداد الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في تجميع مختلف البيانات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل أعداد الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في تجميع أنواع مختلفة من البيانات في عام 2023، حيث شارك 6 أطراف في تجميع بيانات سجل العمليات و 6 أطراف في معلومات الحسابات، بينما شارك طرفان فقط في تجميع بيانات المنتجات المالية. يشير هذا التوزيع إلى أن تركيز مقدمي الخدمات ينصب بشكل أكبر على تجميع وتحليل بيانات العمليات والحسابات، لكونها الأكثر أهمية في تطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين تجربة المستخدم. أما قلة الجهات التي تجمع بيانات المنتجات المالية فقد تعكس إما محدودية الطلب أو تحديات تنظيمية وتقنية في هذا المجال، ما يبرز الحاجة إلى تطوير نماذج أعمال جديدة وتشجيع الابتكار في تحليل بيانات المنتجات المالية لتعزيز القيمة المقدمة للمستخدمين.

2. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات:

يعد وسيط الطرف الثالث من مقدمي الخدمات جهة مُصرح لها بالعمل ضمن البيئة التجريبية التشريعية، ويضطلع بدور محوري في ربط واجهات برمجة التطبيقات (APIs) مباشرةً مع البنوك. ويكمن دوره الأساسي في تسهيل عمليات التكامل وتبادل البيانات، من خلال توفير بنية تحتية تقنية فعّالة تضمن مشاركة سلسلة وأمنة للمعلومات بين البنوك والمستخدمين النهائيين، الذين يُعرفون كذلك بمقدمي الخدمات الداعمين من الطرف الثالث. وفي سياق المملكة العربية السعودية، أسهمت هذه الجهات الوسيطة في بناء جسور فعّالة للتواصل بين البنوك ومزودي الخدمات المعتمدين، ما ساعد على تعزيز انسيابية تبادل البيانات المالية عبر الشبكات، وبالتالي دعم تطور منظومة المصرفية المفتوحة.

شكل رقم 71-2 متوسط عدد البنوك التي تم الربط معها كوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل أن متوسط عدد البنوك التي تم الربط معها بواسطة الطرف الثالث من مقدمي الخدمات بلغ 10 بنوك في عام 2023. يشير هذا الرقم إلى مستوى عالٍ من التكامل بين مقدمي الخدمات المالية والبنوك في السوق السعودي، ما يعزز من فرص توفير خدمات مالية رقمية متكاملة ومتنوعة للعملاء. كما يعكس تطور البنية التحتية للقطاع المالي وقدرته على دعم نماذج الأعمال المفتوحة الأمر الذي يسهم في تعزيز الابتكار والتنافسية بين مقدمي الخدمات، ويدعم تحقيق أهداف التحول الرقمي والشمول المالي.

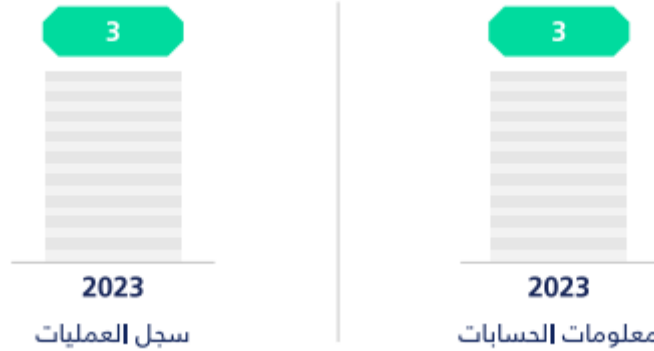
شكل رقم 72-2 عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية (وسطاء الطرف الثالث من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل عدد عمليات ربط الحسابات المصرفية عبر وسطاء الطرف الثالث من مقدمي الخدمات، حيث بلغ عدد العمليات 1,043 عملية في عام 2023. يعكس هذا الرقم بداية تبني المستخدمين لهذه التقنيات الجديدة، ويشير إلى وجود ثقة متزايدة في مشاركة البيانات المالية مع مقدمي الخدمات الرقمية. كما يبرز أهمية تعزيز الوعي لدى العملاء حول مزايا ربط الحسابات المصرفية، وتطوير سياسات حماية البيانات لضمان خصوصية وأمان المعلومات، مما يدعم التوسع المستقبلي في استخدام الخدمات المالية المفتوحة.

شكل رقم 2-73 أعداد الوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات في تجميع بيانات حسب النوع



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل أعداد الوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في تجميع بيانات سجل العمليات وبيانات معلومات الحسابات، حيث بلغ العدد 3 وسطاء لكل نوع من البيانات في عام 2023. يشير هذا العدد إلى أن هناك عدداً محدوداً من الجهات التي تمتلك القدرة أو الترخيص لتجميع وتحليل البيانات المالية للعملاء، ما قد يعكس حداثة السوق أو وجود اشتراطات تنظيمية صارمة. كما يبرز الحاجة إلى تشجيع المزيد من مقدمي الخدمات على دخول هذا المجال، وتطوير بيئة تنظيمية محفزة وآمنة تتيح الابتكار وتنوع الخدمات بما يخدم مصالح العملاء ويعزز من تنافسية السوق المالية الرقمية.

ثانياً: التوزيع الجغرافي والديمغرافي لقطاع المصرفية المفتوحة

1. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية:

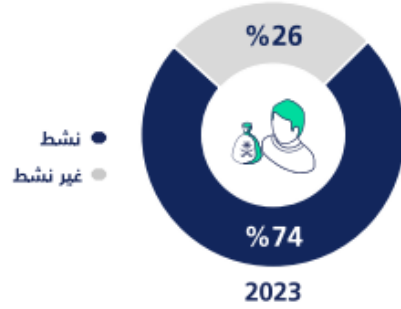
شكل رقم 2-74 إجمالي عدد العملاء المسجلين (للأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل إجمالي عدد العملاء المسجلين من الأطراف الثالثة لدى مقدمي الخدمات في عام 2023، والذي بلغ 318.7 ألف عميل. هذا الرقم يعكس اتساع قاعدة المستخدمين الذين يعتمدون على حلول الأطراف الثالثة، وهو مؤشر على تبني السوق السعودي بشكل متزايد للخدمات الرقمية والتقنية. ارتفاع عدد العملاء المسجلين يُعد دلالة على نجاح استراتيجيات التحول الرقمي وزيادة الثقة في الخدمات الإلكترونية، كما يعكس تطور البنية التحتية الرقمية وتنامي وعي المستخدمين بأهمية هذه الخدمات في تيسير معاملاتهم اليومية.

شكل رقم 2-75 توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط (للأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)

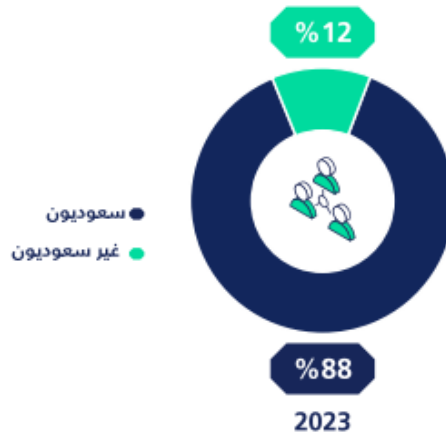


العملاء النشطون - الأفراد الذين استخدموا المنصة مرة واحدة خلال العام
العملاء غير النشطين - الأفراد الذين لم يستخدموا المنصة على الإطلاق خلال العام

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط، حيث يمثل النشطون 74% من الإجمالي، بينما غير النشطين يشكلون 26%. هذا التوزيع يشير إلى أن غالبية العملاء المسجلين استخدموا المنصة مرة واحدة على الأقل خلال العام، مما يدل على فعالية الخدمات المقدمة وجاذبيتها للمستخدمين. ارتفاع نسبة المستخدمين النشطين يُعد مؤشراً إيجابياً على جودة تجربة المستخدم وملاءمة الخدمات لاحتياجاتهم، بينما وجود نسبة غير نشطة يُبرز الحاجة إلى دراسة أسباب عدم التفاعل، مثل تحديات الاستخدام أو ضعف التوعية، والعمل على تحسين استراتيجيات الاحتفاظ بالمستخدمين وتعزيز مشاركتهم مستقبلاً.

شكل رقم 2-76 توزيع العملاء المسجلين حسب الجنسية (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل توزيع العملاء المسجلين لدى الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات حسب الجنسية لعام 2023، حيث يشكل السعوديون النسبة الأكبر بـ 88%، مقابل 12% فقط من غير السعوديين. يعكس هذا التوزيع مدى انتشار الخدمات الرقمية بين المواطنين السعوديين مقارنة بالمقيمين، وهو ما قد يرتبط بعوامل مثل السياسات الوطنية

الداعمة للتحويل الرقمي للمواطنين، أو محدودية الوصول أو المعرفة لدى غير السعوديين. كما قد يشير إلى الحاجة لتعزيز جهود التوعية والتسهيل للمقيمين للاستفادة من هذه الخدمات، بما يساهم في تحقيق شمولية رقمية أوسع.

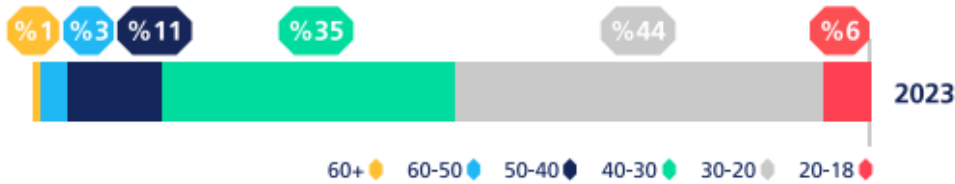
شكل رقم 77-2 توزيع العملاء حسب الجنس (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين هذا الشكل توزيع العملاء حسب الجنس، حيث تبلغ نسبة الذكور 83% مقابل 17% للإناث. هذا التفاوت الكبير يشير إلى وجود فجوة رقمية بين الجنسين في الاستفادة من خدمات الأطراف الثالثة، والتي قد تعود إلى عوامل اجتماعية أو ثقافية أو حتى اقتصادية تؤثر على وصول النساء إلى هذه الخدمات أو رغبتهم في استخدامها. ويبرز ذلك أهمية تطوير سياسات وبرامج تستهدف تمكين المرأة رقمياً، وتذليل العقبات التي قد تحد من مشاركتها في الاقتصاد الرقمي.

شكل رقم 78-2 توزيع العملاء حسب العمر (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)

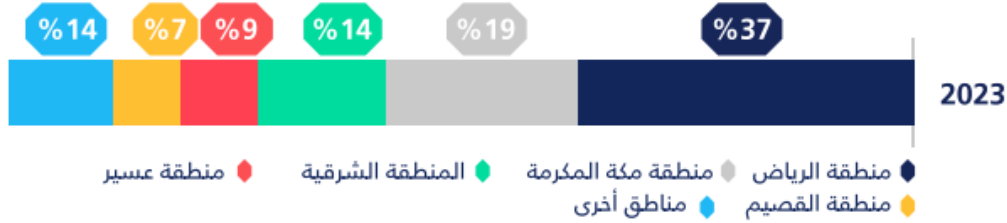


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبرز الشكل توزيع العملاء حسب الفئات العمرية لعام 2023 بدقة متناهية، حيث تصدر الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة النسبة الأكبر بمعدل 44%، تليها الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 35%، مما يعني أن ما يقارب 79% من العملاء ينتمون إلى الفئات الشابة والمتوسطة العمر، وهو ما يعكس تركيزاً واضحاً على هذه الشرائح العمرية في استخدام الخدمات. بالمقابل، تقل النسب بشكل ملحوظ في الفئات الأكبر سناً، حيث تمثل الفئة من 40 إلى 50 سنة 11% فقط، فيما تنخفض النسبة إلى 3% في الفئة من 50 إلى 60 سنة، وتصل إلى 1% في الفئة فوق 60 سنة، مما يشير إلى تراجع ملحوظ في تمثيل العملاء مع التقدم في العمر. أما الفئة الأصغر من 18 إلى 20 سنة فتشكل 6% من إجمالي العملاء، مما يعكس بداية متواضعة في المشاركة ضمن هذه الفئة العمرية. هذا التوزيع يوضح بجلاء أن الخدمات تستقطب بشكل رئيسي الفئات

العمرية الشابة والمتوسطة، مع تناقص تدريجي في الانخراط كلما تقدم العمر، مما قد يستدعي استراتيجيات تسويقية موجهة لتعزيز حضور الفئات الأكبر سنًا أو الصغيرة.

شكل رقم 2-79 توزيع العملاء حسب الموقع الجغرافي (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل التوزيع الجغرافي لعملاء منصات التمويل الاستهلاكي المصغر عبر مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة، ويظهر تركزًا واضحًا في منطقة الرياض التي استحوذت على نسبة 37% من إجمالي العملاء، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 19%. كما سجلت كل من المنطقة الشرقية ومناطق أخرى نسبةً متساوية بلغت 14%، في حين جاءت منطقتا عسير والقصيم بنسب أقل بلغت 9% و7% على التوالي. يعكس هذا التوزيع تركيز النشاط الاقتصادي والسكاني في المناطق الحضرية الكبرى، إضافة إلى توفر البنية التحتية الرقمية والبنكية الداعمة. كما قد يعكس تفاوتًا في انتشار الوعي المالي أو توافر الخدمات الرقمية بين مختلف المناطق، ما يشير إلى فرص واعدة لتوسيع الانتشار الجغرافي عبر تعزيز التوعية والتغطية التقنية في المناطق الأقل تمثيلًا.

شكل رقم 2-80 توزيع العملاء حسب عدد الحسابات المصرفية التي تم ربطها عبر البنوك (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات)



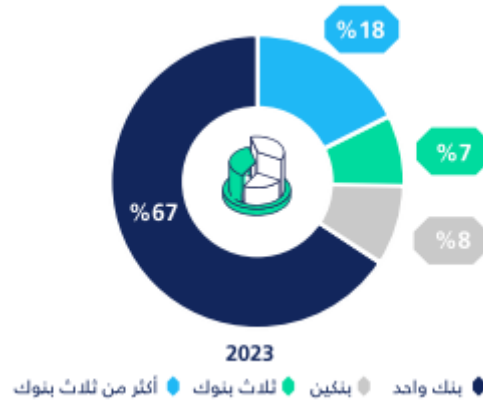
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل مدى اعتماد العملاء على ربط حساباتهم البنكية عبر المنصات. ويُلاحظ أن النسبة الكبرى من العملاء (72%) قاموا بربط حساب بنكي واحد فقط، في حين أن 20% ربطوا حسابين، و6% ربطوا ثلاثة حسابات، و2% فقط ربطوا أكثر من ثلاثة حسابات. هذا التوزيع يدل على أن معظم المستخدمين يفضلون ربط حساب واحد فقط، إما لاعتبارات الخصوصية أو لعدم امتلاكهم لأكثر من حساب. أما النسبة الصغيرة التي تربط أكثر من حساب، فقد تعكس شريحة أكثر وعيًا أو أكثر تفاعلًا مع النظام المصرفي، وربما تكون من فئة المستخدمين ذوي الأنشطة المالية المتعددة. وتبرز هنا أهمية

تعزيز التثقيف المالي لتشجيع ربط الحسابات المتعددة، بما يتيح تقييمًا أفضل للملاءة الائتمانية وتقديم خدمات تمويلية أكثر دقة وملاءمة.

2. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات:

شكل رقم 2-81 توزيع العملاء حسب عدد الحسابات المصرفية التي تم ربطها عبر البنوك بواسطة الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

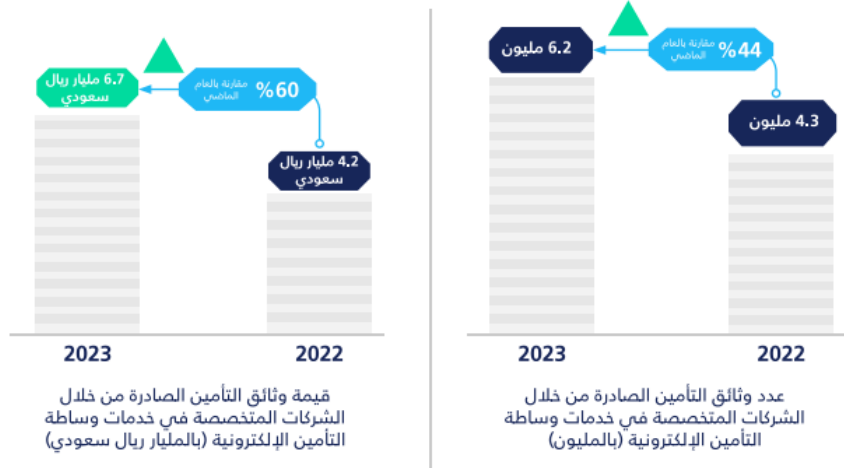
يعرض الشكل توزيع العملاء حسب عدد الحسابات المصرفية التي تم ربطها عبر البنوك بواسطة الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في عام 2023، حيث يظهر أن 67% من العملاء قاموا بربط حساب بنكي واحد فقط، بينما ربط 8% حسابين، و7% ربطوا ثلاثة بنوك، و18% ربطوا أكثر من ثلاثة بنوك. يعكس هذا التوزيع أن غالبية المستخدمين يفضلون البدء بربط حساب واحد، ربما بدافع الحذر أو لتجربة الخدمة قبل توسيع نطاق استخدامها. كما أن نسبة العملاء الذين يربطون أكثر من ثلاثة حسابات (18%) تُعد مؤشراً على وجود شريحة من المستخدمين المتقدمين رقمياً والذين يسعون إلى الاستفادة القصوى من التكامل البنكي والخدمات الرقمية. هذا التباين في السلوك يعكس مراحل مختلفة من تبني التكنولوجيا بين المستخدمين، ويبرز أهمية تعزيز الوعي بفوائد ربط عدة حسابات مصرفية، إلى جانب تطوير سياسات تحفيزية وتشجيعية لزيادة الثقة والاعتماد على الخدمات المالية المفتوحة، مما يساهم في تحقيق التكامل والشمول المالي الرقمي بشكل أوسع.

المطلب الثالث: قطاع تكنولوجيا التأمين

أدى التحول الرقمي في المملكة إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع التأمين، حيث أسهمت شركات وساطة التأمين الإلكتروني في تسهيل إصدار الوثائق وزيادة انتشارها، لا سيما في التأمين على المركبات. وقد شهد القطاع نموا ملحوظا من حيث عدد الوثائق وقيمتها، إلى جانب تحسن في معدلات تحويل الاستفسارات إلى عمليات شراء فعلية. ويستعرض هذا المطلب مؤشرات الأداء في قطاع التأمين الرقمي، ومدى تنوع المنتجات التأمينية، وتغير سلوك العملاء في ظل تزايد الاعتماد على القنوات الرقمية، مما يعكس نهج السوق وفعالية استراتيجيات التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

أولاً: حجم ونمو قطاع تكنولوجيا التأمين:

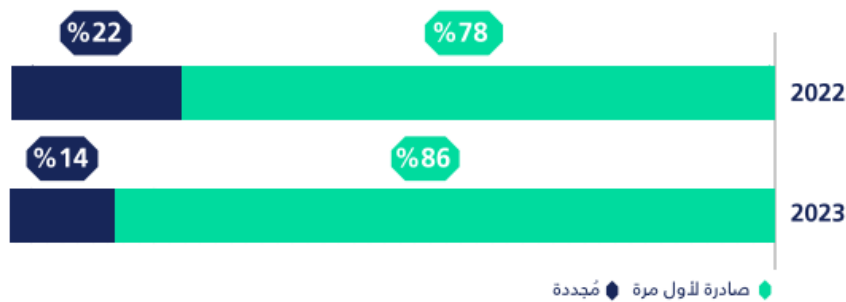
شكل رقم 82-2 إجمالي عدد وقيمة الوثائق الصادرة من خلال الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية (بالريال السعودي)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تطوراً ملحوظاً في أداء قطاع وساطة التأمين الإلكتروني في المملكة بين عامي 2022 و2023، من خلال رصد إجمالي عدد وقيمة الوثائق الصادرة عبر الشركات المتخصصة في هذا القطاع. ففي جانب القيمة، ارتفعت قيمة وثائق التأمين الصادرة من 4.2 مليار ريال سعودي في عام 2022 إلى 6.7 مليار ريال سعودي في عام 2023، محققة نمواً نسبته 60%. أما من حيث العدد، فقد زاد عدد الوثائق الصادرة من 4.3 مليون وثيقة إلى 6.2 مليون وثيقة خلال نفس الفترة، بمعدل نمو بلغ 44%. تعكس هذه المؤشرات تصاعد الطلب على خدمات التأمين الإلكتروني وانتشار ثقافة الاعتماد على القنوات الرقمية في الحصول على المنتجات التأمينية، وهو ما يدل على نجاح التحول الرقمي في القطاع. كما يشير النمو المتسارع في كل من القيمة والعدد إلى توسع قاعدة العملاء وارتفاع ثقتهم بالخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى تحسن البيئة التشريعية والتقنية الداعمة لهذا التحول، مما يعزز من كفاءة السوق ويحفز المزيد من الابتكار والاستثمار في حلول التأمين الرقمي.

شكل رقم 83-2 معدل شراء الوثائق بحسب نوع التأمين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل تغيراً ملحوظاً في سلوك شراء وثائق التأمين، حيث ارتفعت نسبة الوثائق المشتراة لأول مرة من 78% في 2022 إلى 86% في 2023، في حين انخفضت نسبة عمليات التجديد من 22% إلى 14%. هذا الاتجاه يشير إلى دخول شرائح جديدة إلى سوق التأمين، مما قد يعكس وعياً متزايداً بأهمية التأمين أو توسعاً في القاعدة المستفيدة من خدمات التأمين للمرة الأولى. في المقابل، قد يعكس تراجع تجديد الوثائق ضعف الولاء أو عدم الرضا الكافي عن الخدمات الحالية، أو ببساطة توسع السوق بشكل يفوق معدل التجديد.

شكل رقم 84-2 متوسط عدد مقدمي خدمات التأمين المدرجين في منصات وساطة التأمين الإلكترونية.



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال الشكل تطور متوسط عدد مخصّصي خدمات التأمين المعتمدين في منصات وساطة التأمين الإلكترونية، حيث ارتفع العدد من 19 في عام 2022 إلى 19.3 في عام 2023. ورغم أن الزيادة تبدو طفيفة، إلا أنها تعكس استقراراً في مستوى الكفاءة والجاهزية لدى المنصات الرقمية، كما تشير إلى استمرار الجهود في تطوير الموارد البشرية المؤهلة لتقديم خدمات التأمين الإلكتروني، وهو ما يعزز جودة الخدمات ويواكب التوسع في عدد العملاء.

شكل رقم 85-2 معدل تحويل الاستفسارات عن الوثائق إلى عمليات شراء فعلية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر هذا الشكل معدل تحويل الاستفسارات عن الوثائق إلى عمليات شراء فعلية، حيث ارتفع المعدل من 6% في 2022 إلى 6.1% في 2023. ورغم أن الزيادة بسيطة، إلا أنها تعكس تحسناً في فعالية المنصات الإلكترونية في تحويل العملاء المحتملين إلى عملاء فعليين، ما يدل على تطور آليات التسويق الرقمي وتجربة المستخدم، ويعزز من كفاءة العمليات البيعية في القطاع.

شكل رقم 2-86 نسبة العملاء الأفراد الذين توجهوا للشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية لشراء عدة وثائق

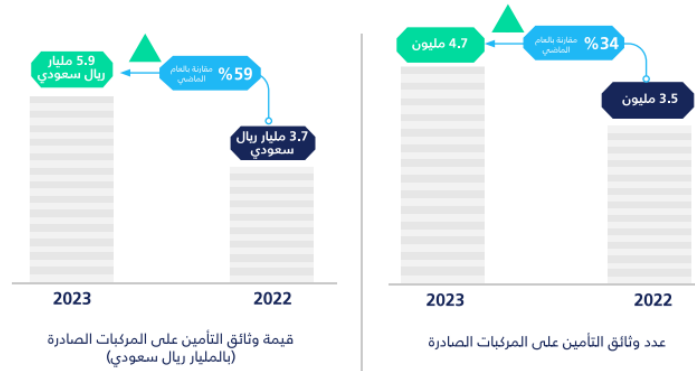


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبرز هذا الشكل ارتفاع نسبة الأفراد الذين اشتروا عدة وثائق تأمين من خلال الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية من 12% في 2022 إلى 15% في 2023. هذا النمو يدل على تزايد ثقة العملاء في التعامل مع المنصات الرقمية، ورغبتهم في تنوع محافظهم التأمينية إلكترونياً، كما يعكس نجاح الشركات في تقديم خدمات متكاملة تشجع العملاء على شراء أكثر من منتج تأميني من نفس المنصة.

✓ التأمين على المركبات:

شكل رقم 2-87 إجمالي عدد وقيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة



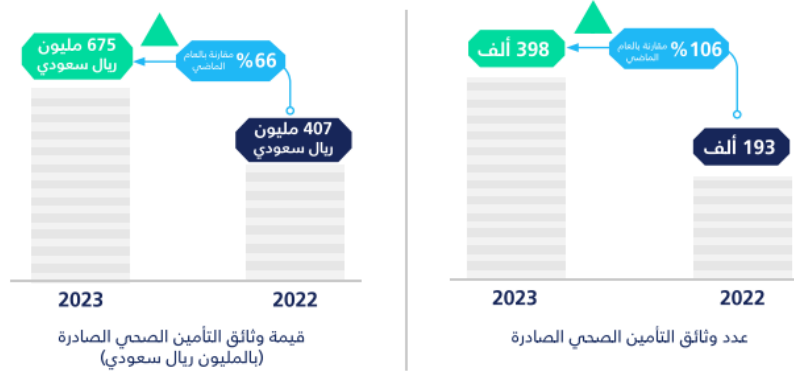
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

من خلال الشكل نستطيع القول بأن هناك تطوراً ملحوظاً في سوق التأمين على المركبات في المملكة بين عامي 2022 و2023 من حيث عدد وقيمة وثائق التأمين الصادرة. فمن ناحية القيمة، ارتفعت قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة من 3.7 مليار ريال سعودي في عام 2022 إلى 5.9 مليار ريال سعودي في عام 2023، بمعدل نمو بلغ 59%. أما من حيث العدد، فقد زاد عدد الوثائق الصادرة من 3.5 مليون وثيقة إلى 4.7 مليون وثيقة خلال نفس الفترة، بنسبة نمو بلغت 34%. تعكس هذه الأرقام زيادة ملحوظة في الطلب على التأمين على المركبات، وهو ما قد يرتبط بارتفاع الوعي التأميني، وتوسع قاعدة ملاك المركبات، بالإضافة إلى تطور الخدمات الرقمية التي سهلت إجراءات الحصول على التأمين. كما يشير النمو الأعلى في قيمة الوثائق مقارنة بعددها إلى احتمال وجود زيادة في متوسط قيمة الوثيقة الواحدة، ما قد يعكس ارتفاع أسعار التأمين

أو توجه العملاء نحو تغطيات تأمينية أوسع وأكثر شمولاً. تؤكد هذه المؤشرات أهمية استمرار تطوير المنتجات التأمينية وتحسين تجربة العملاء لتعزيز النمو المستدام في هذا القطاع الحيوي.

✓ التأمين الصحي:

شكل رقم 2-88 إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبرز الشكل تطوراً لافتاً في سوق التأمين الصحي في المملكة بين عامي 2022 و2023، سواء من حيث عدد الوثائق الصادرة أو قيمتها الإجمالية. فقد ارتفع عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة من 193 ألف وثيقة في عام 2022 إلى 398 ألف وثيقة في عام 2023، محققاً بذلك نمواً استثنائياً بنسبة 106%. أما من ناحية القيمة، فقد زادت قيمة الوثائق الصادرة من 407 مليون ريال سعودي إلى 675 مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة، بمعدل نمو بلغ 66%. تعكس هذه المؤشرات توسع قاعدة المستفيدين من التأمين الصحي، وارتفاع الطلب على المنتجات التأمينية الصحية، وهو ما قد يرتبط بزيادة الوعي بأهمية التأمين الصحي، وتنامي متطلبات الامتثال التنظيمي، بالإضافة إلى تطور المنصات الرقمية التي سهلت إجراءات الحصول على الوثائق. كما يشير النمو الأعلى في عدد الوثائق مقارنة بنسبة النمو في القيمة إلى توجه شريحة واسعة من العملاء نحو وثائق التأمين الصحي الأساسية أو الجماعية، مع احتمالية وجود استقرار نسبي في متوسط قيمة الوثيقة الواحدة. وتؤكد هذه النتائج أهمية استمرار تطوير المنتجات التأمينية الصحية وتوسيع نطاق التغطية لضمان استدامة النمو في هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: توزيع قطاع تكنولوجيا التأمين:

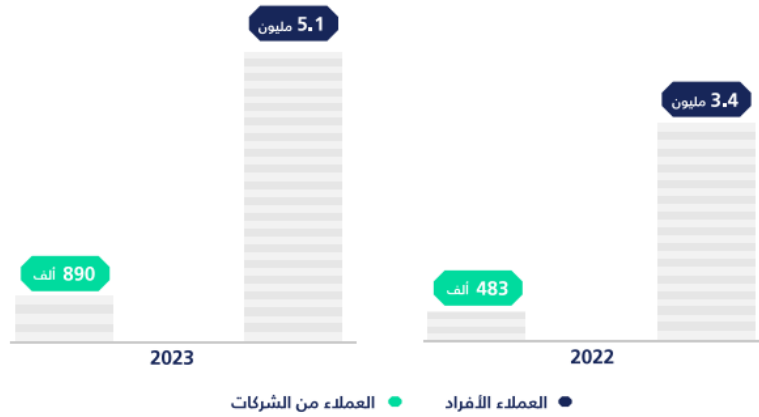
شكل رقم 2-89 إجمالي عدد العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل إجمالي عدد العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية خلال عامي 2022 و2023. ويتضح من البيانات أن هناك نمواً ملحوظاً بنسبة 53% في أعداد العملاء، حيث ارتفع العدد من 3.9 مليون عميل في عام 2022 إلى 6 ملايين عميل في عام 2023. هذا النمو الكبير يعكس تزايد ثقة الأفراد والشركات في حلول التأمين الرقمي، ويشير إلى نجاح السياسات التحفيزية والبنية التحتية الرقمية في جذب المزيد من العملاء إلى منصات التأمين الإلكترونية.

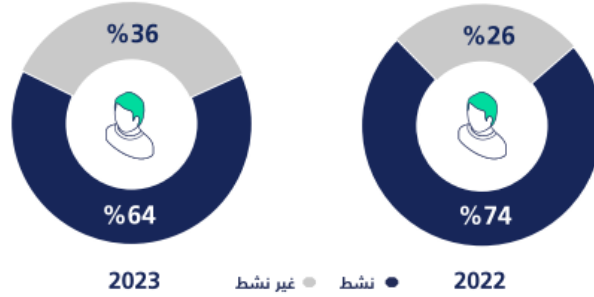
شكل رقم 2-90 فئة العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال الشكل فئة العملاء المسجلين لدى الشركات المتخصصة في خدمات وساطة التأمين الإلكترونية، مقسمة إلى عملاء أفراد وعملاء من الشركات. في عام 2023، بلغ عدد العملاء الأفراد 3.4 مليون عميل مقارنة بـ 0.89 مليون في عام 2022، بينما ارتفع عدد العملاء من الشركات من 483 ألفاً في 2022 إلى 890 ألفاً في 2023. تشير هذه الأرقام إلى أن النمو لم يقتصر على الأفراد فقط، بل شمل أيضاً قطاع الشركات، مما يدل على توسع قاعدة المستفيدين من الخدمات الإلكترونية وتزايد اعتماد الشركات على الحلول الرقمية في إدارة مخاطرها التأمينية.

شكل رقم 2-91 توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط

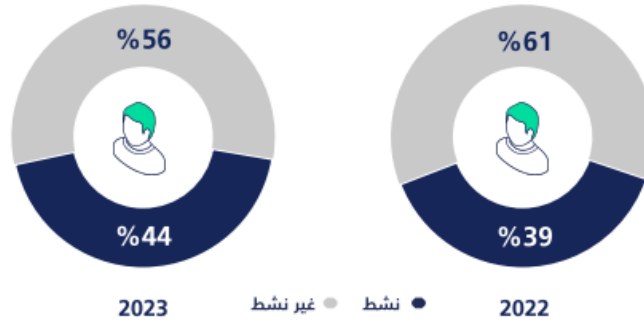


نشط: العميل الذي لديه وثيقة تأمينية نشطة واحدة على الأقل في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر
غير نشط: العميل الذي ليس لديه أي وثيقة تأمينية نشطة في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع العملاء الأفراد حسب مستوى النشاط (نشط/غير نشط) خلال عامي 2022 و2023. في عام 2023، بلغت نسبة العملاء النشطين 64% مقابل 36% غير نشطين، بينما كانت النسبة في 2022 هي 74% نشطين و26% غير نشطين. ورغم أن نسبة النشطين انخفضت قليلاً في 2023، إلا أن العدد الكلي للعملاء شهد ارتفاعاً كبيراً، ما يشير إلى أن قاعدة العملاء تتوسع بسرعة، حتى وإن كان جزء من العملاء الجدد أقل تفاعلاً في البداية. ويعكس ذلك الحاجة إلى استراتيجيات لتعزيز تفاعل العملاء الجدد وزيادة نشاطهم ضمن المنصات الرقمية.

شكل رقم 2-92 توزيع العملاء من الشركات حسب مستوى النشاط

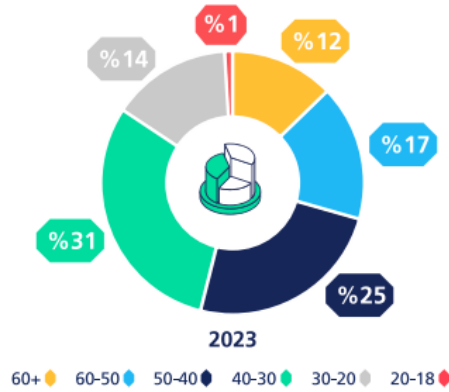


نشط: العميل الذي لديه وثيقة تأمينية نشطة واحدة على الأقل في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر
غير نشط: العميل الذي ليس لديه أي وثيقة تأمينية نشطة في العام من بدايته حتى 31 ديسمبر

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل مقارنة بين عامي 2022 و2023 في توزيع عملاء الشركات وفقاً لمستوى النشاط (نشط/غير نشط). و عليه فإن البيانات تشير إلى أن نسبة العملاء النشطين ارتفعت من 39% في عام 2022 إلى 44% في عام 2023، بينما انخفضت نسبة العملاء غير النشطين من 61% إلى 56% خلال نفس الفترة. هذا التحسن النسبي في نسبة العملاء النشطين يعكس فعالية الاستراتيجيات المتبعة لتحفيز الشركات على استخدام خدمات وساطة التأمين الإلكتروني بشكل مستمر، ويعزز من كفاءة القطاع في استقطاب شركات أكثر تفاعلاً مع الحلول الرقمية.

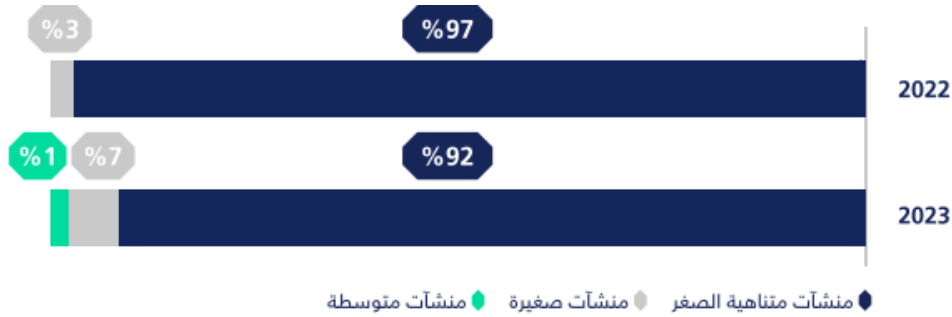
شكل رقم 2-93 توزيع العملاء الأفراد حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة تمثل الشريحة الأكبر من العملاء بنسبة 31%، تليها الفئة من 40 إلى 50 سنة بنسبة 25%، ثم الفئة من 50 إلى 60 سنة بنسبة 17%. وتشير هذه النسب إلى أن الفئات في منتصف العمر هي الأكثر تفاعلاً مع خدمات التمويل الاستهلاكي، وهو ما يتماشى مع فترات الاستقرار المالي وزيادة الاحتياجات المالية. بينما تمثل الفئة من 20 إلى 30 سنة نسبة 14%، ما قد يشير إلى بداية دخولهم في التزامات مالية. في المقابل، الفئة الأقل من 20 سنة (1%) و60 سنة فأكثر (12%) تمثلان أقل نسب الاستخدام، مما قد يعزى إلى محدودية الارتباط المالي أو الاعتماد على مصادر دخل أخرى.

شكل رقم 2-94 توزيع العملاء من الشركات حسب الحجم



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تغيراً ملحوظاً في هيكل العملاء من الشركات حسب الحجم. ففي 2022 كانت الشركات المتناهية الصغر تمثل 97% من العملاء، بينما انخفضت في 2023 إلى 92%، في مقابل ارتفاع نسبة الشركات الصغيرة من 3% إلى 7%. كما ظهرت فئة جديدة في 2023 وهي "المنشآت المتوسطة" بنسبة 1%. هذا التحول يعكس توسع المنصات في الوصول إلى شرائح جديدة من الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، مما يشير إلى نضوج السوق وارتفاع الثقة بهذه الخدمات. ويعد هذا مؤشراً إيجابياً نحو تنويع قاعدة العملاء، وهو ما قد يساهم في تعزيز النمو والاستدامة المالية للمنصات التمويلية.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي

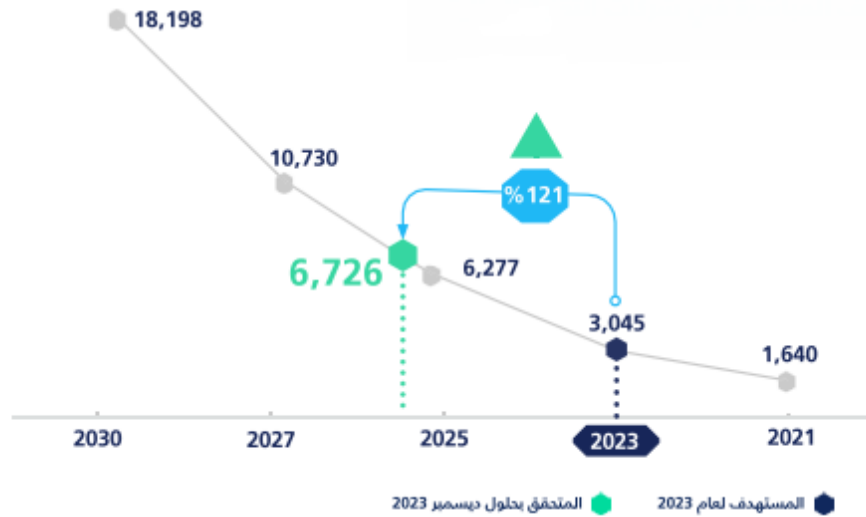
تشكل التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في القطاع المالي، وقد باتت أداة فعالة لإعادة هيكلة بيئات العمل والاستثمار والادخار على نحو يواكب متطلبات الاقتصاد الحديث. ومع تسارع تطور الأنظمة الرقمية وانتشار الخدمات المالية الذكية، أصبح تأثير التكنولوجيا المالية ملموساً في تعزيز فرص التوظيف، وتوسيع دائرة الاستثمار، وتمكين الأفراد من تنمية مدخراتهم بطرق مبتكرة وآمنة. يسعى هذا المبحث إلى تحليل مساهمة FinTech في هذه الجوانب الحيوية، من خلال عرض مؤشرات التوظيف في القطاعات المالية الرقمية، واستعراض أثرها في المشهد الاستثماري، وكذلك دراسة مدى فعاليتها في تطوير سلوكيات الادخار لدى الأفراد والمجتمع ككل.

المطلب الأول: مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة

أدى توسع قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة إلى تغيرات جوهرية في سوق العمل، حيث ساهم في خلق وظائف جديدة وفتح آفاق واسعة أمام الكفاءات الوطنية، لاسيما الشباب والنساء. ومع تنامي خدمات مثل الدفع الآجل، والتمويل الجماعي، والإدارة المالية عبر المنصات الذكية، ازداد الطلب على المهارات التقنية والمالية المتقدمة. يركز هذا المطلب على تحليل بيانات التوظيف في مختلف خدمات التكنولوجيا المالية، مع إبراز توجهات التوظيف، وتوزيع القوى العاملة حسب الجنس والموقع، بهدف تقييم دور التكنولوجيا المالية في دعم سوق العمل وتحقيق مستهدفات التنمية الوطنية.

أولاً: إجمالي مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة

شكل رقم 2-95 عدد الوظائف المباشرة في شركات التكنولوجيا المالية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل مقارنة بين الإنجاز المحقق في عدد الوظائف المباشرة داخل شركات التكنولوجيا المالية في المملكة حتى نهاية عام 2023 مقابل الأهداف المرحلية المحددة ضمن رؤية 2030. وقد بلغ عدد الوظائف الفعلية 6726 وظيفة متجاوزا الهدف المرحلي البالغ 3045 وظيفة بنسبة إنجاز بلغت 121%، ما يعكس نمواً استثنائياً في التوظيف داخل هذا القطاع

الحيوي. هذا الأداء اللافت يدل على نضج بيئة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، وقدرة الشركات المحلية على خلق فرص عمل تتماشى مع التحول الرقمي في القطاع المالي.

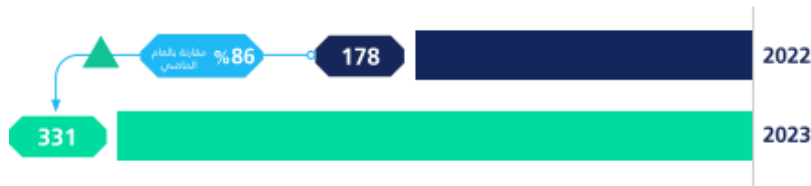
أما من الناحية الاقتصادية، يعكس هذا الإنجاز فعالية السياسات التنظيمية والتمكينية التي أطلقتها الجهات التشريعية مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، لتسريع نمو قطاع التكنولوجيا المالية وتمكينه من أداء دور محوري في الاقتصاد الوطني. وكذلك، يعد تجاوز الهدف لعام 2023 مؤشراً إيجابياً نحو تحقيق المستهدف البعيد للعام 2030 والمحدد بـ 18,198 وظيفة، مما يدعم فرضية أن التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي ليس مجرد توجه مؤقت، بل تحول بنيوي يساهم في دعم التوظيف، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ثانياً: مساهمة التكنولوجيا المالية في العمالة حسب كل قطاع

1. قطاع تكنولوجيا التمويل:

أ. خدمة الدفع الأجل:

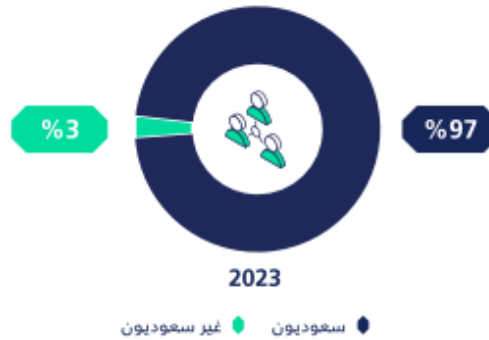
شكل رقم 2-96 عدد الموظفين في خدمة الدفع الأجل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

الشكل يوضح عدد الموظفين في خدمة الدفع الأجل بين عامي 2022 و 2023. يظهر الشكل زيادة واضحة في عدد الموظفين من 178 موظفاً في 2022 إلى 331 موظفًا في 2023، أي بنسبة نمو بلغت 86% مقارنةً بالعام السابق. هذه الزيادة الكبيرة تعكس توسعاً ملحوظاً في الخدمة أو زيادة في الطلب عليها، ما استدعى رفع الطاقة البشرية لدعم العمليات وتحسين جودة الخدمة.

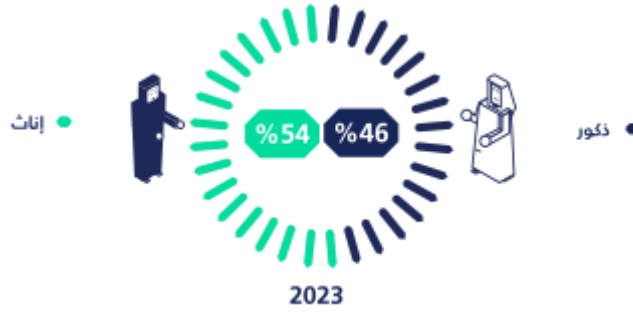
شكل رقم 2-97 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة في عام 2023. يتبين أن 97% من الموظفين سعوديون، مقابل 3% فقط غير سعوديين. هذا التوزيع يشير إلى التزام واضح بسياسات التوطين في التوظيف، مما يساهم في تعزيز فرص العمل للمواطنين ودعم الاقتصاد المحلي، كما يعكس قدرة الجهة على استقطاب الكفاءات الوطنية لتشغيل هذه الخدمة.

شكل رقم 98-2 توزيع الموظفين حسب الجنس في خدمة الدفع الأجل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نرى أن الشكل يوضح توزيع الموظفين حسب الجنس في خدمة الدفع الأجل لعام 2023. يظهر أن نسبة الإناث بلغت 54% مقابل 46% للذكور. هذا التوزيع المتوازن نسبيًا يميل لصالح الإناث، ويعكس توجهًا إيجابيًا نحو تمكين المرأة في سوق العمل، خاصة في قطاع الخدمات المالية، مما يعزز التنوع والشمولية في بيئة العمل ويدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة المتعلقة بتمكين المرأة.

ب. التمويل الجماعي بالدين:

شكل رقم 99-2 إجمالي عدد الموظفين العاملين في خدمة التمويل الجماعي بالدين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل إجمالي عدد الموظفين العاملين في خدمة التمويل الجماعي بالدين خلال عامي 2022 و2023، حيث ارتفع العدد من 78 موظفًا في 2022 إلى 202 موظف في 2023، أي بنسبة نمو كبيرة بلغت 159%. تشير هذه الزيادة اللافتة إلى توسع سريع في نشاط الخدمة، ما يعكس ارتفاع الطلب على التمويل الجماعي بالدين أو توسع الشركات المقدمة للخدمة، ويعزز من قدرة القطاع على استيعاب المزيد من الكفاءات البشرية.

شكل رقم 2-100 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة، ويبين أن نسبة السعوديين ارتفعت من 88% في 2022 إلى 92% في 2023، بينما انخفضت نسبة غير السعوديين من 12% إلى 8% خلال نفس الفترة. هذا التحول يؤكد التوجه المتزايد نحو توظيف الوظائف في قطاع التمويل الجماعي بالدين، ما يدعم سياسات الدولة في تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، ويعكس نجاح برامج التوظيف في هذا القطاع.

شكل رقم 2-101 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع الموظفين حسب الجنس، حيث تظهر البيانات أن نسبة الذكور انخفضت من 72% في 2022 إلى 68% في 2023، بينما ارتفعت نسبة الإناث من 28% إلى 32% خلال نفس الفترة. يعكس هذا التغير تقدماً في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في قطاع التمويل الجماعي بالدين، ما يساهم في تعزيز التنوع والشمولية في بيئة العمل، ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية المتعلقة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي.

ت. التمويل الإستهلاكي المصغر:

شكل رقم 2-102 عدد موظفي التمويل الاستهلاكي المصغر



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور عدد موظفي قطاع التمويل الاستهلاكي المصغر بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع العدد من 45 موظفًا في عام 2022 إلى 183 موظفًا في عام 2023، أي بنسبة نمو استثنائية بلغت 307%. تعكس هذه الزيادة الكبيرة توسعًا ملحوظًا في نشاط القطاع، مما يشير إلى ارتفاع حجم الأعمال وزيادة الطلب على خدمات التمويل الاستهلاكي المصغر. كما يدل ذلك على دخول شركات جديدة أو توسع الشركات القائمة، ما يتطلب تعزيز الكادر البشري لمواكبة هذا النمو السريع.

شكل رقم 2-103 توزيع الموظفين حسب مكان الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع الجغرافي للموظفين حسب الجنسية، ويظهر أن جميع الموظفين في هذا القطاع خلال عامي 2022 و2023 هم سعوديون بنسبة 100%. يعكس هذا المؤشر التزامًا كاملاً بسياسات التوطين في القطاع، ونجاح برامج السعودية في استقطاب الكفاءات الوطنية، كما يبرز دور القطاع في دعم سوق العمل المحلي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

شكل رقم 2-104 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تطور توزيع الموظفين حسب الجنس بين عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 67% مقابل 33% للإناث، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة الذكور إلى 62% وارتفعت نسبة الإناث إلى 38%. يشير هذا التحول إلى تقدم ملحوظ في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في قطاع التمويل الاستهلاكي المصغر، مما يعزز من التنوع والشمولية في بيئة العمل، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المتعلقة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي.

2. قطاع المصرفية المفتوحة:

أ. دور الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات في الإدارة المالية:

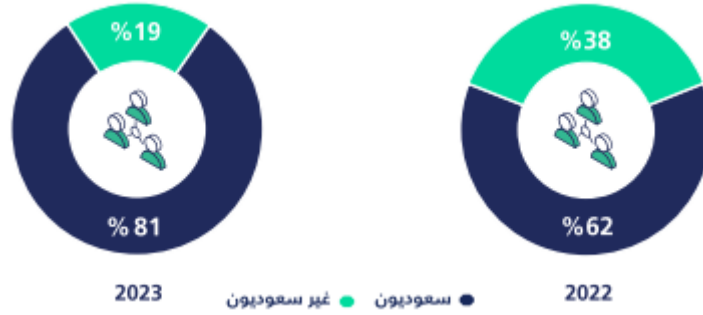
شكل رقم 2-105 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور إجمالي عدد الموظفين لدى الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع العدد من 55 موظفًا في عام 2022 إلى 109 موظفين في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 98%. تعكس هذه الزيادة المضاعفة تقريبًا توسعًا ملحوظًا في نشاط الأطراف الثالثة في القطاع، مما قد يشير إلى زيادة في حجم الأعمال أو توسع في الخدمات المقدمة. كما يعكس ذلك قدرة القطاع على خلق فرص عمل جديدة، ما يعزز من مساهمته في سوق العمل المحلي.

شكل رقم 2-106 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التغير في توزيع الموظفين حسب الجنسية بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفعت نسبة السعوديين من 62% في عام 2022 إلى 81% في عام 2023، في حين انخفضت نسبة غير السعوديين من 38% إلى 19% خلال نفس الفترة. يدل هذا التحول الواضح على نجاح سياسات التوطين وزيادة الاعتماد على الكفاءات الوطنية، بما يتماشى مع توجهات الدولة في تعزيز مشاركة السعوديين في سوق العمل، وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في هذا القطاع.

شكل رقم 2-107 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل توزيع الموظفين حسب الجنس خلال عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 80% مقابل 20% للإناث، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة الذكور إلى 77% وارتفعت نسبة الإناث إلى 23%. يشير هذا التغير إلى تقدم نسبي في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في قطاع الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات، مما يعكس جهودًا نحو تحقيق التنوع والشمولية في بيئة العمل، ويدعم مستهدفات رؤية المملكة في تعزيز دور المرأة في سوق العمل.

ب. وسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات:

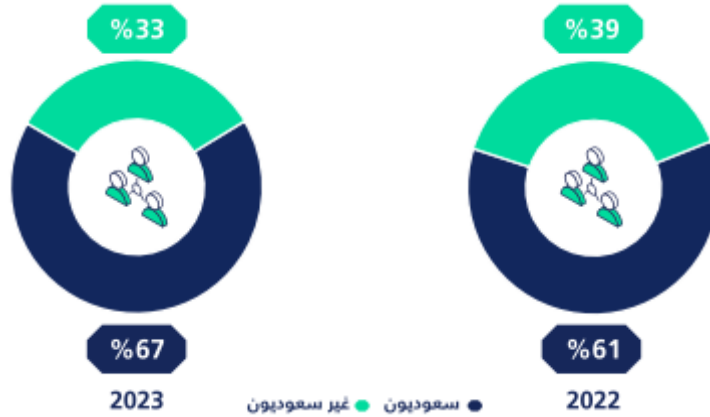
شكل رقم 2-108 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل تطور إجمالي عدد الموظفين لدى الوسطاء للطرف الثالث من مقدمي الخدمات بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفع العدد من 38 موظفًا في عام 2022 إلى 51 موظفًا في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 34%. تعكس هذه الزيادة توسعًا ملحوظًا في أنشطة الوسطاء للطرف الثالث، ما يشير إلى زيادة في حجم الأعمال أو توسع في الخدمات المقدمة. كما يدل هذا النمو على قدرة القطاع على خلق فرص عمل جديدة واستقطاب المزيد من الكفاءات البشرية، وهو ما يعزز من مساهمته في دعم سوق العمل وتطوير قطاع الخدمات المالية.

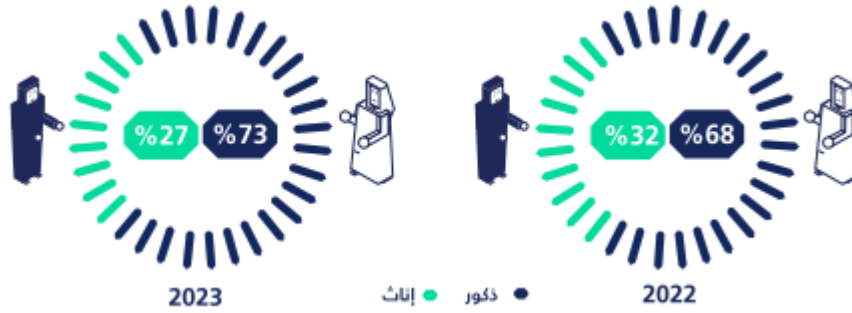
شكل رقم 2-109 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التوزيع النسبي للموظفين حسب الجنسية في عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة السعوديين 61% مقابل 39% لغير السعوديين، بينما ارتفعت نسبة السعوديين في عام 2023 إلى 67% وانخفضت نسبة غير السعوديين إلى 33%. هذا التحول الإيجابي يعكس نجاح سياسات التوطين وزيادة الاعتماد على الكفاءات الوطنية، بما يتماشى مع توجهات الدولة في تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاع.

شكل رقم 2-110 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التغير في توزيع الموظفين حسب الجنس بين عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 32% مقابل 68% للإناث، بينما في عام 2023 ارتفعت نسبة الذكور إلى 27% وانخفضت نسبة الإناث إلى 73%. يشير هذا التغير إلى وجود فجوة بين الجنسين لصالح الذكور، ما يستدعي مزيداً من الجهود لتعزيز تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في هذا القطاع، بهدف تحقيق التوازن والتنوع في بيئة العمل ودعم مستهدفات التنمية المتعلقة بتمكين المرأة.

3. قطاع حلول الادخار:

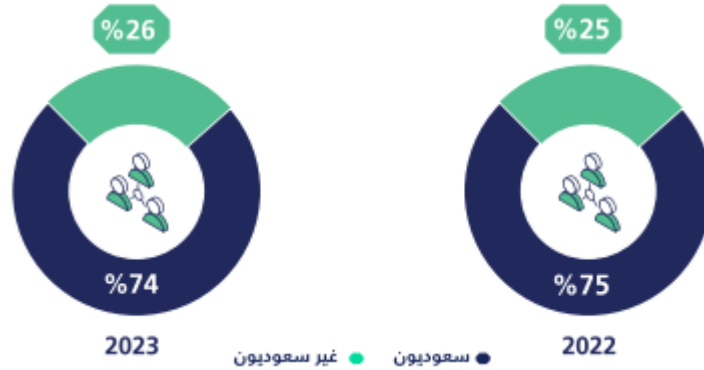
شكل رقم 2-111 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل تطور إجمالي عدد الموظفين في جمعيات الادخار الإلكترونية بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع العدد من 51 موظفًا في عام 2022 إلى 68 موظفًا في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 33%. تعكس هذه الزيادة توسعًا في نشاط جمعيات الادخار الإلكترونية، ما يشير إلى نمو القطاع وارتفاع الطلب على خدماته، كما يدل على قدرة هذه الجمعيات على خلق فرص عمل جديدة، وهو ما يعزز من مساهمتها في دعم سوق العمل وتطوير القطاع المالي الرقمي.

شكل رقم 2-112 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التوزيع النسبي للموظفين حسب الجنسية في عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة السعوديين 75% مقابل 25% لغير السعوديين، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة السعوديين قليلاً إلى 74% وارتفعت نسبة غير السعوديين إلى 26%. يعكس هذا التوزيع استمرار هيمنة الكفاءات الوطنية على الوظائف في هذا القطاع مع وجود نسبة ثابتة تقريباً من غير السعوديين، ما يشير إلى التزام الجمعيات بسياسات التوطين مع الاستفادة من الخبرات الأجنبية لدعم النمو والتطوير.

شكل رقم 2-113 توزيع الموظفين حسب الجنس

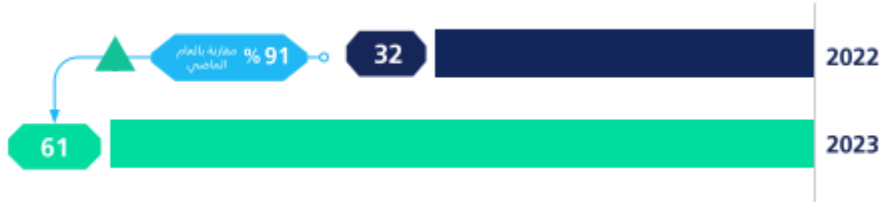


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التغيير في توزيع الموظفين حسب الجنس بين عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 63% مقابل 37% للإناث، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة الذكور إلى 62% وارتفعت نسبة الإناث إلى 38%. يشير هذا التغيير الطفيف إلى تقدم نسبي في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في قطاع جمعيات الادخار الإلكترونية، ما يعكس جهود الجمعيات في تعزيز التنوع والشمولية في بيئة العمل، ويدعم مستهدفات التنمية المتعلقة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي.

4. قطاع إدارة الاستثمار والاستشارات:

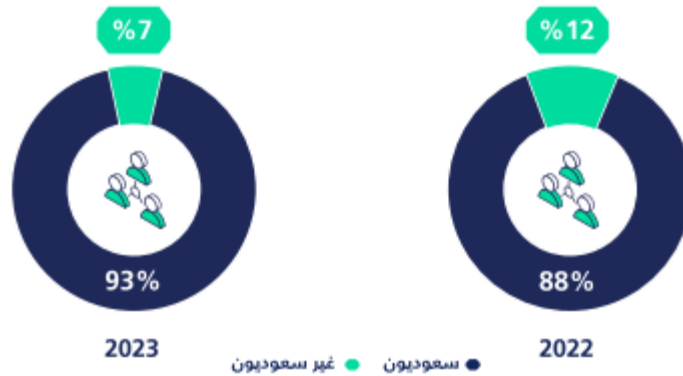
شكل رقم 2-114 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تطور عدد الموظفين في نموذج أعمال المستشار الآلي بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع العدد من 32 موظفًا في عام 2022 إلى 61 موظفًا في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 91% مقارنة بالعام الماضي. تعكس هذه الزيادة الكبيرة توسعًا ملحوظًا في نشاط نموذج أعمال المستشار الآلي، مما يشير إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات أو دخول شركات جديدة إلى السوق، ما يتطلب زيادة الكادر البشري لدعم العمليات وتلبية احتياجات العملاء.

شكل رقم 2-115 توزيع عدد الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النسبي للموظفين حسب الجنسية في عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة السعوديين 88% مقابل 12% لغير السعوديين، بينما في عام 2023 ارتفعت نسبة السعوديين إلى 93% وانخفضت نسبة غير السعوديين إلى 7%. هذا التحول الإيجابي يعكس نجاح سياسات التوطين وزيادة الاعتماد على الكفاءات الوطنية، بما يتماشى مع توجهات الدولة في تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

شكل رقم 2-116 توزيع عدد الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل توزيع الموظفين حسب الجنس خلال عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 84% مقابل 16% للإناث، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة الذكور إلى 77% وارتفعت نسبة الإناث إلى 23%. يشير هذا التغيير الطفيف إلى تقدم نسبي في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في نموذج أعمال المستشار الآلي، ما يعكس جهودًا نحو تحقيق التنوع والشمولية في بيئة العمل، ويدعم مستهدفات رؤية المملكة في تعزيز دور المرأة في سوق العمل.

5. قطاع الاستثمارات البديلة:

أ. منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري:

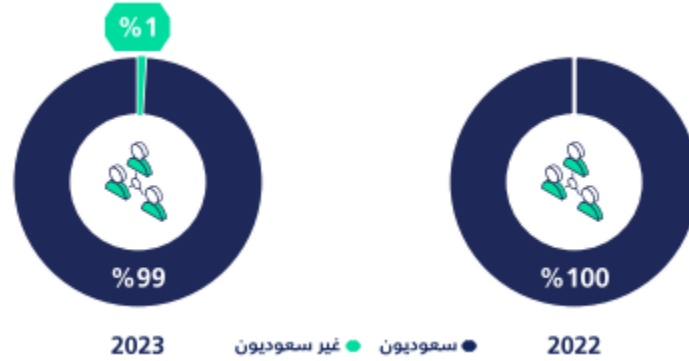
شكل رقم 2-117 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور عدد الموظفين في منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع العدد من 51 موظفًا في عام 2022 إلى 102 موظف في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 100%. تعكس هذه الزيادة المضاعفة توسعًا ملحوظًا في نشاط هذه المنصات، ما يشير إلى نمو الطلب على خدمات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري، أو دخول شركات جديدة إلى السوق، وهو ما يتطلب تعزيز الكادر البشري لمواكبة هذا التطور وتحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

شكل رقم 2-118 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النسبي للموظفين حسب الجنسية خلال عامي 2022 و2023. في عام 2022، كانت نسبة السعوديين 100%، بينما في عام 2023 بلغت نسبة السعوديين 99% مقابل 1% لغير السعوديين. يعكس هذا المؤشر التزامًا قويًا بسياسات التوطين في القطاع، مع استمرار الاعتماد شبه الكلي على الكفاءات الوطنية، ما يدعم توجهات الدولة في تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، مع وجود نسبة ضئيلة فقط من العمالة الأجنبية التي قد تكون مرتبطة بوظائف تخصصية أو استشارية.

شكل رقم 2-119 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل توزيع الموظفين حسب الجنس خلال عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة الذكور 63% مقابل 37% للإناث، بينما في عام 2023 ارتفعت نسبة الذكور إلى 67% وانخفضت نسبة الإناث إلى 33%. يشير هذا التغيير الطفيف إلى وجود فجوة بين الجنسين لصالح الذكور، إلا أن نسبة مشاركة الإناث لا تزال مرتفعة نسبيًا مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، ما يعكس جهود القطاع في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، مع الحاجة إلى مزيد من المبادرات لتحقيق التوازن الجندري الأمثل في المستقبل.

ب. تمويل الملكية الجماعية:

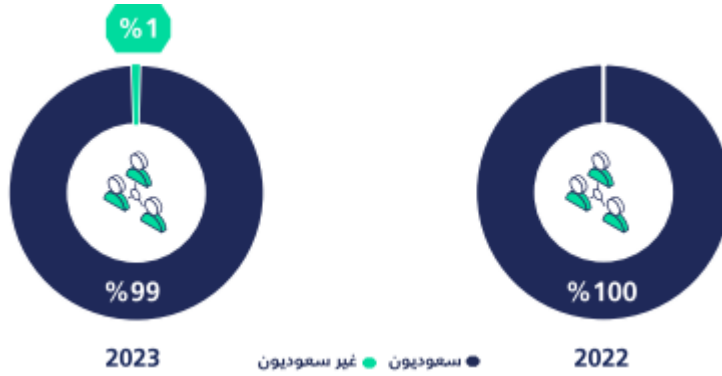
شكل رقم 2-120 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور عدد الموظفين العاملين في قطاع تمويل الملكية الجماعية خلال عامي 2022 و 2023. تشير البيانات إلى زيادة ملحوظة في عدد الموظفين من 56 موظفاً في عام 2022 إلى 67 موظفاً في عام 2023، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 20%. يعكس هذا النمو اتساع نطاق هذا القطاع وزيادة الإقبال عليه، مما يستدعي تحليلاً معمقاً للعوامل التي ساهمت في هذا التوسع وتأثيره على سوق العمل والاقتصاد بشكل عام.

شكل رقم 2-121 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم هذا الشكل توزيعاً جغرافياً للموظفين العاملين في تمويل الملكية الجماعية خلال عامي 2022 و 2023. في عام 2023، يتركز غالبية الموظفين داخل المملكة العربية السعودية بنسبة 99%، بينما يشكل غير السعوديين نسبة ضئيلة تقدر بـ 1%. أما في عام 2022، فقد كان جميع الموظفين من داخل المملكة بنسبة 100%. يشير هذا التحول الطفيف إلى زيادة طفيفة في استقطاب الكفاءات غير السعودية في هذا القطاع، مع بقاء الاعتماد الأكبر على الكوادر الوطنية.

شكل رقم 2-122 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النوعي للموظفين العاملين في تمويل الملكية الجماعية خلال عامي 2022 و 2023. في عام 2023، يشكل الذكور النسبة الأكبر بواقع 66%، بينما تمثل الإناث 34%. وفي عام 2022، كانت نسبة الذكور 64% والإناث 36%. تدل هذه الأرقام على استمرار تفوق نسبة الذكور في هذا القطاع، مع ملاحظة تقارب النسب في الفترة المذكورة، مما قد يشير إلى جهود لزيادة تمثيل المرأة في هذا المجال.

ت. طرح أدوات الدين والاستثمار فيها:

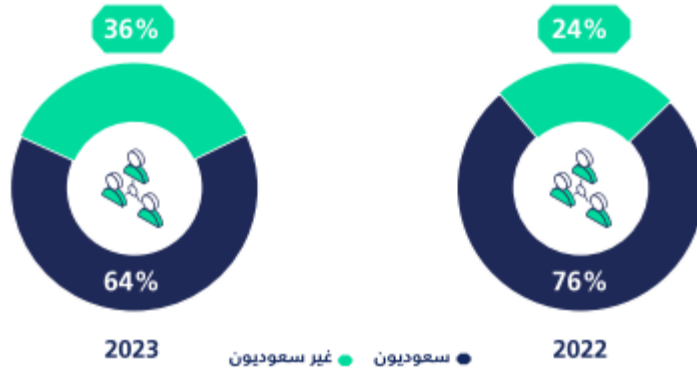
شكل رقم 2-123 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التغير في عدد الموظفين العاملين في منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها بين عامي 2022 و 2023. تشير البيانات إلى زيادة كبيرة في عدد الموظفين من 67 موظفاً في عام 2022 إلى 194 موظفاً في عام 2023، وهو ما يمثل نمواً هائلاً بنسبة 190%. يعكس هذا النمو الديناميكية المتزايدة لهذا القطاع الفرعي وأهميته المتصاعدة في سوق المال، مما يستدعي دراسة معمقة للأسباب الكامنة وراء هذا التضاعف السريع في حجم القوى العاملة وتأثيره على هيكل السوق وكفاءتها.

شكل رقم 2-124 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم هذا الشكل التوزيع الجغرافي للموظفين العاملين في منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها خلال عامي 2022 و 2023. في عام 2023، يشكل الموظفون السعوديون النسبة الأكبر بواقع 64%، بينما يمثل غير السعوديين 36%. بالمقارنة، كانت نسبة السعوديين في عام 2022 أعلى حيث بلغت 76%، بينما شكل غير السعوديين 24%. يشير هذا التحول إلى زيادة ملحوظة في استقطاب الكفاءات غير السعودية في هذا القطاع، مما قد يعكس الحاجة إلى خبرات متخصصة أو توسع نطاق العمل ليشمل أسواقاً دولية.

شكل رقم 2-125 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النوعي للموظفين العاملين في منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها خلال عامي 2022 و 2023. في عام 2023، يشكل الذكور النسبة الغالبة بواقع 78%، بينما تمثل الإناث 22%. وفي عام 2022، كانت نسبة الذكور أعلى حيث بلغت 81%، بينما شكلت الإناث 19%. تدل هذه الأرقام على استمرار هيمنة الذكور على هذا القطاع الفرعي، مع ملاحظة زيادة طفيفة في نسبة تمثيل الإناث خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي قد يعكس جهوداً لتعزيز التنوع النوعي في هذا المجال الحيوي.

6. قطاع التأمين:

شكل رقم 2-126 إجمالي عدد الموظفين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور عدد الموظفين العاملين في قطاع وساطة التأمين الإلكترونية بين عامي 2022 و 2023. تشير البيانات إلى زيادة ملحوظة في عدد الموظفين من 265 موظفاً في عام 2022 إلى 379 موظفاً في عام 2023، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 43%. يعكس هذا النمو التوسع المتزايد في استخدام التقنيات الرقمية في قطاع التأمين وتزايد أهمية الوسطاء الإلكترونيين في تسهيل الوصول إلى خدمات التأمين، مما يستدعي دراسة معمقة لأثر هذا التحول الرقمي على هيكل سوق العمل في هذا القطاع.

شكل رقم 2-127 توزيع الموظفين حسب موقع الإقامة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم هذا الشكل التوزيع الجغرافي للموظفين العاملين في قطاع وساطة التأمين الإلكترونية خلال عامي 2022 و 2023. تشير البيانات إلى أن جميع الموظفين في كلا العامين كانوا من داخل المملكة العربية السعودية بنسبة 100%. يدل هذا الاستقرار على اعتماد القطاع بشكل كامل على الكفاءات الوطنية في مجال وساطة التأمين الإلكترونية خلال الفترة المذكورة.

شكل رقم 2-128 توزيع الموظفين حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النوعي للموظفين العاملين في قطاع وساطة التأمين الإلكترونية خلال عامي 2022 و 2023. في عام 2023، يشكل الذكور النسبة الأكبر بواقع 65%، بينما تمثل الإناث 35%. وفي عام 2022، كانت نسبة الذكور أقل حيث بلغت 48%، بينما شكلت الإناث النسبة الأكبر بواقع 52%. يشير هذا التحول اللافت إلى تغير في التركيبة الجنسية للعاملين في هذا القطاع، حيث لوحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة تمثيل الذكور وانخفاض في نسبة تمثيل الإناث خلال عام 2023، مما يستدعي تحليلاً معمقاً للعوامل التي أدت إلى هذا التغيير في التوازن النوعي.

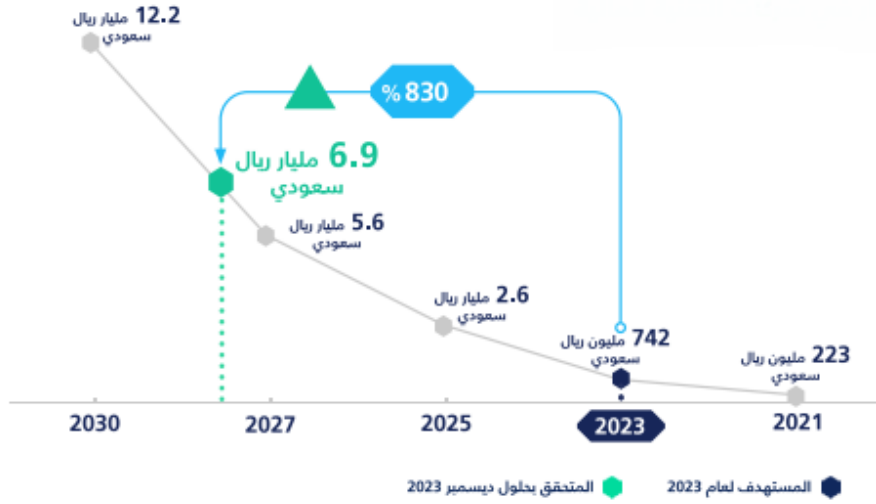
المطلب الثاني: مساهمة التكنولوجيا المالية في الإستثمار والإدخار

مع تطور أدوات التكنولوجيا المالية ظهرت إمكانيات جديدة لإعادة تشكيل منظومة الإستثمار والإدخار، خصوصاً في المجتمعات التي تسعى إلى تنوع اقتصادها وتعزيز الثقافة المالية الرقمية. لذا يركّز هذا المطلب على تحليل مساهمة التكنولوجيا المالية في تنشيط حركة الإستثمار وتوسيع فرص الإدخار من خلال استعراض نماذج التمويل الجماعي، والمستشار الآلي، ومنصات الإقراض والإستثمار، إضافة إلى تحليل الاتجاهات الديمغرافية والجغرافية في البيئة الرقمية السعودية، حيث يهدف هذا الطرح إلى فهم دور التكنولوجيا المالية في تمكين شرائح مختلفة من السكان من الوصول إلى أدوات استثمارية وإدخارية أكثر كفاءة وابتكاراً.

أولاً: مساهمة التكنولوجيا المالية في الإستثمار

أحدثت التكنولوجيا المالية نقلة نوعية في أنماط الإستثمار، حيث أتاحت أدوات جديدة مثل المستشار الآلي، ومنصات أدوات الدين، وتمويل الملكية الجماعية، التي توفر فرصاً استثمارية مرنة وآمنة لمختلف شرائح المجتمع. لم تقتصر فوائد هذه النماذج على التيسير المالي، بل امتدت إلى تعزيز الشمول الاستثماري وتوسيع قاعدة المستثمرين الأفراد والمؤسسات. يسلط هذا العنصر الضوء على تطور قطاع الإستثمارات الرقمية، من حيث عدد المستثمرين، وأنواع الأصول، ومستويات المخاطر، مع تحليل المؤشرات الجغرافية والديمغرافية التي تعكس تطور البيئة الاستثمارية الرقمية في المملكة.

شكل رقم 2-129 قيمة الإستثمار في شركات التكنولوجيا المالية



يعكس الشكل قفزة استثنائية في قيمة الاستثمارات التي ضخّت في شركات التكنولوجيا المالية بالمملكة خلال عام 2023، حيث بلغت 6.9 مليار ريال سعودي، متجاوزة المستهدف المحدد لذلك العام البالغ 742 مليون ريال بنسبة إنجاز ضخمة بلغت 830%. هذا الأداء يشير إلى ازدياد ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في بيئة التقنية المالية السعودية، وهو ما يعد مؤشراً على نضوج السوق وتوافر فرص استثمارية مجزية في هذا القطاع.

ونلاحظ أن هذا الإنجاز تجاوز كذلك المستهدف الموضوع لعام 2027 والبالغ 5.6 مليار ريال، مما يعزز من احتمالية تحقيق هدف عام 2030 والمتمثل في استقطاب استثمارات بقيمة 12.2 مليار ريال قبل الموعد المتوقع. هذا يعكس ليس فقط جاذبية قطاع التقنية المالية كفرصة استثمارية، وإنما أيضاً فاعلية السياسات الحكومية في دعم الابتكار المالي وتوفير أطر تنظيمية تشجع على تدفق رؤوس الأموال.

وإذ توجهنا نحو المنظور الاقتصادي فإن تضاعف الاستثمارات بهذه الوتيرة قد يؤدي إلى تسريع وتيرة الابتكار، وزيادة عدد الشركات الناشئة، وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للمستهلكين، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد رقمي متكامل.

1. إدارة الإستثمارات والإستشارات:

يشمل قطاع إدارة الاستثمار والاستشارات الخاضع لتنظيم هيئة السوق المالية شركات التقنية المالية التي تقدم خدمات المستشار الآلي، والتداول الاجتماعي، والاستشارات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ولمزاولة هذه الشركات لأنشطتها يتعين عليها الحصول على ترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية، أو تصريح تجربة التقنية المالية ضمن مختبر التقنية المالية التابع لهيئة السوق المالية، مع الالتزام الصارم بالقواعد المنظمة للترخيص، ومتطلبات حماية العملاء، وعدم الإفصاح عن المعلومات، وممارسة الأنشطة وفق الأطر النظامية المحددة.

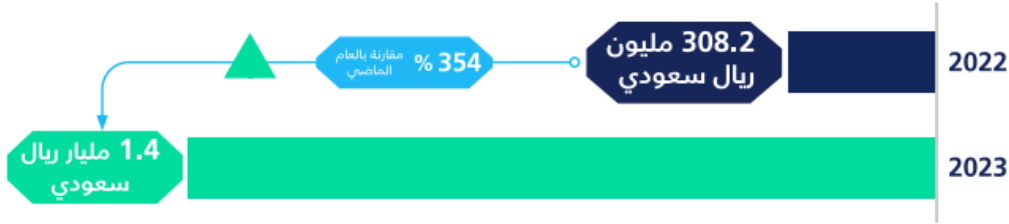
وبنهاية عام 2023، بلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 11 شركة، يتركز نشاط تسع منها على تقديم خدمات المستشار الآلي، بينما تعمل شركة واحدة في مجال التداول الاجتماعي، وأخرى في تقديم الاستشارات باستخدام الذكاء الاصطناعي. ويعد نموذج المستشار الآلي الأكثر انتشارًا بين هذه النماذج، في حين لا تزال النماذج الأخرى في مراحلها الأولى من التطوير (فنتك السعودية، 2024، صفحة 83).

✓ خدمة المستشار الآلي:

المستشار الآلي هو خدمة تتيح للعملاء الحصول على استشارات استثمارية عبر منصة إلكترونية أو تطبيق رقمي، تتعلق بالأوراق المالية أو برامج الاستثمار. وتتيح هذه المنصات كذلك تقديم خدمات إدارة الاستثمارات بطريقة آلية، حيث يمكن للعملاء الاستثمار بشكل تلقائي من خلال المنصة أو التطبيق، مع تفويض إدارة الشركة بمسؤولية إدارة الاستثمارات نيابة عنهم بصورة مستمرة. وتتولى إدارة الشركة التصرف في تلك الأوراق المالية بناء على تقديرها المهني، وذلك ضمن إطار من الشروط والمعايير والالتزامات المتفق عليها مع العملاء بشكل مستمر (فنتك السعودية، 2024، صفحة 83).

أ. حجم ونمو قطاع إدارة الإستثمارات والإستشارات:

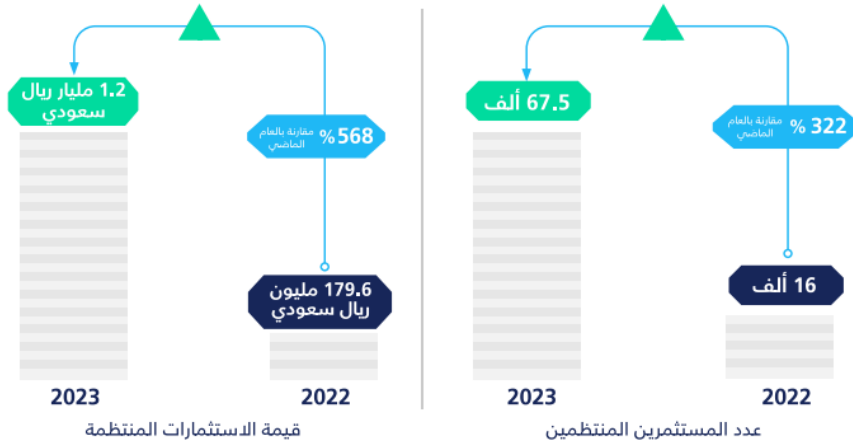
شكل رقم 2-130 الأصول المدارة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبرز هذا الشكل النمو الكبير في قيمة الأصول المدارة عبر خدمة المستشار الآلي بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفعت الأصول المدارة من 308.2 مليون ريال سعودي في عام 2022 إلى 1.4 مليار ريال سعودي في عام 2023، بمعدل نمو بلغ 354%. هذا الارتفاع اللافت يُشير إلى زيادة ثقة المستثمرين في خدمات المستشار الآلي واعتمادهم المتزايد عليها لإدارة أموالهم واستثماراتهم. كما يعكس نجاح هذه الخدمة في جذب رؤوس أموال جديدة، ويُحتمل أن يكون هذا النمو نتيجة لتحسين جودة الخدمات، أو توسع قاعدة المستثمرين، أو زيادة الوعي بأهمية الاستثمار الرقمي في السوق المالية السعودية.

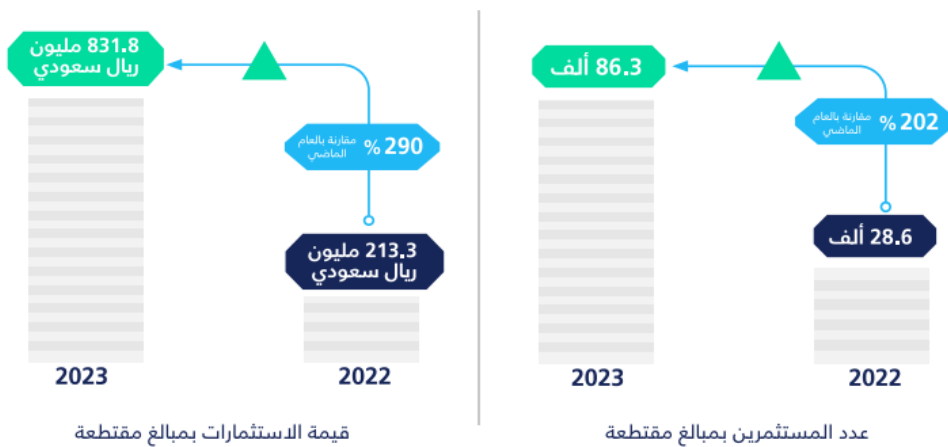
شكل رقم 2-131 عدد المستثمرين المسجلين وإجمالي قيمة الاستثمارات المالية على فترات منتظمة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يتناول هذا الشكل جانبين رئيسيين حيث الجانب الأول هو قيمة الاستثمارات المنتظمة و نلاحظ من خلاله ارتفاع قيمة الاستثمارات العادية التي تتم على فترات منتظمة من 179.6 مليون ريال سعودي في عام 2022 إلى 1.2 مليار ريال سعودي في عام 2023، بمعدل نمو ضخّم بلغ 568%. هذا النمو يعكس تحوُّلاً واضحاً في سلوك المستثمرين نحو الاستثمار المنتظم، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على زيادة الوعي المالي والرغبة في بناء ثروات على المدى الطويل. و الجانب الثاني متمثلاً في عدد المستثمرين المنتظمين والذي بدوره نلاحظ من خلاله ارتفاع عدد المستثمرين المنتظمين من 16 ألف مستثمر في عام 2022 إلى 67.5 ألف مستثمر في عام 2023، بمعدل نمو بلغ 322%. هذا التوسع الكبير في قاعدة المستثمرين المنتظمين يُشير إلى نجاح الحملات التوعوية أو التحفيزية التي تستهدف تعزيز ثقافة الاستثمار المنتظم، كما يعكس زيادة ثقة الأفراد في الحلول الاستثمارية الرقمية.

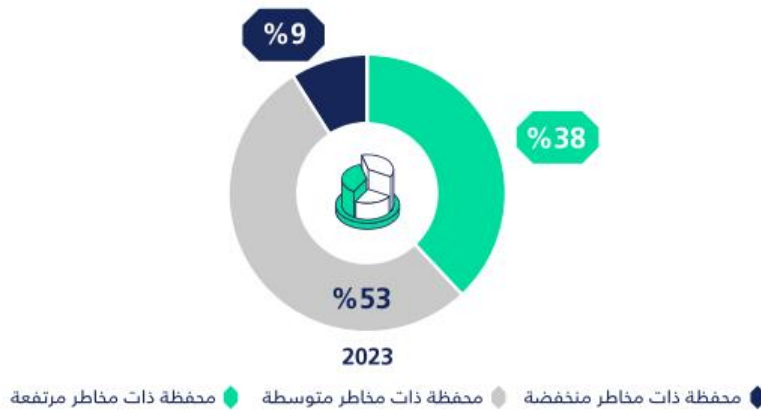
شكل رقم 2-132 عدد المستثمرين المسجلين وإجمالي قيمة الاستثمارات بمبالغ مقتطعة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تطور عدد المستثمرين المسجلين الذين يستثمرون بمبالغ منتظمة، بالإضافة إلى إجمالي قيمة هذه الاستثمارات بين عامي 2022 و2023. حيث ارتفع عدد المستثمرين من 28.6 ألف في 2022 إلى 86.3 ألف في 2023، أي بمعدل نمو 202%. كذلك، زادت قيمة الاستثمارات المنتظمة من 213.3 مليون ريال سعودي في 2022 إلى 831.8 مليون ريال سعودي في 2023، وهو نمو يقارب ثلاثة أضعاف أيضا (290%). هذا النمو الكبير في كل من عدد المستثمرين وقيمة استثماراتهم المنتظمة يعكس تزايد الثقة في الاستثمار المنتظم عبر المستشار الآلي، ويشير إلى تغير إيجابي في سلوك المستثمرين نحو تبني استراتيجيات استثمارية أكثر انضباطا واستدامة.

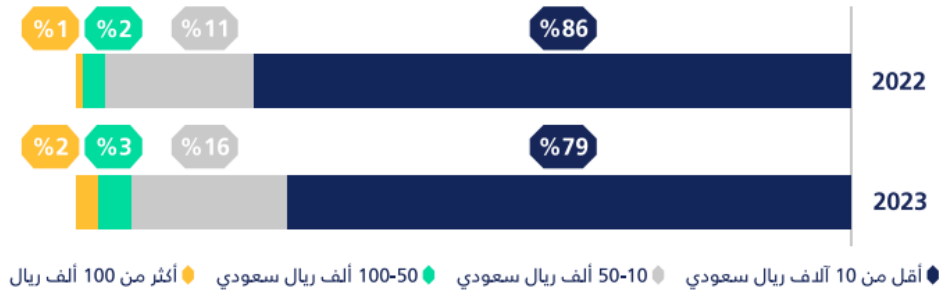
شكل رقم 2-133 مستويات المخاطر المرتبطة بمكونات محافظ المستثمرين الأستثنائيين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل توزيع مستويات المخاطر في محافظ المستثمرين المسجلين لعام 2023. تظهر البيانات أن 53% من المحافظ تتسم بمخاطر متوسطة، بينما 38% منها تحمل مخاطر مرتفعة، و9% فقط ذات مخاطر منخفضة. يشير هذا التوزيع إلى أن غالبية المستثمرين المسجلين يفضلون الاستثمار في محافظ منخفضة المخاطر، مما يعكس سلوكا استثماريا محافظا وحريصا على تقليل التعرض للمخاطر. في الوقت نفسه، هناك نسبة غير قليلة من المستثمرين مستعدة لتحمل مخاطر متوسطة، ما يدل على وجود شريحة لديها استعداد أكبر لتحقيق عوائد أعلى رغم المخاطر.

شكل رقم 2-134 توزيع حجم المحفظة بين المستثمرين الأستثنائيين

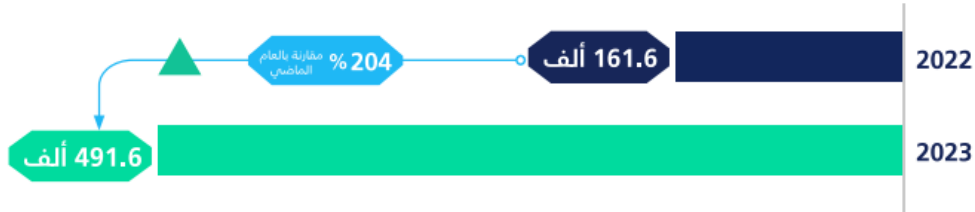


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يستعرض هذا الشكل توزيع المستثمرين المسجلين بحسب حجم محافظهم الاستثمارية لعامي 2022 و2023. في عام 2022، كانت النسبة الأكبر (86%) للمحافظ التي تقل قيمتها عن 10 آلاف ريال، بينما انخفضت هذه النسبة في 2023 إلى 79%. في المقابل، ارتفعت نسبة المحافظ التي تتراوح قيمتها بين 10 آلاف و50 ألف ريال من 11% في 2022 إلى 16% في 2023، كما ارتفعت نسبة فئتي المحافظ التي تتجاوز قيمتها 50 و100 ألف ريال من 2% و1% إلى 3% و2% في 2023 على التوالي. هذا التحول يعكس تطورا في سلوك المستثمرين المسجلين، حيث أصبحوا يميلون إلى زيادة حجم استثماراتهم تدريجيا، ما يدل على تصاعد ثقتهم في الخدمة واستعدادهم لتحمل استثمارات أكبر مع مرور الوقت.

ب. توزيع قطاع إدارة الإستثمارات والإستشارات:

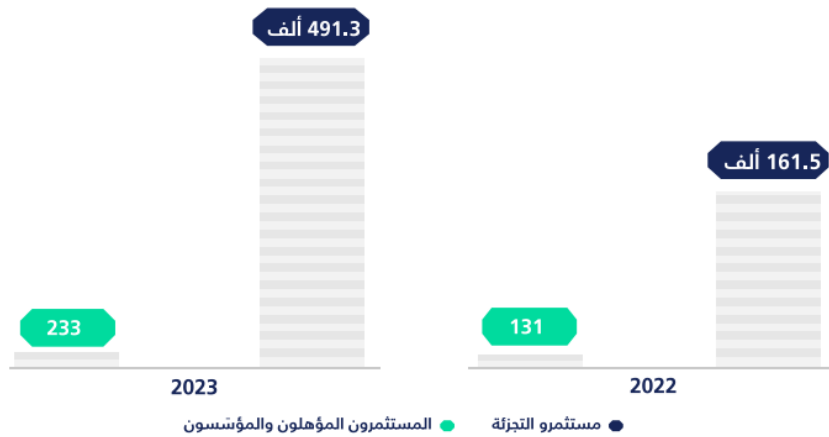
شكل رقم 2-135 عدد المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور عدد المستثمرين المسجلين لخدمة المستشار الآلي بين عامي 2022 و2023. يوضح الشكل أن عدد المستثمرين ارتفع من 161.6 ألف في عام 2022 إلى 491.6 ألف في عام 2023، أي بنسبة نمو كبيرة بلغت 204%. هذا النمو اللافت يشير إلى زيادة الوعي والثقة في خدمات المستشار الآلي، كما يعكس توسع قاعدة المستخدمين بشكل ملحوظ خلال عام واحد فقط، ما يدل على نجاح هذه الخدمة في جذب شرائح جديدة من المستثمرين، ربما نتيجة لتحسن الخدمات المقدمة أو زيادة التوعية بأهميتها.

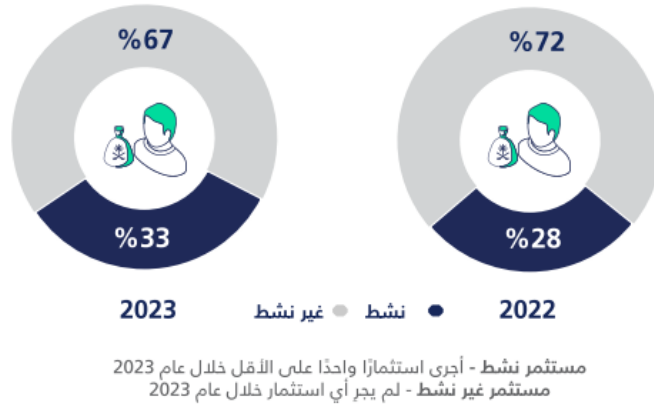
شكل رقم 2-136 أنواع المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تطورا ملحوظا في عدد المستثمرين المستفيدين من خدمة المستشار الآلي خلال عامي 2022 و2023، حيث ارتفع عدد المستثمرين المؤهلين والمؤسسيين من 131 ألفاً في عام 2022 إلى 233 ألفاً في عام 2023، بينما شهد عدد مستثمري التجزئة قفزة كبيرة من 161.5 ألفاً إلى 491.3 ألفاً خلال نفس الفترة. ويبرز هذا النمو اللافت ازدياد إقبال الأفراد على استخدام أدوات الاستثمار الرقمية، مما يشير إلى تصاعد الوعي المالي ورغبة المستثمرين الأفراد في الاستفادة من الحلول التقنية الميسرة. كما يدل ارتفاع أعداد المستخدمين من الفئتين على تنامي الثقة في أدوات الذكاء الاصطناعي والمستشار الآلي كوسيلة فعالة لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، ما يعكس تحوُّلاً تدريجياً في ثقافة الاستثمار نحو نماذج أكثر تطوراً ومرونة.

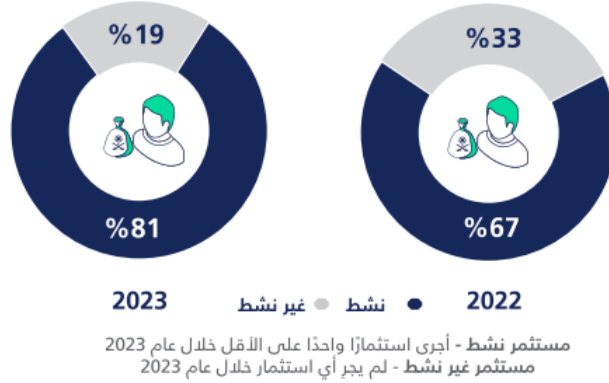
شكل رقم 2-137 توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل مقارنة بين عامي 2022 و2023 في توزيع مستثمري التجزئة بحسب مستوى النشاط. في عام 2022، بلغت نسبة المستثمرين النشطين 28% فقط، بينما ارتفعت هذه النسبة في عام 2023 إلى 33%. في المقابل، انخفضت نسبة غير النشطين من 72% في 2022 إلى 67% في 2023. هذا التحول النسبي يُشير إلى تحسن ملحوظ في مستوى تفاعل مستثمري التجزئة مع خدمة المستشار الآلي، مما قد يعكس زيادة الوعي أو تحسن الخدمات المقدمة، أو ربما تحسن الظروف السوقية التي شجعت المزيد من المستثمرين على النشاط والمشاركة الفعلية.

شكل رقم 2-138 توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم هذا الشكل مقارنة بين عامي 2022 و2023 فيما يخص نشاط المستثمرين المؤهلين والمؤسسين. في عام 2022، كانت نسبة النشطين 67% مقابل 33% لغير النشطين، بينما شهد عام 2023 ارتفاعاً في نسبة النشطين لتصل إلى 81%، وانخفاضاً في نسبة غير النشطين إلى 19%. هذا التغيير يدل على تحول في سلوك هذه الفئة من المستثمرين، إذ أصبح الغالبية العظمى منهم نشطين في استخدام الخدمة، مما يعكس ثقة أكبر واهتماماً متزايداً بالاستفادة من المستشار الآلي، وربما يشير أيضاً إلى فعالية الحملات التسويقية أو التحسينات التقنية التي جذبت هذه الفئة.

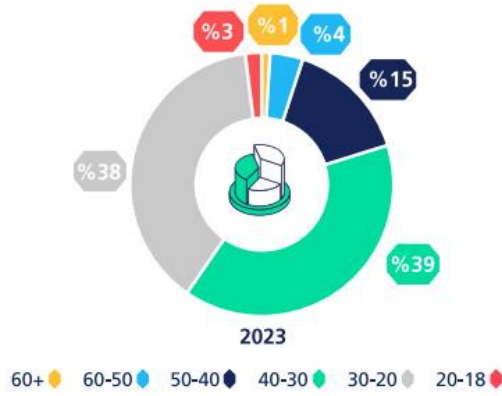
شكل رقم 2-139 توزيع المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يستعرض هذا الشكل التوزيع النسبي للمستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي حسب الجنس خلال عامي 2022 و2023. ويتضح أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر، حيث بلغت نسبتهم 79% في 2022 وانخفضت إلى 75% في 2023، في حين ارتفعت نسبة الإناث من 21% في 2022 إلى 25% في 2023. رغم استمرار هيمنة الذكور على قاعدة المستثمرين، إلا أن هناك تحسناً ملحوظاً في مشاركة الإناث، مما يعكس جهوداً واضحة لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القطاع المالي، وقد يكون نتيجة مبادرات توعوية أو تسهيلات موجهة للنساء.

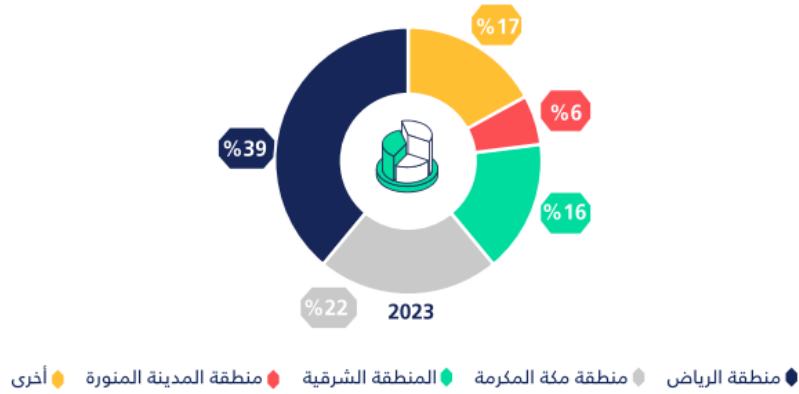
شكل رقم 2-140 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 عامًا هي الأكثر تمثيلاً بين المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي لعام 2023، بنسبة 39%. تليها الفئة العمرية من 20 إلى 30 عامًا بنسبة 38%، ما يشير إلى أن أغلب المستخدمين ينتمون إلى فئات عمرية شابة وفعالة اقتصاديًا. أما الفئات الأكبر سنًا مثل 50 إلى 60 عامًا فتتمثل بـ 4%، بينما الفئة من 60 عامًا فأكثر لا تتجاوز 1%. كما تشكل الفئات الأصغر عمرًا (من 18 إلى 20 عامًا) نسبة 3% فقط، مما يعكس محدودية مشاركة صغار السن وكبار السن في استخدام هذه الخدمة.

شكل رقم 2-141 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل أن أكبر نسبة من المستثمرين المسجلين في خدمة المستشار الآلي خلال عام 2023 جاءت من منطقة الرياض بنسبة 39%، ما يعكس تركز الاهتمام بهذه الخدمة في العاصمة، التي تُعد مركزًا اقتصاديًا وتقنيًا رئيسيًا في المملكة. تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 16%، بينما جاءت منطقة المدينة المنورة بنسبة 17% فقط. أما المناطق الأخرى فقد شكلت ما نسبته 6%، مما يشير إلى انتشار أقل لاستخدام هذه الخدمة خارج المناطق الحضرية الرئيسية.

2. الإستثمارات البديلة:

تمثل الاستثمارات البديلة فئة واسعة من الأصول غير التقليدية التي تخرج عن نطاق الأدوات المالية التقليدية، مثل الأسهم والسندات. وفي إطار منظومة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، ينقسم قطاع الاستثمارات البديلة إلى أربعة نماذج أعمال رئيسية، وهي: منصات توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وتمويل الملكية الجماعية، وطرح أدوات الدين والاستثمار فيها، إضافة إلى استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها. حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم هذه النماذج الأربعة من الأعمال، حيث تخضع جميعها لأطر تنظيمية محددة تهدف إلى تعزيز الشفافية، وحماية المستثمرين، وضمان كفاءة العمليات ضمن قطاع الاستثمارات البديلة المدعوم بالتقنية المالية.

أ. حجم ونمو قطاع الإستثمارات البديلة:

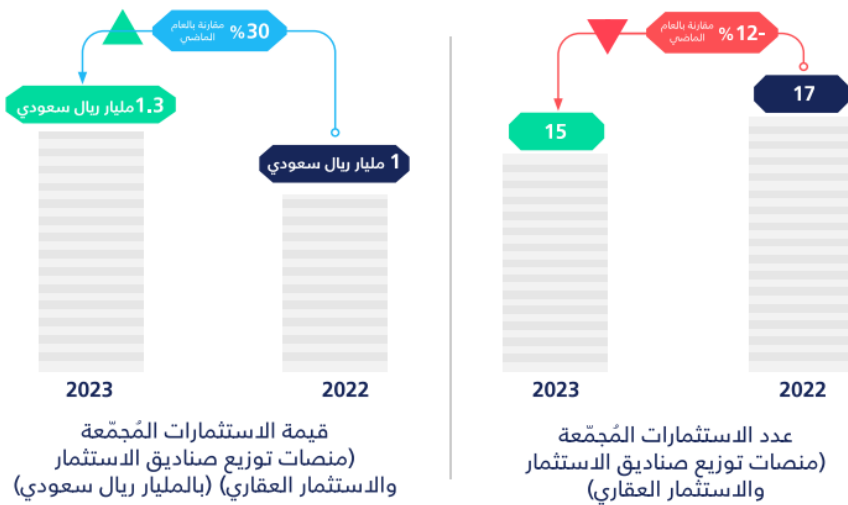
✓ منصات توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري:

هي منصات إلكترونية مخصصة لعرض وتوزيع الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المؤسسية في المملكة، سواء كانت مطروحة طرحًا عامًا أو خاصًا، وذلك وفقًا للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وتعرض هذه الوحدات على مجموعة من المستثمرين (عملاء المنصة) من خلال المنصة المخصصة لهذا الغرض، بحيث تُسجل الوحدات باسم المستثمرين النهائيين (المستفيد النهائي) لدى مدير الصندوق. ويتيح ذلك للمستثمرين ممارسة حقوقهم كمالكي وحدات استثمار، بما يتوافق مع اللوائح التنفيذية ذات الصلة، وذلك من خلال آلية تقنية تضمن الشفافية والكفاءة في تسجيل الملكية وتوزيع الوحدات (فتك السعودية، 2024، صفحة 91).

شكل رقم 2-14 إجمالي عدد وقيمة الاستثمارات المُجمّعة (منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار

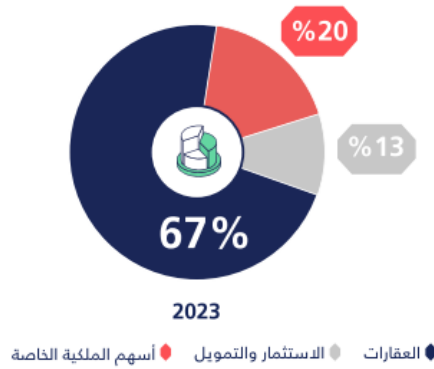
العقاري)



المصدر: (فتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل مقارنة بين عامي 2022 و2023 فيما يتعلق بإجمالي عدد وقيمة الاستثمارات المجمعة من خلال منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري في المملكة العربية السعودية. حيث تظهر البيانات أن قيمة الاستثمارات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 30%، وذلك بأنها ارتفعت من 1 مليار ريال سعودي في عام 2022 إلى 1.3 مليار ريال سعودي في عام 2023، ما يشير إلى تحسن في ثقة المستثمرين وزيادة في حجم التمويلات المجمعة عبر هذه المنصات. في المقابل، انخفض عدد الاستثمارات المجمعة بنسبة 12%، من 17 عملية في عام 2022 إلى 15 عملية في عام 2023. يمكن تفسير هذا التراجع الكمي مقابل نمو القيمة بأن هناك تحولاً نحو استثمارات أكبر حجماً وأعلى قيمة في العام الأخير، مما قد يعكس تركيز المستثمرين على مشاريع نوعية أو ذات عوائد متوقعة أعلى، أو تطور في هيكل أدوات التمويل الجماعي بما يسمح بجمع مبالغ أكبر من خلال عدد أقل من العمليات

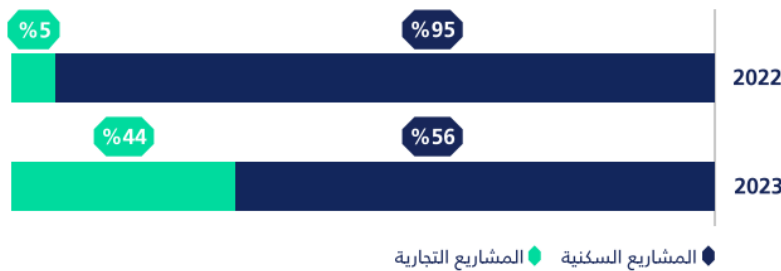
شكل رقم 2-143 أصول الصناديق الاستثمارية الموزعة من خلال المنصات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس هذا الشكل توزيع أصول الصناديق الاستثمارية الموزعة عبر المنصات في عام 2023 حسب نوع الأصل. تمثل العقارات النسبة الأكبر بـ 67%، مما يؤكد استمرار هيمنة قطاع العقار على اهتمامات المستثمرين في هذه المنصات. تأتي أسهم الملكية الخاصة في المرتبة الثانية بنسبة 20%، بينما تمثل الاستثمار و التمويل نسبة 13% فقط. هذا التوزيع يشير إلى تركّز الاستثمارات في الأصول الملموسة ذات الطابع المحافظ مثل العقارات، مقابل اهتمام أقل بالأصول ذات الطابع عالي المخاطر كأسهم الملكية الخاصة، ما يعكس توجهاً نحو تقليل المخاطر أو ربما استجابة لظروف السوق.

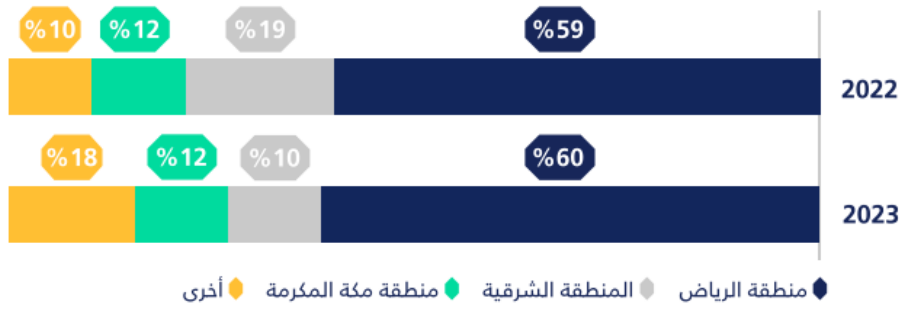
شكل رقم 2-144 توزيع أنواع صناديق الاستثمار العقاري حسب الغرض



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل تحوُّلاً ملحوظاً في الغرض من صناديق الاستثمار العقاري خلال عام واحد. في عام 2022، شكَّلت المشاريع السكنية 95% من الصناديق، بينما لم تتجاوز المشاريع التجارية 5%. لكن في عام 2023، انخفضت المشاريع السكنية إلى 56%، مقابل ارتفاع المشاريع التجارية إلى 44%. يشير هذا التغيير إلى تنوع في توجهات المستثمرين، وقد يكون مرتبطاً بتطورات السوق العقاري، أو بتغيرات في الطلب على الأصول العقارية، حيث بدأ المستثمرون في استهداف الفرص التجارية التي قد تحقق عوائد أعلى أو تنسجم مع الاستراتيجيات التنموية.

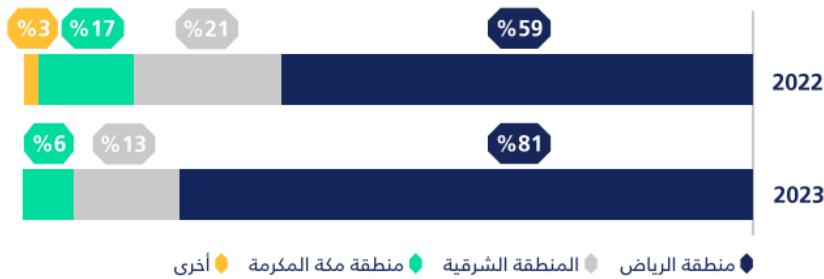
شكل رقم 2-145 توزيع عدد الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع الاستثمارات جغرافياً بين عامي 2022 و2023، حيث حافظت منطقة الرياض على النسبة الأكبر من الاستثمارات بنسبة 59% في 2022 و60% في 2023، مما يعكس مكانة العاصمة كمركز اقتصادي واستثماري رئيسي. كما استقرت نسبة منطقة مكة المكرمة عند 12%، بينما تراجعت استثمارات المنطقة الشرقية من 19% إلى 10%، في مقابل ارتفاع "إستثمارات المناطق الأخرى" من 10% إلى 18%. هذا يشير إلى توسع جغرافي نسبي في توزيع الاستثمارات نحو مناطق جديدة، ما قد يعكس سياسات تنموية تهدف إلى التوزيع المتوازن للاستثمارات أو اكتشاف فرص جديدة خارج المراكز التقليدية.

شكل رقم 2-146 توزيع قيمة الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

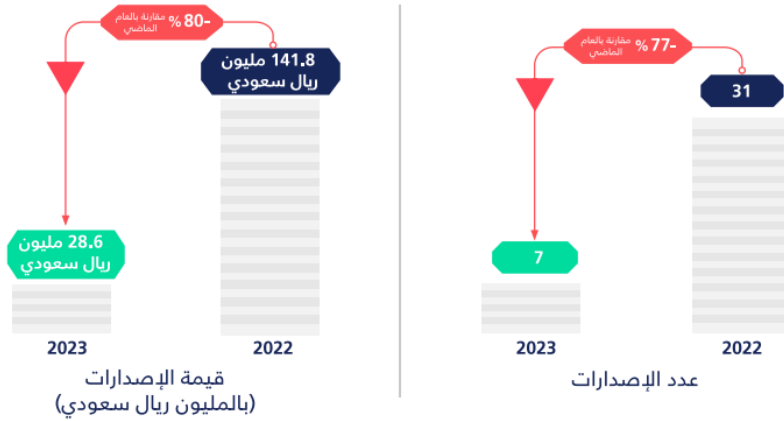
يعرض الشكل تطوُّر توزيع قيمة الاستثمارات المجمّعة من خلال المنصات الاستثمارية وفقاً للموقع الجغرافي بين عامي 2022 و2023. يتّضح من البيانات أن منطقة الرياض قد استحوذت على النصيب الأكبر من القيمة الاستثمارية، حيث

ارتفعت حصتها من 59% في عام 2022 إلى 81% في عام 2023، ما يشير إلى تركيز واضح في تدفقات رؤوس الأموال نحو العاصمة، الأمر الذي قد يعود إلى توافر البنية التحتية الجاذبة، والمشروعات الكبرى ضمن "رؤية السعودية 2030"، بالإضافة إلى البيئة التنظيمية المحفزة. في المقابل، تراجعت نسبة المنطقة الشرقية من 21% إلى 13%، ومنطقة مكة المكرمة من 17% إلى 6%، في حين اختفت فئة المناطق الأخرى في المملكة. هذا التغير يعكس تحولا في الاستراتيجيات الاستثمارية نحو التركز في الرياض، وربما يعكس أيضا تفاوتات في جاهزية المناطق الأخرى لاستقطاب الاستثمارات على مستوى قيمة الإستثمار، على الرغم من احتمال وجود عدد من الاستثمارات موزعة جغرافيا كما رأينا في الشكل السابق. يشير هذا التباين إلى ضرورة دراسة الكفاءة الاقتصادية للعوائد العقارية بين المناطق وأثر السياسات التنموية في إعادة التوازن الجغرافي للاستثمارات.

✓ تمويل الملكية الجماعية:

تتيح منصة تمويل الملكية الجماعية للمستثمرين فرصة المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل حصولهم على حصص ملكية في شكل أسهم. وتقدم هذه الخدمة من خلال بوابة إلكترونية مملوكة للشركة المشغلة للمنصة، والتي تتولى إدارتها والإشراف عليها، بما يضمن تنظيم عملية التمويل وجمع رؤوس الأموال بشكل يتوافق مع الأطر النظامية المعتمدة (فنتك السعودية، 2024، صفحة 99).

شكل رقم 2-147 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين الذين استثمروا بأكثر من استثمار واحد خلال العام

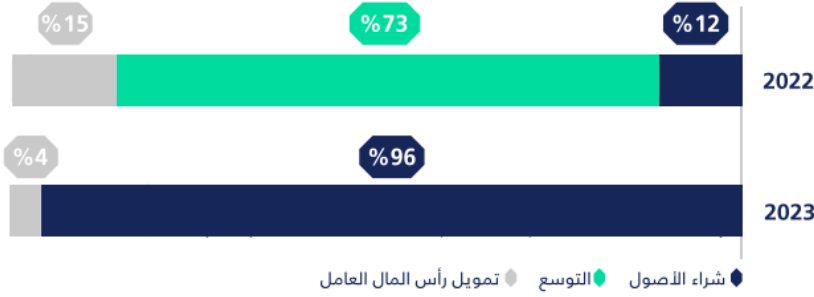


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل مقارنة بين عامي 2022 و2023 لإجمالي عدد المستثمرين المسجلين الذين استثمروا في أكثر من إصدار واحد خلال العام، ويشمل ذلك كلا من عدد الإصدارات وقيمة الإصدارات بالريال السعودي. تشير البيانات إلى انخفاض حاد في كل من عدد وقيمة الإصدارات في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. فقد انخفض عدد الإصدارات بنسبة 77%، من 31 إصدارا في 2022 إلى 7 إصدارات فقط في 2023. وبالمثل، تراجعت قيمة الإصدارات بنسبة 80%، من 141.8 مليون ريال سعودي في 2022 إلى 28.6 مليون ريال سعودي في 2023. يعكس هذا التراجع الكبير في المؤشرين ضعفا ملحوظا في نشاط

المستثمرين المسجلين الذين يقومون بأكثر من استثمار واحد سنويا، وقد يشير ذلك إلى تغيرات في البيئة الاستثمارية أو عوامل اقتصادية أو تنظيمية أثرت على شهية المستثمرين وتوجهاتهم في السوق خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

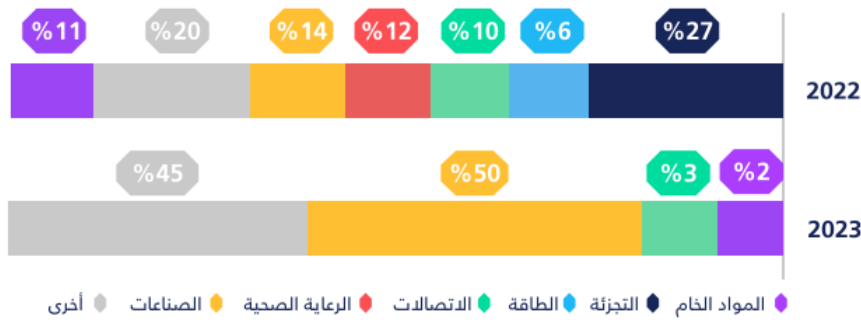
شكل رقم 2-148 باب جمع الاستثمارات (تمويل الملكية الجماعية)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تحولا جوهريا في أسباب جمع الاستثمارات من خلال تمويل الملكية الجماعية بين عامي 2022 و2023. ففي عام 2022، شكّل التوسع السبب الرئيسي لجمع الاستثمارات بنسبة 73%، يليه تمويل رأس المال العامل بنسبة 15%، ثم شراء الأصول بنسبة 12% فقط. أما في عام 2023، فقد تغيرت الصورة بشكل واضح، حيث أصبحت 96% من الاستثمارات موجهة نحو شراء الأصول، بينما تراجع التوسع إلى 4%، ولم تسجّل أي نسبة لتمويل رأس المال العامل. تعكس هذه الأرقام اتجاها استراتيجيا لدى الشركات نحو التركيز على الأصول الملموسة وربما تقليص الإنفاق التشغيلي والتوسعي، وهو ما قد يرتبط بظروف السوق أو تغير أولويات المستثمرين نحو مجالات أكثر أمانا أو عائدا على المدى الطويل.

شكل رقم 2-149 إجمالي مبلغ الاستثمارات في العام حسب القطاع

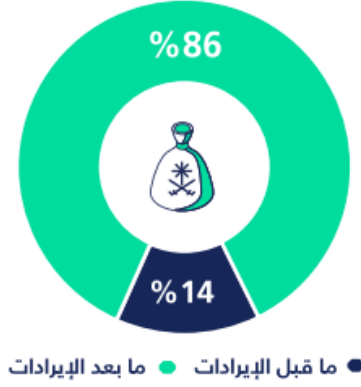


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يستعرض هذا الشكل توزيع إجمالي مبالغ الاستثمار في العام حسب القطاعات (بالريال السعودي) لعامي 2022 و2023. في عام 2022، كان قطاع التجزئة هو الأكبر بنسبة 27%، يليه القطاعات الأخرى (20%)، ثم الصناعات (14%)، والرعاية الصحية (12%)، والمواد الخام (11%)، و الاتصالات (10%)، و قطاع الطاقة (6%). أما في 2023، فقد شهد قطاع الصناعات قفزة كبيرة ليشكل 50% من إجمالي الاستثمارات، يليه القطاعات الأخرى بنسبة 45%، بينما تراجع مساهمة القطاعات الأخرى بشكل ملحوظ مثل المواد الخام (2%) و الاتصالات (3%) و اختفاء باقي القطاعات. يشير هذا التحول

إلى تركيز الاستثمارات بشكل واضح على قطاعي الصناعات والقطاعات الغير مصنفة في 2023، مع تراجع ملحوظ في القطاعات التي كانت مستفيدة من الاستثمارات اختفاء بعضها.

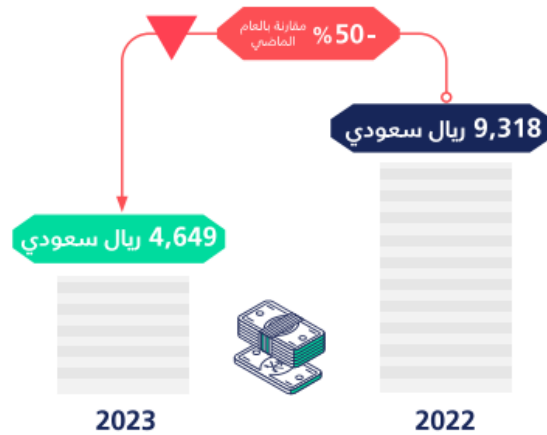
شكل رقم 2-150 إجمالي عدد الشركات الساعية إلى الاستثمار حسب المرحلة التشغيلية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل توزيع عدد الشركات الصناعية التي تم الاستثمار فيها حسب المرحلة التشغيلية. يتضح أن النسبة الأكبر من الاستثمارات (86%) ذهبت إلى شركات ما قبل الإيرادات، بينما حصلت الشركات التي تجاوزت هذه المرحلة على 14% فقط من الاستثمارات. يدل ذلك على توجه المستثمرين نحو الشركات الناشئة في المراحل المبكرة التي لم تحقق إيرادات بعد، وهو ما يعكس رغبة في اقتناص فرص النمو العالية رغم ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذه المرحلة.

شكل رقم 2-151 متوسط مبلغ الاستثمار لكل مستثمر في السنة

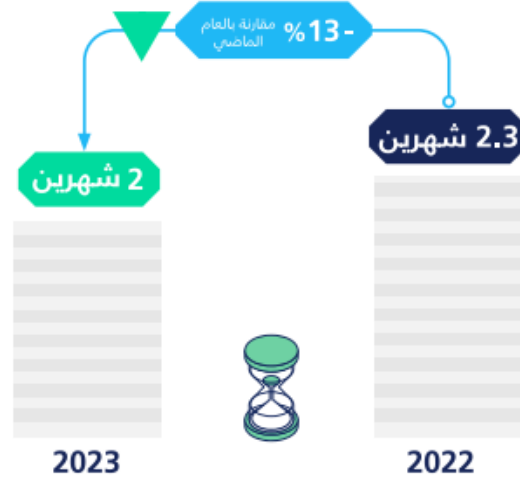


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل انخفاضا ملحوظا في متوسط مبلغ الاستثمار لكل مستثمر في العام 2023 مقارنة بعام 2022. فقد بلغ متوسط الاستثمار للفرد 4,649 ريال سعودي في 2023، مقابل 9,318 ريال سعودي في 2022، أي بانخفاض نسبته 50%. يعكس هذا التراجع الحاد تغيرا في سلوك المستثمرين، حيث أصبحوا أكثر تحفظا في ضخ رؤوس أموالهم عبر منصات تمويل

الملكية الجماعية، وهو ما قد يرتبط بعوامل اقتصادية أو تغيرات في ثقة المستثمرين أو جاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة خلال 2023 مقارنة بالعام السابق.

شكل رقم 2-152 متوسط فترة الطرح في منصات تمويل الملكية الجماعية



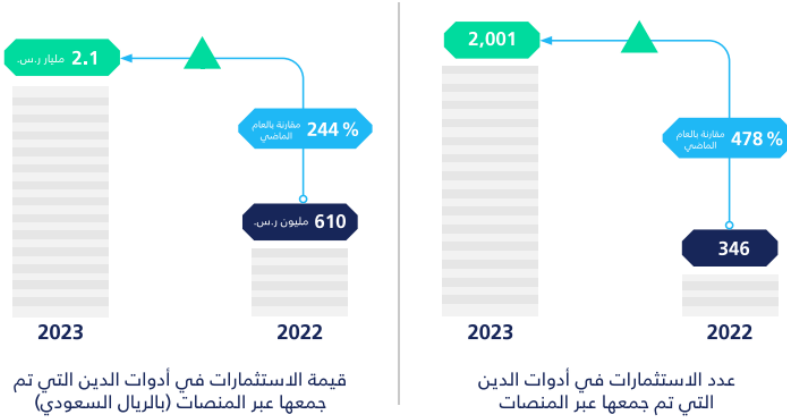
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل انخفاض متوسط فترة الطرح في منصات تمويل الملكية الجماعية من 2.3 شهر في 2022 إلى شهرين فقط في 2023، أي بتراجع نسبته 13%. يشير هذا الانخفاض إلى تحسن في كفاءة العمليات على المنصات، حيث أصبحت الشركات قادرة على إغلاق جولات التمويل بشكل أسرع. قد يعود ذلك إلى تطور آليات العمل على المنصات أو زيادة جاهزية الشركات أو تفاعل المستثمرين بشكل أسرع مع الفرص الاستثمارية.

✓ طرح أدوات الدين والاستثمار فيها:

تقدم شركات التقنية المالية منصات مخصصة لطرح أدوات الدين والاستثمار فيها، تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها. ويتم ذلك من خلال تنظيم عملية طرح صكوك على المستثمرين المسجلين في المنصة، حيث تتولى الشركة المشغلة للمنصة ترتيب الطرح وتوفيره بطريقة إلكترونية تضمن الكفاءة والامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة (فنتك السعودية، 2024، صفحة 107).

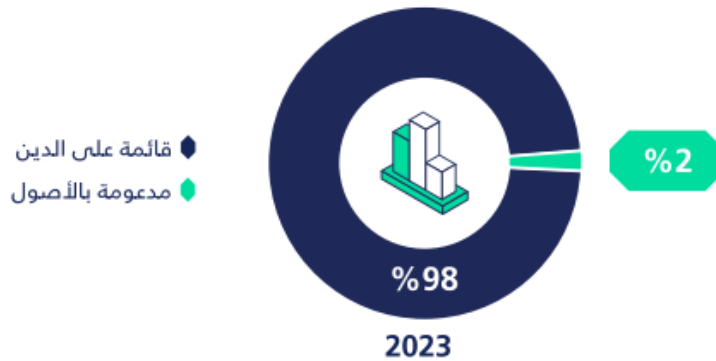
شكل رقم 2-153 إجمالي عدد وقيمة الاستثمارات في أدوات الدين التي تم جمعها عبر المنصات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل نمو استثنائيا في كل من عدد وقيمة الاستثمارات في أدوات الدين التي تم جمعها عبر المنصات بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات من 610 مليون ريال سعودي في عام 2022 إلى 2.1 مليار ريال سعودي في عام 2023، أي بزيادة قدرت نسبتها 244%. أما من حيث عدد الاستثمارات، فقد شهدت المنصات ارتفاعا حادا من 346 استثمارا في 2022 إلى 2,001 استثمار في 2023، ما يمثل نموا بنسبة 478%. تعكس هذه الأرقام توسعا كبيرا في نشاط منصات أدوات الدين، سواء من حيث حجم رؤوس الأموال المجتذبة أو من حيث عدد العمليات الاستثمارية المنفذة. ويشير هذا النمو إلى زيادة ثقة المستثمرين في أدوات الدين كخيار تمويلي واستثماري، بالإضافة إلى فعالية المنصات الرقمية في جذب شرائح أوسع من المستثمرين وتسهيل عمليات الاستثمار، مما يعزز من تطور السوق المالية السعودية وتنوع أدواتها الاستثمارية.

شكل رقم 2-154 إجمالي عدد الإصدارات حسب نوع أدوات الدين

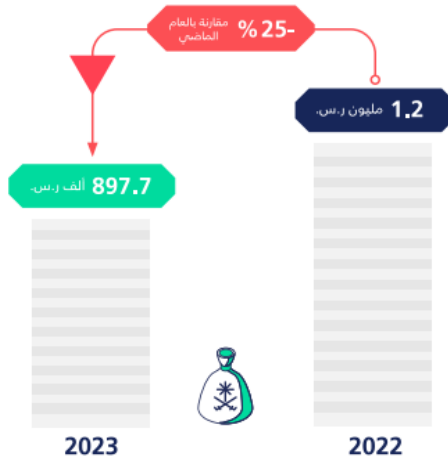


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل التوزيع النسبي لإجمالي عدد الإصدارات حسب نوع أدوات الدين في عام 2023. حيث يتضح أن الأدوات القائمة على الدين تستحوذ على الغالبية العظمى من الإصدارات بنسبة 98%، في حين تمثل الأدوات المدعومة بالأصول

نسبة ضئيلة لا تتجاوز 2%. يشير هذا التوزيع إلى تفضيل واضح في السوق للأدوات القائمة على الدين، ربما بسبب بساطتها أو وضوح شروطها أو سهولة تداولها مقارنة بالأدوات المدعومة بالأصول، والتي قد تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا أو تحمل مخاطر مختلفة. كما يعكس هذا التوجه محدودية التنوع في أنواع أدوات الدين المطروحة عبر المنصات، ما قد يمثل فرصة مستقبلية لتطوير منتجات مالية أكثر تنوعا تلبي احتياجات شرائح أوسع من المستثمرين.

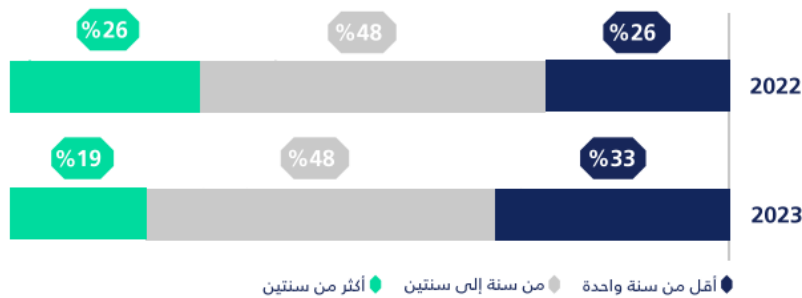
شكل رقم 2-155 متوسط حجم صفقات الاستثمار في أدوات الدين عبر المنصات (بالريال السعودي)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تطورا متوسط الحجم لصفقات الاستثمار في أدوات الدين عبر المنصات بالريال السعودي بين عامي 2022 و2023. فقد انخفض متوسط حجم الصفقات من 1.2 مليون ريال في 2022 إلى 897.7 ألف ريال في 2023، أي بنسبة تراجع بلغت 25%. حيث يعكس هذا الانخفاض توجهها نحو صفقات أصغر حجما، ما قد يدل على دخول عدد أكبر من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات الصغيرة إلى السوق، أو على تنوع الاستثمارات على عدد أكبر من الإصدارات بدلا من تركيز رؤوس الأموال في صفقات كبيرة. كما قد يشير إلى زيادة في عدد الإصدارات ذات القيمة المنخفضة، وهو الأمر الذي يعزز من سيولة السوق ويزيد من فرص المشاركة، لكنه قد يتطلب في الوقت نفسه تطوير آليات إدارة المخاطر ومتابعة الأداء لضمان استدامة النمو في هذا القطاع.

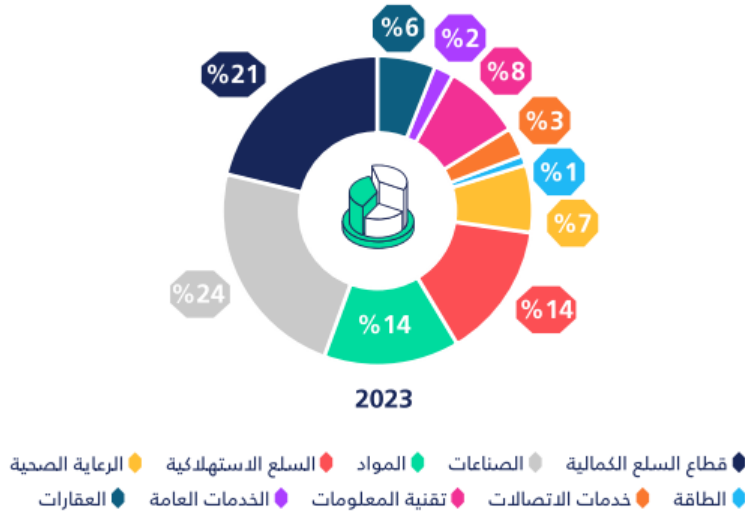
شكل رقم 2-156 توزيع أدوات الدين حسب فترة استحقاقها على المنصات



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع أدوات الدين حسب فترة استحقاقها على المنصات للعامين 2022 و2023. ويتضح أن النسبة الأكبر من أدوات الدين في كلا العامين تتركز في فترة استحقاق تتراوح من سنة إلى سنتين، حيث بلغت 48% في كل من 2022 و2023. أما الأدوات ذات فترة الاستحقاق الأقل من سنة فقد ارتفعت نسبتها من 26% في 2022 إلى 33% في 2023، ما يشير إلى تزايد الإقبال على الأدوات القصيرة الأجل، ربما نتيجة لرغبة المستثمرين في تقليل المخاطر المرتبطة بفترة الاستثمار الطويلة أو الاستفادة من السيولة السريعة. في المقابل، انخفضت نسبة الأدوات ذات فترة الاستحقاق الأطول من سنتين من 26% في 2022 إلى 19% في 2023، مما يعكس تحفظاً أكبر لدى المستثمرين تجاه الالتزامات طويلة الأجل. هذا التوزيع يعكس توجه السوق نحو المرونة وتقليل المخاطر، مع تفضيل واضح للأدوات متوسطة وقصيرة الأجل.

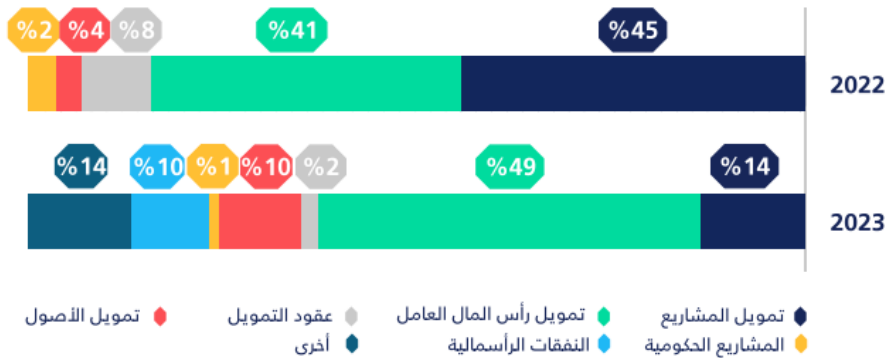
شكل رقم 2-157 حجم الأموال المجمعة عبر القطاعات المصدرة



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل حجم الأموال المجمعة عبر القطاعات المصدرة في عام 2023. يتضح أن قطاع الصناعات يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة 24%، يليه قطاع السلع الكمالية بنسبة 21%، ثم قطاعي المواد والسلع الاستهلاكية بنسبة 14% لكل منهما. أما القطاعات الأخرى مثل تقنية المعلومات (8%)، الرعاية الصحية (7%)، العقارات (6%)، خدمات الاتصالات (3%)، والخدمات العامة (2%)، فقد حصلت على نسب أقل من حجم الأموال المجمعة. يعكس هذا التوزيع تنوعاً في القطاعات المستفيدة من أدوات الدين، مع تركيز واضح على القطاعات الحيوية مثل السلع الاستهلاكية و الكمالية والصناعات، ما يدل على ثقة المستثمرين في استقرار وعائدية هذه القطاعات. كما يشير إلى وجود فرص نمو في القطاعات الأقل تمثيلاً، والتي قد تستقطب مزيداً من الاستثمارات في المستقبل مع تطور السوق وتنوع المنتجات المالية.

شكل رقم 2-158 غرض الحصول على التمويل



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك تغيرات في الأغراض الرئيسية للحصول على التمويل عبر منصات أدوات الدين بين عامي 2022 و2023. في عام 2022، كان تمويل المشاريع يمثل الغرض الأكبر بنسبة 45%، يليه تمويل رأس المال العامل بنسبة 41%. بينما توزعت باقي الأغراض بنسب أقل مثل عقود التمويل (8%)، تمويل الأصول (4%)، المشاريع الحكومية (2%). أما في عام 2023، فقد حدث تحول ملحوظ، حيث تصدر تمويل رأس المال العامل بنسبة 49%، بينما تراجع تمويل المشاريع إلى 14% فقط. كما ارتفعت نسب تمويل الأصول (10%)، و انخفاض المشاريع الحكومية (1%)، عقود التمويل (2%)، مع ظهور فئة النفقات الرأسمالية (10%) وبعض الفئات الأخرى مجمعة بنسبة 14%. تعكس هذه التغيرات تحولا في أولويات الشركات والمستفيدين من أدوات الدين، حيث أصبح التركيز أكبر على تمويل رأس المال العامل، ما قد يشير إلى رغبة الشركات في تعزيز السيولة التشغيلية وتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل، مقابل تراجع الاهتمام بتمويل المشاريع الجديدة. كما يعكس التنوع المتزايد في الأغراض تحسنا في وعي الشركات بمرونة أدوات الدين واستخداماتها المختلفة.

شكل رقم 2-159 متوسط فترة الطرح (بالأيام) في منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل تطور متوسط فترة الطرح في منصات أدوات الدين والاستثمار فيها بين عامي 2022 و2023. حيث بلغ متوسط فترة الطرح 3 أيام في عام 2022، وارتفع إلى 4 أيام في عام 2023، أي بزيادة قدرها 30%. يشير هذا الارتفاع إلى أن عمليات الطرح أصبحت تستغرق وقتا أطول نسبيا لإغلاقها، ما قد يعكس زيادة في حجم وعدد الإصدارات أو تعقيد العمليات الإجرائية، أو ربما تطلب المستثمرين وقتا أطول لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ورغم أن هذه الزيادة لا تبدو كبيرة

من الناحية الزمنية، إلا أنها قد تشير إلى حاجة المنصات لتعزيز الكفاءة التشغيلية أو تطوير آليات تسويقية أكثر فعالية لتسريع عمليات الطرح وجذب المستثمرين بشكل أسرع.

ب. توزيع قطاع الإستثمارات البديلة:

✓ منصات توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري:

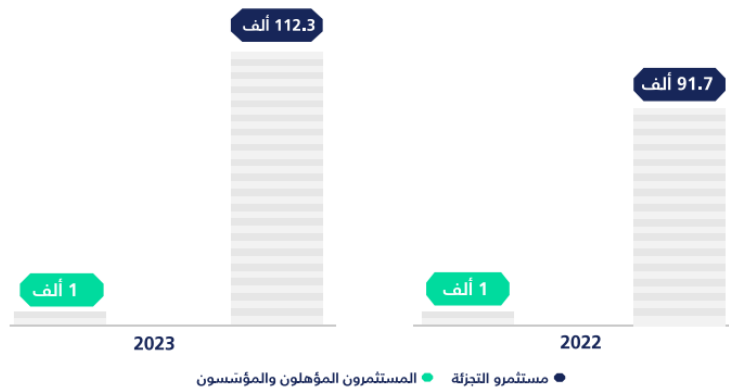
شكل رقم 2-160 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين على منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تطور إجمالي عدد المستثمرين المسجلين على منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري بين عامي 2022 و2023. يتضح من البيانات أن عدد المستثمرين ارتفع من 92.7 ألف في عام 2022 إلى 113.3 ألف في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 22%. هذا النمو الملحوظ يعكس زيادة ثقة المستثمرين في هذه المنصات الرقمية وتوسع قاعدة المستخدمين، ما قد يكون نتيجة لتحسن الخدمات الرقمية، أو زيادة الوعي الاستثماري، أو التسهيلات التنظيمية التي شجعت المزيد من الأفراد والمؤسسات على الانخراط في الاستثمار عبر هذه القنوات الحديثة. كما يشير هذا الاتجاه إلى تطور السوق المالية السعودية نحو مزيد من الشمول المالي واعتماد الحلول الاستثمارية الرقمية.

شكل رقم 2-161 أنواع المستثمرين على منصات توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري

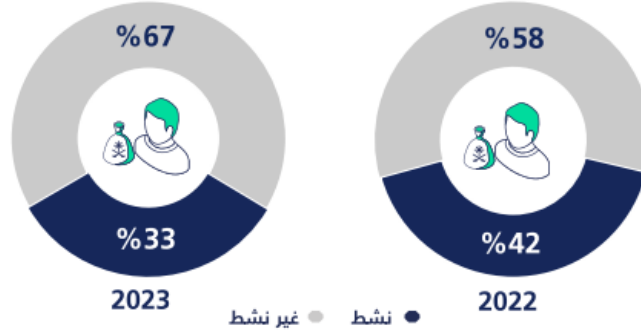


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نلاحظ من خلال الشكل توزيع المستثمرين المسجلين على المنصات حسب نوعهم في عامي 2022 و2023. و نلاحظ أن مستثمرين التجزئة يشكلون الغالبية العظمى، حيث بلغ عددهم 91.7 ألف في 2022 وارتفع إلى 112.3 ألف في 2023. في المقابل، بقي عدد المستثمري المؤهلين والمؤسسين ثابتا عند 1 ألف فقط في كلا العامين. هذا التوزيع يوضح أن منصات

توزيع صناديق الاستثمار والاستثمار العقاري لا تزال تركز بشكل أساسي على مستثمرين التجزئة، بينما لا تزال مشاركة المستثمري المؤهلين والمؤسسين محدودة للغاية. وقد يشير ذلك إلى وجود عوائق أو تحديات تحول دون دخول الأفراد الكبار في المجال إلى هذا النوع من الاستثمارات، مثل المتطلبات التنظيمية.

شكل رقم 2-162 توزيع مستثمري التجزئة المسجلين حسب مستوى النشاط

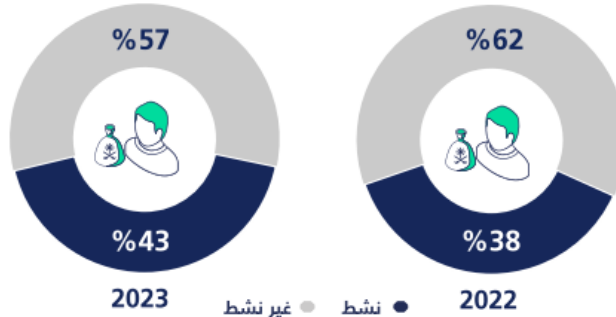


مستثمر نشط - أجرى استثمارًا واحدًا على الأقل خلال عام 2023
مستثمر غير نشط - لم يجر أي استثمار خلال عام 2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل تطور توزيع مستثمري التجزئة المسجلين في المنصات حسب مستوى النشاط بين عامي 2022 و2023. في عام 2022، بلغت نسبة المستثمرين النشطين 42% مقابل 58% لغير النشطين. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة النشطين إلى 33% وارتفعت نسبة غير النشطين إلى 67%. هذا التغيير يشير إلى تراجع في مستوى النشاط بين مستثمري التجزئة، حيث أصبح غالبية المستثمرين غير نشطين. قد يعبر هذا الانخفاض عن عدة عوامل، مثل تقلبات السوق أو ضعف الحوافز أو محدودية التوعية الاستثمارية، مما يستدعي من الجهات المعنية دراسة الأسباب ووضع استراتيجيات لزيادة تفعيل هذه الشريحة من المستثمرين.

شكل رقم 2-163 توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين المسجلين حسب مستوى النشاط



مستثمر نشط - أجرى استثمارًا واحدًا على الأقل خلال عام 2023
مستثمر غير نشط - لم يجر أي استثمار خلال عام 2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين المسجلين حسب مستوى النشاط خلال نفس الفترة. في عام 2022، بلغت نسبة النشطين 38% مقابل 62% لغير النشطين، بينما ارتفعت نسبة النشطين في عام 2023 إلى 43% وانخفضت نسبة غير النشطين إلى 57%. يُظهر هذا التغير تحسناً في مستوى النشاط بين المستثمرين المؤهلين والمؤسسين، حيث ارتفعت نسبة النشطين بمقدار 5%. يعكس هذا التحسن زيادة اهتمام هذه الفئة بالاستثمار عبر المنصات، وربما يدل على فعالية السياسات أو المنتجات الموجهة لهم.

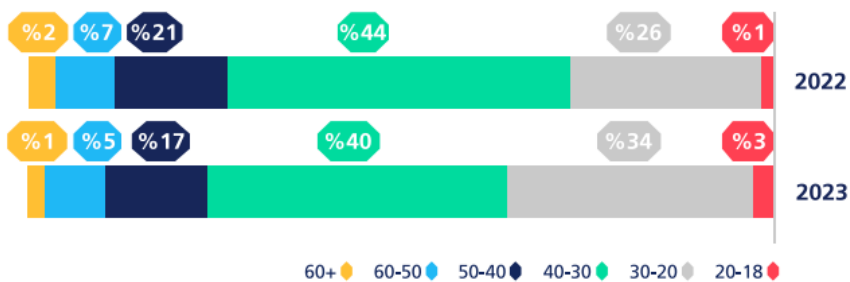
شكل رقم 2-164 توزيع المستثمرين المسجلين على المنصات حسب الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يستعرض الشكل التوزيع النسبي للمستثمرين المسجلين على المنصات حسب الجنس. ففي عام 2022، بلغت نسبة الذكور 83% مقابل 17% للإناث، بينما في عام 2023 انخفضت نسبة الذكور إلى 80% وارتفعت نسبة الإناث إلى 20%. على الرغم من استمرار هيمنة الذكور على قاعدة المستثمرين، إلا أن هناك تحسناً ملحوظاً في مشاركة الإناث، حيث زادت حصتهن بثلاث نقاط مئوية خلال عام واحد. يعكس هذا التحول جهود التمكين المالي للمرأة وزيادة الوعي بأهمية مشاركة النساء في الاستثمار، كما يشير إلى فرص واعدة لمزيد من النمو في مشاركة الإناث مستقبلاً مع استمرار برامج التوعية والدعم.

شكل رقم 2-165 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية

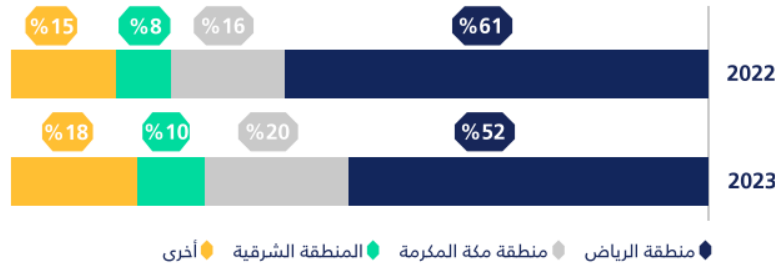


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية لعامي 2022 و2023. ويتبين أن الفئة العمرية 40-30 سنة هي الأكثر تمثيلاً في كلا العامين، حيث شكلت 44% في 2022 و40% في 2023، تليها الفئة العمرية 30-20 سنة بنسبة 26% في 2022 و34% في 2023، ما يشير إلى أن الفئات المتوسطة العمر هي الأكثر نشاطاً في التسجيل على المنصات الاستثمارية.

أما الفئات الأخرى فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً في 2023، حيث ارتفعت نسبة فئة 18-20 سنة من 1% إلى 3%، بينما انخفضت فئة +60 من 2% في 2022 إلى 1% في 2023. أما الفئات الأخرى (40-50 و50-60) فقد انخفضت نسبتها في 2023 مقارنة بـ2022، مما يعكس توجهها أكبر للفئات الشابة والمتوسطة نحو الاستثمار الرقمي، بينما يقل إقبال الفئات الأكبر سناً على هذه المنصات. هذا التوزيع يعكس أهمية استهداف الفئات الشابة ببرامج توعوية وتحفيزية لتعزيز مشاركتهم في السوق المالي الرقمي.

شكل رقم 2-166 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين الشكل التوزيع الجغرافي للمستثمرين المسجلين على المنصات الاستثمارية لعامي 2022 و2023. في عام 2022، كانت النسبة الأكبر من المستثمرين في منطقة الرياض بنسبة 61%، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 16%، والمنطقة الشرقية بنسبة 8%، بينما شكلت المناطق الأخرى من المملكة 15%. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة منطقة الرياض إلى 52%، وارتفعت نسبة منطقة مكة المكرمة إلى 20% والمنطقة الشرقية إلى 10%، كما ارتفعت نسبة المناطق الأخرى إلى 18%. يشير هذا التحول إلى توسع قاعدة المستثمرين جغرافياً، حيث لم تعد منطقة الرياض تهيمن على النسبة الأكبر كما في السابق، بل بدأت مناطق أخرى تشهد نمواً ملحوظاً في عدد المستثمرين. هذا يعكس نجاح جهود التوعية والتوسع الجغرافي للمنصات الاستثمارية، ويؤكد أهمية مواصلة العمل على تعزيز الشمول المالي في جميع مناطق المملكة.

✓ تمويل الملكية الجماعية:

شكل رقم 2-167 عدد المستثمرين في تمويل الملكية الجماعية

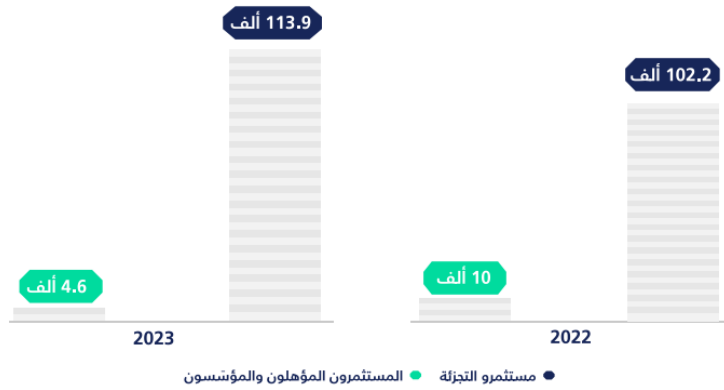


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل اتجاهاً تصاعدياً واضحاً في عدد المستثمرين المنخرطين في تمويل الملكية الجماعية، حيث تشير البيانات إلى زيادة من 112.2 ألف مستثمر في عام 2022 إلى 118.5 ألف في عام 2023. هذا النمو، الذي يقارب 6%، يعكس ديناميكية

إيجابية في تبني هذا النموذج التمويلي كخيار استثماري. يمكن تفسير هذا التوسع في قاعدة المستثمرين بعوامل متعددة، بما في ذلك تزايد الوعي بفرص الاستثمار البديلة، الانتشار المتزايد للمنصات الرقمية التي تسهل عمليات التمويل الجماعي، وإمكانية الوصول إلى مشاريع استثمارية متنوعة وجذابة لفئات أوسع من المستثمرين. علاوة على ذلك، قد تكون التغيرات التنظيمية الداعمة أو الأداء الجيد للمشاريع الممولة جماعياً قد ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب المزيد منهم إلى هذا القطاع الناشئ.

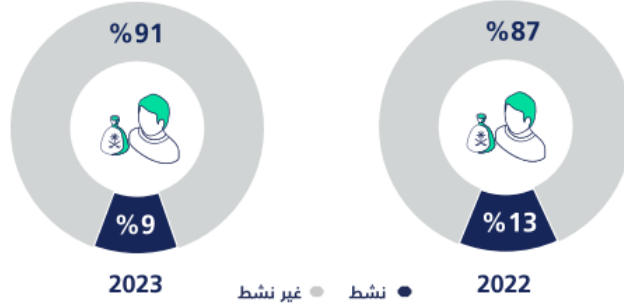
شكل رقم 2-168 نوع المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع المستثمرين في منصات تمويل الملكية الجماعية بحسب نوعهم خلال عامي 2022 و2023، بين مستثمري التجزئة من جهة، والمستثمرين المؤهلين والمؤسسات من جهة أخرى. وقد بلغ عدد مستثمري التجزئة 102.2 ألف مستثمر في عام 2022، وارتفع إلى 113.9 ألف في عام 2023، مسجلاً نمواً ملحوظاً يعكس تزايد إقبال الأفراد على الاستثمار في هذا النمط من التمويل البديل. في المقابل، انخفض عدد المستثمرين المؤهلين والمؤسسات من 10 آلاف إلى 4.6 آلاف خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى تراجع مشاركة الكيانات الكبيرة والمتخصصة، ربما بسبب سياسات تقييم المخاطر أو توجه هذه الفئة نحو قنوات استثمارية أخرى. ويعكس هذا التحول تزايد الطابع الشعبي لتمويل الملكية الجماعية، ما قد يخلق فرصاً أوسع للنمو، لكنه يتطلب في الوقت ذاته تعزيز الأنظمة التنظيمية لحماية المستثمرين الأفراد.

شكل رقم 2-169 توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط

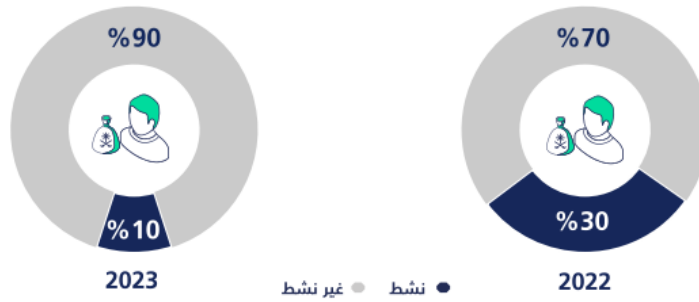


مستثمر نشط - أجرى استثمارًا واحدًا على الأقل خلال عام 2023
مستثمر غير نشط - لم يجر أي استثمار خلال عام 2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يظهر الشكل مدى نشاط مستثمري التجزئة في منصات تمويل الملكية الجماعية خلال عامي 2022 و2023. ففي عام 2022، كانت نسبة المستثمرين النشطين - أي الذين قاموا فعليًا بإجراء استثمارات - لا تتجاوز 13% من إجمالي مستثمري التجزئة، مقابل 87% من المستثمرين غير النشطين. وفي عام 2023، انخفضت نسبة النشطين إلى 9% فقط، بينما ارتفعت نسبة غير النشطين إلى 91%. ويُعد هذا التراجع في النشاط مؤشرًا على وجود فجوة بين التسجيل والمشاركة الفعلية، وهو ما قد يعكس تحديات في جذب المستثمرين للمشاركة المستمرة، مثل محدودية الفرص الجذابة أو نقص الوعي الاستثماري الكافي. كما أن هذه البيانات تطرح تساؤلات مهمة حول فعالية المنصات في تحويل المستخدمين المسجلين إلى مستثمرين فاعلين، ما يستدعي مراجعة استراتيجيات التفاعل والتثقيف المالي في هذا القطاع.

شكل رقم 2-170 توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط



مستثمر نشط - أجرى استثمارًا واحدًا على الأقل خلال عام 2023
مستثمر غير نشط - لم يجر أي استثمار خلال عام 2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعكس الشكل تطور مستوى نشاط المستثمرين المؤهلين والمؤسسات في تمويل الملكية الجماعية خلال عامي 2022 و2023. وتظهر البيانات تراجعًا واضحًا في نسبة المستثمرين النشطين، حيث انخفضت من 30% في عام 2022 إلى 10% فقط في عام 2023، يقابلها ارتفاع في نسبة غير النشطين من 70% إلى 90%. ويشير هذا التغيير إلى انخفاض ملحوظ في مشاركة

هذه الفئة من المستثمرين في العمليات الاستثمارية، رغم احتفاظهم بصفة التسجيل. قد يعود هذا التراجع إلى أسباب عدة، منها تغير أولويات الاستثمار، أو تقييم سلبي للعوائد والمخاطر، أو تغيرات تنظيمية أثرت على جاذبية السوق. ويعد هذا الاتجاه مقلقا بالنظر إلى أن المستثمرين المؤهلين والمؤسسين يمثلون عادة مصدرا مستقرا للتمويل طويل الأجل، كما أن نشاطهم يسهم في تعزيز الثقة بالسوق ورفع كفاءته. بالتالي، فإن تراجع مشاركتهم قد يشكل تحديا أمام استدامة النمو في منصات التمويل الجماعي، ويدعو إلى مراجعة السياسات المعتمدة لاستقطاب هذه الفئة وتحفيزها على العودة للنشاط.

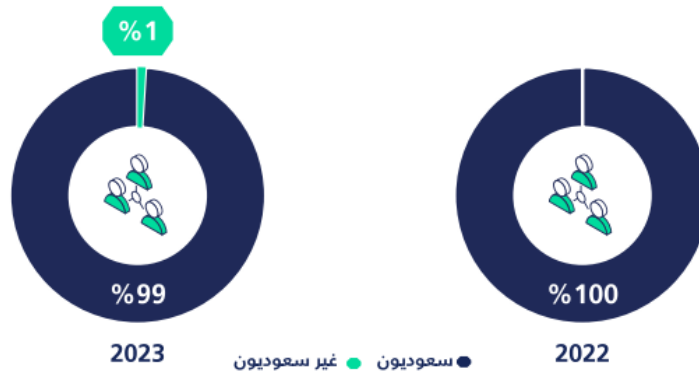
شكل رقم 171-2 توزيع المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية حسب نوع الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية حسب نوع الجنس (ذكور وإناث) في عامي 2022 و 2023. حيث تشير البيانات إلى ثبات نسبي في هذا التوزيع بين العامين. ففي كل من عامي 2022 و 2023، شكل الذكور النسبة الأكبر من المستثمرين بواقع 85%، بينما مثلت الإناث نسبة 15%. يدل هذا الثبات على استمرار الفجوة بين الجنسين في المشاركة في هذا النوع من الاستثمار خلال الفترة المذكورة. يتطلب فهم أسباب هذا التفاوت إجراء دراسات معمقة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تؤثر على قرار مشاركة المرأة في الاستثمارات البديلة مثل تمويل الملكية الجماعية.

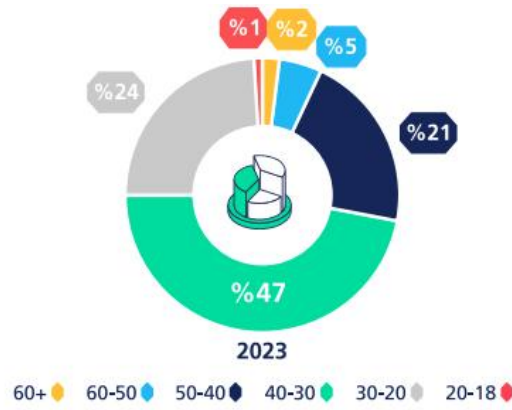
شكل رقم 172-2 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الجنسية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيعاً إجمالياً عدد المستثمرين المسجلين حسب الجنسية في عامي 2022 و 2023. في عام 2022، شكل المستثمرون السعوديون الكل بنسبة 100 أما في عام 2023، فقد بقي المستثمرون السعوديون يشكلون النسبة الأكبر، ولكن مع انخفاض طفيف إلى 99% وظهور فئة المستثمرين غير السعوديين بنسبة 1%. يشير هذا التوزيع إلى أن السوق السعودي يمثل القاعدة الأساسية للمستثمرين في تمويل الملكية الجماعية خلال هذه الفترة، مع وجود تمثيل محدود للمستثمرين من جنسيات أخرى. قد يعكس هذا التركيز على السوق المحلي القيود التنظيمية، استراتيجيات التسويق التي تستهدف بشكل أساسي المستثمرين السعوديين، أو ربما مستوى الوعي والاهتمام بهذا النوع من الاستثمار بين الجنسيات المختلفة.

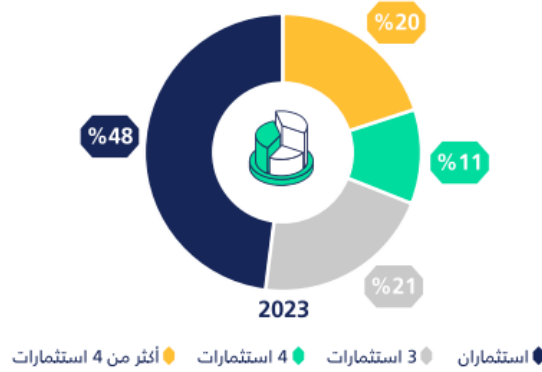
شكل رقم 2-173 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيعاً إجمالياً عدد المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية حسب الفئة العمرية في عام 2023. و نلاحظ أن الفئة العمرية 40-30 عاماً تستحوذ على الحصة الأكبر من المستثمرين بنسبة 47%، تليها الفئة العمرية 30-20 عاماً بنسبة 24%. وتشكل الفئة العمرية 50-40 عاماً نسبة 21%. أما الفئات العمرية الأكبر سناً، 60-50 عاماً و 60 عاماً فأكثر، فتمثل نسباً أقل بكثير، حيث تبلغ 5% و 2% على التوالي، بينما تشكل الفئة العمرية الأقل من 20 عاماً نسبة ضئيلة جداً تقدر بـ 1%. يشير هذا التوزيع إلى أن الفئة العمرية الشباب والمتوسطة العمر (20-50 عاماً) هي الأكثر نشاطاً واهتماماً بالاستثمار في تمويل الملكية الجماعية في عام 2023، مع ملاحظة تركيز النسبة الأكبر في الفئة التي تقع في منتصف هذه الشريحة. يمكن أن يعكس هذا النمط عوامل مثل مستوى الدخل المتاح للاستثمار، درجة الوعي بالفرص الاستثمارية البديلة، والميل إلى تبني التقنيات المالية الحديثة بين هذه الفئات العمرية.

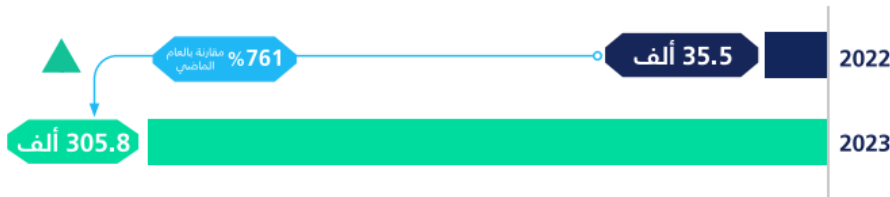
شكل رقم 2-174 إجمالي عدد المستثمرين الذين استثمروا بأكثر من استثمار واحد خلال العام



يوضح الشكل توزيع إجمالي عدد المستثمرين المسجلين في تمويل الملكية الجماعية في عام 2023 بناء على عدد الاستثمارات التي قاموا بها خلال العام. ويتبين أن الغالبية العظمى من المستثمرين 48% قاموا باستثمارين خلال عام 2023. تليها فئة المستثمرين الذين قاموا بثلاث استثمارات بنسبة 21%، ثم الذين قاموا بأكثر من استثمارات بنسبة 20%. أما المستثمرون الذين قاموا بأربعة استثمارات فيمثلون أقل نسبة بواقع 11%. يشير هذا التوزيع إلى أن معظم المستثمرين في تمويل الملكية الجماعية يميلون إلى إجراء عدد محدود من الاستثمارات خلال العام. يمكن أن يعكس هذا سلوكاً استثمارياً حذراً لدى الغالبية.

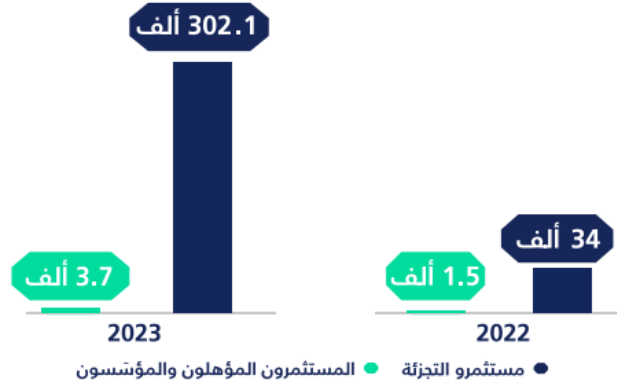
✓ طرح أدوات الدين والاستثمار فيها:

شكل رقم 2-175 عدد المستثمرين في طرح أدوات الدين والاستثمار فيها



يبرز الشكل تطوراً استثنائياً في عدد المستثمرين المشاركين في طرح أدوات الدين والاستثمار فيها بين عامي 2022 و2023. إذ ارتفع عدد المستثمرين من 35.5 ألف مستثمر في عام 2022 إلى 305.8 ألف مستثمر في عام 2023، محققاً بذلك زيادة هائلة بنسبة 761% مقارنة بالعام السابق. يعكس هذا النمو الكبير إقبالا متزايداً من المستثمرين على أدوات الدين، مما قد يشير إلى ارتفاع الوعي بأهمية هذه الأدوات كخيار استثماري، أو تحسن في البيئة التنظيمية والتقنية التي تدعم عمليات الطرح والاستثمار في هذا القطاع. كما قد يدل هذا الارتفاع على تنوع قاعدة المستثمرين وتوسعها، الأمر الذي يعزز من عمق السوق المالية ويزيد من كفاءتها واستقرارها على المدى الطويل.

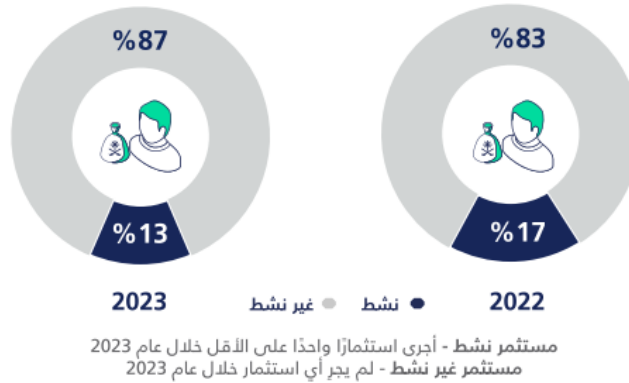
شكل رقم 2-176 نوع المستثمرين في خدمات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المستثمرين في خدمات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها حسب نوع المستثمر للعامين 2022 و2023. يتضح حدوث طفرة كبيرة في عدد مستثمري التجزئة، حيث ارتفع عددهم من 34 ألف مستثمر في 2022 إلى 302.1 ألف مستثمر في 2023، أي بنسبة نمو استثنائية تعكس توسع قاعدة مستثمري التجزئة بشكل غير مسبوق. أما المستثمرون المؤهلون والمؤسسون فقد ارتفع عددهم من 1.5 ألف في 2022 إلى 3.7 ألف في 2023، ما يشير أيضا إلى زيادة الاهتمام بهذه الفئة، وإن كانت الزيادة أقل نسبيا من مستثمرو التجزئة. تعكس هذه الأرقام نجاح منصات أدوات الدين في جذب شرائح جديدة من المستثمرين، خاصة مستثمرو التجزئة، مما يعزز من عمق السوق وتنوعه.

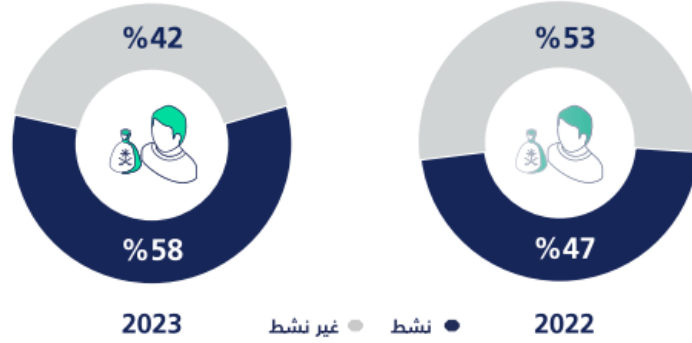
شكل رقم 2-177 توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع مستثمري التجزئة حسب مستوى النشاط خلال عامي 2022 و2023. في 2023، حيث بلغت نسبة المستثمرين النشطين 83% مقابل 87% غير نشطين في 2023، بينما كانت النسب في 2022 هي 17% نشطين و83% غير نشطين. يشير هذا إلى أن نسبة المستثمرين النشطين تراجعت رغم الزيادة الكبيرة في عدد المستثمرين الكلي، ما قد يدل على أن غالبية المستثمرين الجدد لم يباشروا الاستثمار بشكل فعلي أو يفضلون الانتظار والترقب، أو أن هناك تحديات في تفعيل مشاركتهم الاستثمارية.

شكل رقم 2-178 توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط



مستثمر نشط - أجرى استثمارًا واحدًا على الأقل خلال عام 2023
مستثمر غير نشط - لم يجر أي استثمار خلال عام 2023

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين الشكل توزيع المستثمرين المؤهلين والمؤسسين حسب مستوى النشاط. ففي 2023، بلغت نسبة النشطين 58% مقابل 42% غير نشطين، بينما كانت النسب في 2022 هي 53% نشطين و47% غير نشطين. ويلاحظ هنا أن نسبة النشطين بين المستثمرين المؤهلين والمؤسسين أعلى بكثير من مستثمري التجزئة، كما أن هناك تحسناً في معدل النشاط بين هذه الفئة مقارنة بالعام السابق. يعكس ذلك احترافية أكبر لدى المستثمرين المؤهلين والمؤسسين، وقدرتهم على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، فضلاً عن دورهم المحوري في دعم نشاط السوق وزيادة سيولته.

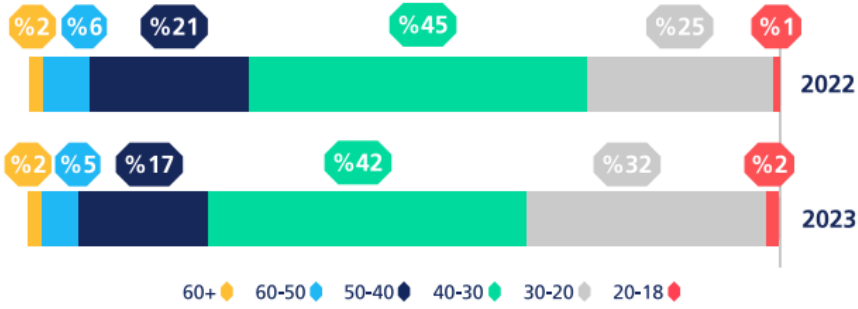
شكل رقم 2-179 توزيع المستثمرين المسجلين في أدوات الدين حسب نوع الجنس



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المستثمرين المسجلين في أدوات الدين حسب نوع الجنس. ويتضح أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من المستثمرين في كلا العامين، حيث بلغت نسبتهم 87% في 2022 وانخفضت قليلاً إلى 82% في 2023. في المقابل، ارتفعت نسبة الإناث من 13% في 2022 إلى 18% في 2023، ما يشير إلى زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في الاستثمار بأدوات الدين. يعكس هذا التحول تطوراً إيجابياً نحو تعزيز الشمول المالي وتمكين المرأة في القطاع المالي، إلا أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة وتستدعي مزيداً من الجهود لتعزيز مشاركة الإناث.

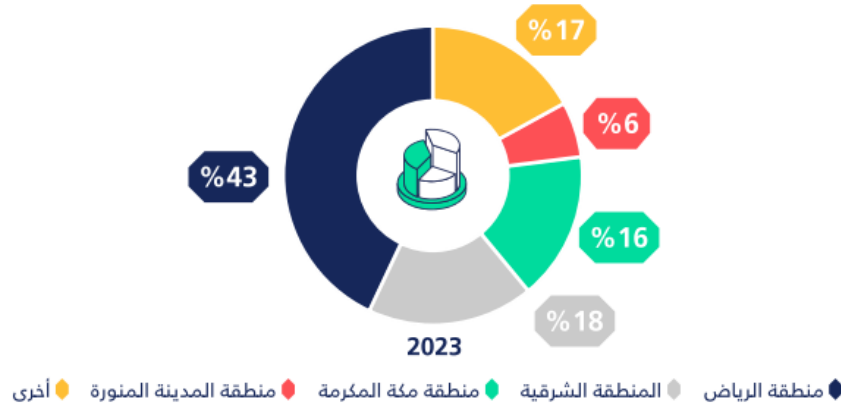
شكل رقم 2-180 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع المستثمرين المسجلين في أدوات الدين حسب الفئة العمرية للعامين 2022 و2023. ففي عام 2023، زادت نسبة المستثمرين من الفئة العمرية 30-20 عاما إلى 32% مقارنة بـ25% في 2022، بينما انخفضت نسبة الفئة العمرية 40-30 عاما إلى 42% مقابل 45% في العام السابق. كما انخفضت نسبة المستثمرين في الفئة العمرية 50-40 عاما من 21% إلى 17%، بينما بقيت النسبة في الفئة العمرية 60 عند 2%. تعكس هذه التغيرات تحولا في قاعدة المستثمرين نحو الفئات العمرية الشابة، ما قد يدل على زيادة وعي وثقة الشريحة بأدوات الدين كخيار استثماري،

شكل رقم 2-181 إجمالي عدد المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل توزيع المستثمرين المسجلين حسب الموقع الجغرافي في عام 2023. يتبين أن منطقة الرياض تستحوذ على النسبة الأكبر من المستثمرين بواقع 43%، تليها المنطقة الشرقية بنسبة 18%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 16%، بينما تمثل المناطق الأخرى من المملكة مجتمعة 17% و من ثم منطقة المدينة المنورة بنسبة 6%. يشير هذا التوزيع إلى تمركز النشاط الاستثماري في المناطق الرئيسية، خاصة العاصمة الرياض، ما يعكس قوة البنية التحتية المالية والاقتصادية في هذه المناطق. في المقابل، يشير انخفاض النسب في المناطق الأخرى إلى وجود فجوة جغرافية في الانتشار الاستثماري، ما يستدعي تعزيز الجهود لزيادة الوعي وتوفير الخدمات المالية في المناطق الأقل تمثيلا.

ثانياً: مساهمة التكنولوجيا المالية في الادخار

في الوقت الراهن، يزاول قطاع حلول الادخار أنشطته من خلال نموذج عمل جمعيات الادخار الإلكترونية. وخلال عام 2023، عملت ثلاث شركات تقنية مالية وفق هذا النموذج ضمن البيئة التجريبية التشريعية التي يشرف عليها البنك المركزي السعودي، مركزة جهودها على تسريع وتيرة تطوير هذا النموذج والعمل نحو اعتماده بصورة رسمية ضمن المنظومة المالية، يهدف هذا العنصر إلى استعراض أثر التكنولوجيا المالية على ثقافة الادخار من خلال تحليل عدة مؤشرات.

✓ جمعيات الادخار الإلكترونية

هي نماذج رقمية حديثة لجمعيات الادخار والائتمان المتناوب، تعتمد على تقنيات رقمية متقدمة مثل تطبيقات الجوال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتتيح هذه الجمعيات لأعضائها المساهمة بمبالغ مالية ثابتة في صندوق مشترك عبر منصات إلكترونية، حيث توزع هذه المساهمات بانتظام وبالتناوب بين الأعضاء وفق جدول زمني محدد. ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز ممارسات الادخار المنضبط، وزيادة الشفافية، وتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال إتاحة منتجات مالية ميسرة للأفراد غير المخدمين مصرفياً (فنتك السعودية، 2024، صفحة 76).

1. حجم ونمو قطاع حلول الإيدار:

شكل رقم 2-182 مجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يبين هذا الشكل التطور الملحوظ في عدد مجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفع العدد من 4.3 آلاف مجموعة في عام 2022 إلى 11.9 ألف مجموعة في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 177%. يعكس هذا النمو السريع توسع قاعدة المستخدمين وزيادة انتشار ثقافة الادخار الجماعي عبر المنصات الرقمية في المجتمع السعودي. كما يدل على نجاح هذه المنصات في تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق الثقة في الحلول التقنية للادخار، مما ساهم في تسارع وتيرة تكوين المجموعات الجديدة خلال فترة زمنية قصيرة.

شكل رقم 2-183 قيمة مجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية (بالريال السعودي)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل الزيادة الكبيرة في القيمة الإجمالية لمجموعات جمعيات الادخار الإلكترونية، حيث ارتفعت من 491 مليون ريال سعودي في عام 2022 إلى 2 مليار ريال سعودي في عام 2023، بنسبة نمو بلغت 307%. هذا النمو اللافت يشير إلى تصاعد حجم التعاملات المالية عبر هذه المنصات، ويؤكد على زيادة ثقة المستخدمين في جمعيات الادخار الإلكترونية كوسيلة فعالة وآمنة لإدارة الأموال والادخار، بالإضافة إلى الدور المتنامي لهذه الجمعيات في تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي للأفراد.

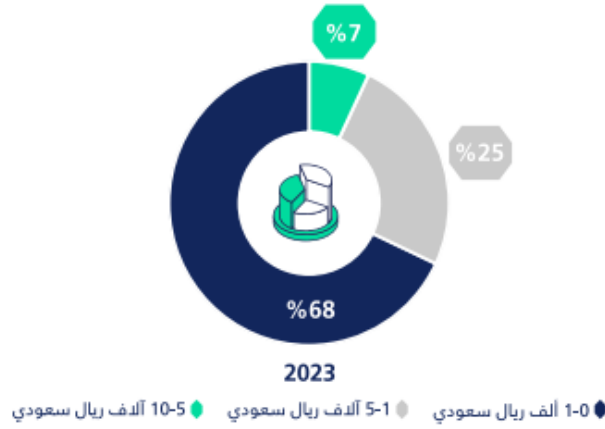
شكل رقم 2-184 متوسط قيمة مساهمة المستخدمين المسجلين في مجموعات الادخار الإلكترونية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم هذا الشكل مقارنة لمتوسط قيمة مساهمة المستخدمين في مجموعات الادخار الإلكترونية بين عامي 2022 و2023. فقد ارتفع المتوسط من 5.4 آلاف ريال سعودي في 2022 إلى 11 ألف ريال سعودي في 2023، بنسبة نمو بلغت 104%. يعكس هذا الارتفاع زيادة قدرة ورغبة الأفراد في المساهمة بمبالغ أكبر ضمن الجمعيات الإلكترونية، ما يدل على تنامي ثقة المستخدمين في هذه المنصات وفاعلية آلياتها، كما قد يشير إلى تحسن الأوضاع المالية للمستخدمين أو زيادة وعيهم بأهمية الادخار الجماعي لتحقيق أهدافهم المالية.

شكل رقم 2-185 توزيع إجمالي عدد الأعضاء المسجلين حسب متوسط مبلغ الإيداع



تظهر البيانات الشكل توزيعاً واضحاً لإجمالي عدد الأعضاء المسجلين حسب متوسط مبلغ الإيداع لعام 2023. يتبين من خلال المخطط الدائري وجود تفاوت ملحوظ في شرائح الإيداع، حيث تشكل الشريحة الأولى (1-0 ألف ريال سعودي) النسبة الأكبر بواقع 68% من إجمالي الأعضاء، مما يعكس قاعدة واسعة من المشاركين ذوي المساهمات المنخفضة. بينما تمثل الشريحة المتوسطة (1-5 آلاف ريال سعودي) ربع الأعضاء تقريباً بنسبة 25%، في حين تشكل الشريحة الأعلى (5-10 آلاف ريال سعودي) النسبة الأقل بواقع 7% فقط. هذا التوزيع يشير إلى هرمية واضحة في القدرات المالية للأعضاء، ويعكس نمطاً اقتصادياً شائعاً حيث تتركز النسبة الأكبر من المشاركين في الفئات ذات المساهمات المالية المحدودة، مع انخفاض تدريجي في عدد المساهمين كلما ارتفعت قيمة الإيداع، مما قد يستدعي تطوير استراتيجيات مستهدفة لتعزيز المساهمات المالية الأعلى.

2. توزيع قطاع حلول الإيداع:

شكل رقم 2-186 إجمالي عدد العملاء المسجلين



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

نرى من خلال الشكل تطور إجمالي عدد العملاء المسجلين في جمعيات الادخار الإلكترونية بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفع العدد من 925.7 ألف عميل في عام 2022 إلى مليوني عميل في عام 2023، ما يمثل نمواً ملحوظاً بنسبة 116%.

يعكس هذا الارتفاع الكبير توسع قاعدة المستخدمين وزيادة الإقبال على خدمات الادخار الإلكتروني في المملكة، مما يشير إلى نجاح هذه المنصات في جذب شرائح جديدة من المجتمع.

شكل رقم 2-187 توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط



نشط: العملاء الذين انضموا لجمعية ادخار إلكترونية خلال العام
غير نشط: العملاء الذين لم ينضموا لجمعية ادخار إلكترونية خلال العام، ولكنهم مُستقلون على إحدى المنصات الموجودة

المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل تغيراً طفيفاً ولكن ملحوظاً في توزيع العملاء المسجلين حسب مستوى النشاط خلال عامي 2022 و2023. ففي عام 2022، بلغت نسبة العملاء غير النشطين 90% مقابل 10% للعملاء النشطين. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة غير النشطين إلى 87%، وارتفعت نسبة النشطين إلى 13%. رغم أن الفارق النسبي يبدو محدوداً، إلا أنه يعكس تحسناً نسبياً في تفاعل العملاء مع المنصات الاستثمارية الإلكترونية، وربما يشير إلى نجاح جهود التوعية أو تحسين تجربة المستخدم على هذه المنصات. ويظل التحدي قائماً في تقليص الفجوة الكبيرة بين النشطين وغير النشطين، مما يتطلب استراتيجيات تحفيزية وتثقيفية فعالة لتحويل قاعدة أكبر من المسجلين إلى عملاء نشطين.

شكل رقم 2-188 توزيع العملاء المسجلين في جمعيات الادخار الإلكترونية حسب الجنس

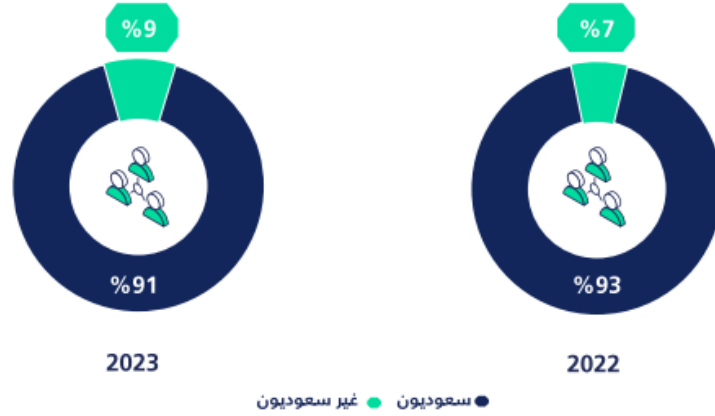


المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يقدم الشكل تحليلاً لتوزيع العملاء المسجلين حسب الجنس، حيث تظهر البيانات أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من العملاء في عام 2023 بنسبة 67% مقابل 33% للإناث، مقارنة بنسبة 69% للذكور و31% للإناث في عام 2022. يدل هذا

التطور على زيادة مشاركة الإناث في جمعيات الادخار الإلكترونية، ما يعكس اتساع قاعدة المستخدمين وتنوعها من الناحية الديموغرافية، ويشير إلى نجاح المنصات في استقطاب المزيد من النساء خلال عام واحد.

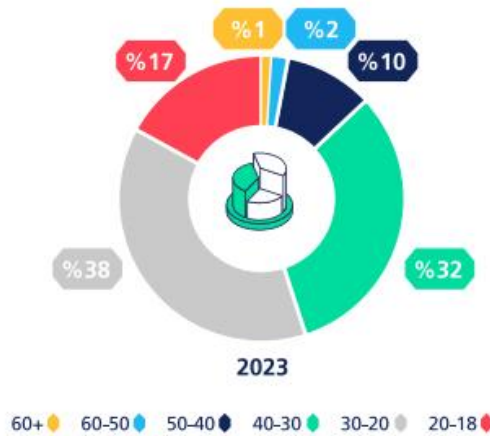
شكل رقم 2-189 توزيع العملاء المسجلين حسب الجنسية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح هذا الشكل التوزيع النسبي للعملاء المسجلين في جمعيات الادخار الإلكترونية حسب الجنسية خلال عامي 2022 و2023. وتشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من العملاء المسجلين هم سعوديون، حيث بلغت نسبتهم 93% في عام 2022 وانخفضت قليلاً إلى 91% في عام 2023. في المقابل، ارتفعت نسبة غير السعوديين من 7% في عام 2022 إلى 9% في عام 2023. يعكس هذا التغير الطفيف اتساع قاعدة المستخدمين غير السعوديين، مما يشير إلى تزايد جاذبية هذه المنصات للفئات المقيمة في المملكة، بالإضافة إلى استمرار هيمنة المستخدمين السعوديين على قاعدة العملاء. ويمكن تفسير هذا النمو في نسبة غير السعوديين بتزايد الوعي بخدمات الادخار الإلكتروني وتسهيل الوصول إليها لمختلف الجنسيات.

شكل رقم 2-190 توزيع العملاء المسجلين حسب الفئة العمرية



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض هذا الشكل توزيع العملاء المسجلين في جمعيات الادخار الإلكترونية حسب الفئات العمرية لعام 2023. يتضح أن الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة تمثل النسبة الأكبر من المستخدمين بنسبة 38%، تليها الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 32%. أما الفئة العمرية من 18 إلى 20 سنة فتشكل 17%، بينما تشكل الفئة من 40 إلى 50 سنة 10%، والفئة من 50 إلى 60 سنة 2%، وأخيرا الفئة الأكبر من 60 سنة تمثل 1% فقط من إجمالي المستخدمين. تعكس هذه البيانات أن أغلب مستخدمي جمعيات الادخار الإلكترونية ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة والمتوسطة، ما يدل على أن هذه الخدمات تلقى قبولا واسعا بين الفئات الأكثر إنتاجية وارتباطا بالتقنيات الرقمية، بينما تقل نسبة الإقبال بين الفئات الأكبر سنا، وهو ما قد يرتبط بعوامل تتعلق بمدى الاعتماد على استخدام الحلول التقنية الحديثة أو الحاجة الفعلية لخدمات الادخار الإلكتروني في هذه الفئات.

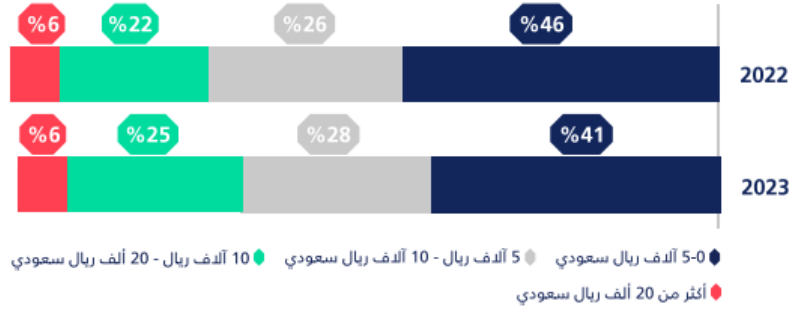
شكل رقم 2-191 توزيع العملاء المسجلين حسب الموقع الجغرافي



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل التوزيع الجغرافي للعملاء المسجلين في جمعيات الادخار الإلكترونية لعام 2023. يتبين أن منطقة الرياض تستحوذ على النسبة الأكبر من العملاء بواقع 37%، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 27%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 25%. أما منطقة القصيم فتمثل 6% من إجمالي العملاء، في حين أن المناطق الأخرى من المملكة مجتمعة تشكل 5%. و تعكس هذه البيانات تمركز غالبية العملاء في المناطق الحضرية الكبرى، وهو ما قد يرتبط بكثافة السكان وارتفاع مستوى الوعي الرقمي وتوافر الخدمات التقنية في هذه المناطق، إضافة إلى قوة البنية التحتية المالية. أما النسب الأقل في القصيم والمناطق الأخرى فقد تعكس الحاجة إلى مزيد من التوعية أو تطوير الخدمات في تلك المناطق الأقل كثافة سكانية أو الأقل استفادة من الخدمات الرقمية.

شكل رقم 2-192 توزيع العملاء المسجلين حسب الراتب الشهري



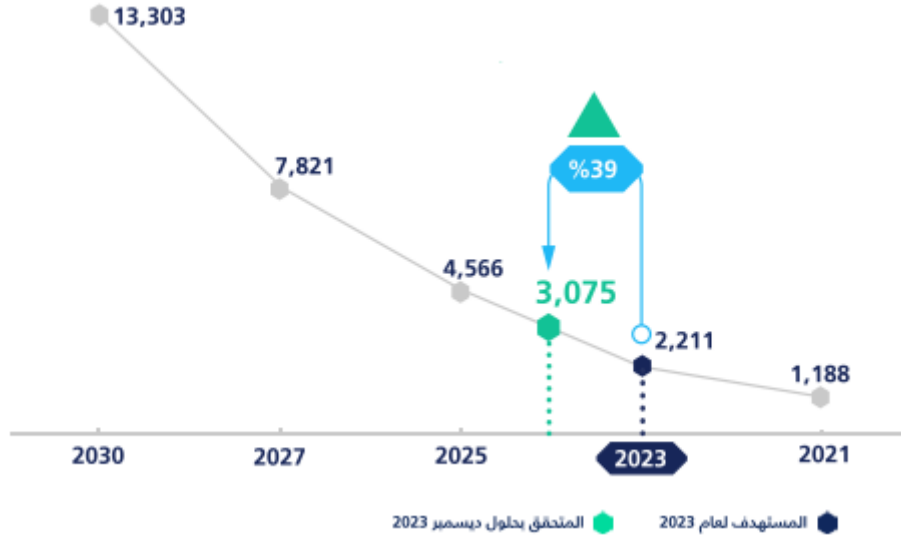
المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يوضح الشكل توزيع العملاء المسجلين في المنصات التمويلية حسب فئات الراتب الشهري خلال عامي 2022 و2023، بما يعكس تنوع القاعدة الديموغرافية للمستخدمين. في عام 2022، استحوذت الفئة ذات الدخل الشهري بين 0 و5 آلاف ريال سعودي على النسبة الأكبر من العملاء بـ 46%، تلتها فئة 5 آلاف - 10 آلاف ريال بنسبة 26%، ثم فئة 10 آلاف - 20 ألف ريال بنسبة 22%، وأخيراً فئة أكثر من 20 ألف ريال بنسبة 6%. أما في عام 2023، فقد انخفضت نسبة الفئة الأقل دخلاً (أقل من 5 آلاف ريال) إلى 41%، بينما ارتفعت فئة 5 آلاف - 10 آلاف ريال إلى 28%، وكذلك فئة 10 آلاف - 20 ألف ريال إلى 25%، فيما بقيت نسبة فئة أكثر من 20 ألف ريال ثابتة عند 6%. تعكس هذه التغيرات توجّهاً متزايداً نحو جذب الفئات ذات الدخل المتوسط، مما قد يدل على تحسن الوعي المالي لدى هذه الشريحة أو زيادة قدرتها على الدخول إلى الأسواق التمويلية الرقمية.

المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي

تعد مساهمة قطاع التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الكمية التي تعكس مدى تكامله مع الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق يعالج هذا المطلب التطور الفعلي في مساهمة شركات التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية في الناتج المحلي حتى عام 2023، مع مقارنة الأرقام المحققة بالأهداف المخططة ضمن رؤية 2030. كما يبرز هذا الجزء الإنجازات التي تحققت، ويستشرف الإمكانيات المستقبلية التي يمكن أن تدفع القطاع إلى مستويات أعلى من التأثير الاقتصادي، مما يبرز دوره كأحد محركات النمو الجديدة.

شكل رقم 2-193 مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال سعودي)



المصدر: (فنتك السعودية، 2024)

يعرض الشكل الأداء الفعلي لشركات التكنولوجيا المالية في المملكة حتى عام 2023 من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتها 3,075 مليون ريال سعودي، متجاوزة بذلك المستهدف السنوي البالغ 2,211 مليون ريال بنسبة إنجاز بلغت 39% فوق المتوقع. هذا الإنجاز يعكس تطورا ملموسا في مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، ويعد دليلا على فاعلية السياسات والبرامج الداعمة لقطاع التقنية المالية.

وبالنظر إلى المسار التصاعدي المستهدف نحو عام 2030، حيث يتوقع أن تصل المساهمة إلى 13,303 مليون ريال سعودي، فإن الأداء المحقق في 2023 يشير إلى أن المملكة على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف، بل وربما تجاوزه في حال استمرت معدلات النمو بنفس الزخم أو أكثر.

و من المنظور الاقتصادي فإن تضاعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي يعد دليلا على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للدخل مثل النفط، وهو ما ينسجم تماما مع أهداف رؤية المملكة 2030. ويظهر الشكل أيضا أن نمو القطاع لا يقتصر فقط على الاستثمارات والوظائف، بل يشمل تأثيرا حقيقيا على الناتج المحلي، مما يعزز دوره كركيزة أساسية في الاقتصاد السعودي المستقبلي.

خاتمة الفصل الثاني:

بين لنا هذا الفصل أن السعودية قد قطعت أشواطاً كبيرة في بناء بيئة متكاملة للتكنولوجيا المالية مدفوعة برؤية استراتيجية واضحة تتماشى مع أهداف رؤية 2030، فمن خلال البنية المؤسسية والتنظيمية والدعم الحكومي المباشر، ومبادرات مثل "فنتك السعودية"، نمت شركات التكنولوجيا المالية من حيث العدد والتنوع في الخدمات في مختلف القطاعات (المدفوعات، التمويل، المصرفية المفتوحة، التأمين، الادخار...)، كما بين الفصل أن لهذه الشركات دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تحسين كفاءة الأنظمة المالية وتوسيع فرص التمويل والاستثمار، وزيادة فرص العمل والادخار، ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا التقدم لا يخلو من التحديات مثل نقص الكفاءات المحلية والاحتياجات التنظيمية، ما يتطلب مواصلة جهود الإصلاح والدعم لضمان استدامة النمو والابتكار.

خاتمة عامة

جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع التكنولوجيا المالية السعودية ودورها في تعزيز النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل التوجهات الحديثة التي تنتهجها الدولة ضمن رؤية 2030، وقد جاءت هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في السعودية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث يتحدث الفصل الأول عن الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والنشاط الاقتصادي، وكذلك يتضمن عرض و مناقشة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. أما الفصل الثاني فهو يدرس واقع التكنولوجيا المالية في السعودية ودورها في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال توظيف الاستراتيجيات التي اعتمدها السعودية لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية، وتحليل الواقع الفعلي لهذا القطاع في ضوء المؤشرات الحديثة و درجة مساهمته في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال العمالة، الإستثمار، الإدخار، والنتائج المحلي الإجمالي.

1. ساهمت الجهود الرسمية في دعم الشركات الناشئة عبر عدة مبادرات، الأمر الذي أدى بدوره إلى نمو ملحوظ في عدد شركات التكنولوجيا المالية وتوسعها في مجالات متعددة ما يؤكد أن للسعودية رؤية استراتيجية فيما يخص التكنولوجيا المالية.
2. شهد حجم التعاملات الإلكترونية نموا ملحوظا في المملكة، خصوصا في مجال تكنولوجيا المدفوعات الرقمية، وذلك من خلال قيمة وعدد عمليات المدفوعات الرقمية خلال عامي 2022-2023، وهو الأمر الذي يعكس ارتفاع معدل تبني التقنيات المالية في المملكة.
3. توسع خدمات تكنولوجيا التمويل بسبب توفر أدوات تمويل بديلة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما عزز فرص الوصول إلى التمويل خارج القنوات التقليدية.
4. حيث تثبت هذه النتائج صحة الفرضية التي تقول بأن قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية يشهد نموا ملحوظا.
5. بينت المؤشرات أن قطاع التكنولوجيا المالية عزز بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة عبر مختلف القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة البطالة.
6. عززت أدوات الاستثمار والإدخار المدعومة بالتكنولوجيا مثل المنصات الاستثمارية، والاستشارات الرقمية، وتمويل الملكية الجماعية، في تحفيز السلوك الادخاري لدى الأفراد وتنويع الاستثمارات ما عكس مساهمة ملموسة في الاقتصاد الوطني من خلال الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يبين صحة الفرضية التي تقول بأن التكنولوجيا المالية تساهم في النشاط الاقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ومع ذلك، لا تزال شركات التكنولوجيا المالية في المملكة تواجه عدة تحديات، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. نقص الكفاءات البشرية بسبب محدودية التعليم والتدريب المتخصص في مجال التكنولوجيا المالية، ما يستدعي إلى إدماج هذا المجال في منظومة التعليم العالي بالإضافة إلى تعزيز البرامج التدريبية والمهنية.

2. ضعف البنية التحتية الرقمية خصوصا من ناحية الانترنت حيث انها لانزال في بعض المناطق ليست بالسرعة العالية مقارنة بدول متقدمة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي للتقنية المالية 2022. البنك المركزي السعودي.
2. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. (10 04, 2025). عن الهيئة. تم الاسترداد من <https://nca.gov.sa>:
/https://nca.gov.sa/ar
3. إيهاب خليفة. (2018). البلوك شين: الثروة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة. مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (03).
4. بختي عميرية، و مجاني غنية. (2020). دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي. مجلة المدبر، 07(02).
5. بن علقمة مليكة، و سائحي يوسف. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03)، 86-106.
6. جاسم عبد الله عقيل. (1998). النقود والبنوك، منهج نقدي ومصرفي. عمان: دار الحامد للنشر.
7. جمال الطاهر ابو الفتوح حجازي. (2002). ادارة انتاج العمليات، مدخل ادارة الجودة الشاملة. القاهرة: مكتب القاهرة للطباعة والتصوير.
8. حمد بركات، و سعدية بلقاسم. (2019). ثورة التكنولوجيا المالية. الملتقى الوطني العلمي حول الصناعة التكنولوجية المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المدية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة يحي فارس.
9. حيزية بنية، و محمد بنية. (2020). الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة الماليزية. المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق (01).
10. رشاد العصار، و رياض الحلبي. (2000). النقود والبنوك. عمان: دار ضفاء للنشر والتوزيع.
11. ريهام أحمد ممدوح حسن. (2020). أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية. مجلة علمية للاقتصاد والتجارة.
12. سعودبيديا. (10 04, 2025). وزارات. تم الاسترداد من saudipedia.com:
<https://saudipedia.com/article/4400/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%>

13. سلام عبد الرضا مصطفى ، محمد كريم حيدر، و عبدالله حرجان سنان. (2020). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية(03).
14. عبد الحكيم عمران، و مصطفى قري. (2018). منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات. مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(01).
15. عبد القادر مطاي. (2013). متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 05(02).
16. عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي.
17. عماد مروة. (بلا تاريخ). "فينتك" قوة للتحويل في القطاع المالي والمصرفي. تاريخ الاسترداد 12 29, 2024، من al-ain.com.
18. فنتك السعودية. (2020). التقرير السنوي لفنتك السعودية 2019-2020. فنتك السعودية.
19. فنتك السعودية. (2021). التقرير السنوي لفنتك السعودية 2021. فنتك السعودية.
20. فنتك السعودية. (2024). التقرير السنوي للتقنية المالية 2023. فنتك السعودية.
21. قدرى شهلة، و مدفوني مليكة. (2022). واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 09(02)، 641-662.
22. كمال زواق. (2020). ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(01).
23. لزهاري زواويد، و حجاج نفيسة. (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والآفاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03).
24. لطرش ذهبية، و حراق سمية. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 05(02)، 94-107.
25. ليان فريد حبيب. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل. اتحاد شركات الاستثمار.
26. مجدي محمد شهاب، و أسامة محمد فولي. (1998). أساسيات الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
27. محمد عبد العليم صابر. (2023). التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات، 01(01)، 95-110.
28. محمد عبد الوهاب الفراوي. (2006). الانتاج وادارة العمليات. عمان: البازوري.

29. محمد هلال الحفيظي. (2019). ماهية العقود الذكية. مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي. دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
30. مليكة بن عقيلة، و يوسف سائي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07.
31. منشآت. (10 04, 2025). ممنحن. تم الاسترداد من monshaat.gov.sa: <https://www.monshaat.gov.sa/ar/about>
32. منصور كاسر. (2000). ادارة الانتاج والعمليات. عمان: دار حماد للنشر والتوزيع.
33. هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات. (10 04, 2025). عن الهيئة. تم الاسترداد من www.cst.gov.sa: <https://www.cst.gov.sa/ar/aboutus/InternationalArena/Pages/default.aspx>
34. وزارة الاستثمار السعودية. (10 04, 2025). عن الوزارة. تاريخ الاسترداد 10 04, 2025، من وزارة الاستثمار: [/https://misa.gov.sa/ar/about](https://misa.gov.sa/ar/about)
35. وزارة التجارة السعودية. (10 04, 2025). من نحن. تاريخ الاسترداد 10 04, 2025، من وزارة التجارة: <https://mc.gov.sa/ar/About/who-we-are/Pages/default.aspx>
36. وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07.
37. وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07.
38. وهيبة عبد الرحيم، و الزهراء أوقاسم. (2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب. مجلة الدراسات الاقتصادية (38).
39. ويسام بن فضة، و حكيم بن حسان. (2020). واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 04(03).
40. ويكيبيديا. (10 04, 2025). تم الاسترداد من <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>: [/wikipedia.org: https://ar.m.wikipedia.org/wiki](https://ar.m.wikipedia.org/wiki)
41. البنك المركزي المصري. Retrieved 12 28, 2024, from www.cbe.org.eg.
42. الجزيرة. (n.d.). اقتصاد عربي. Retrieved 03 08, 2025, from aljazeera.net: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/28/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-7->

- %D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7
43. الشمري, ن & .عبد اللات, ع. (2000). الصيرفة الإلكترونية. الأردن: دار وائل للنشر.
44. النشاط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية (n.d.). Retrieved 12 04, 2025, from <http://www.startimes.com/?t=23165976> التعليمية
45. حبيب, ل. ف. (2011). التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل (الطبعة الأولى). اتحاد شركات الاستثمار.
46. حرفوش, س. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية. (03)11,
47. خيرة, ت & .فاطمة, أ. (2019). واقع وآفاق التكنولوجيا المالية الإسلامية. الملتقى العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المدينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
48. سارة, م. (2019). مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية مع تجارب ولية ناجحة. الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المدينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
49. سعيدة, ن. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية: فرصة لتحديث القطاع المالي. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. 227-242, 07(02),
50. عبد المولى, ا. (1997). أصول الاقتصاد. بيروت: دار النهضة العربية.
51. علي, إ. (2014). بحث الحوسبة السحابية. البنك المركزي العراقي دائرة تقنية المعلومات والاتصالات.
52. لطرش, ه. (2019). اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية. الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية بالدول العربية. المدينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
53. البنك المركزي المصري (n.d.). Retrieved 12 28, 2024, from www.cbe.org.eg.
54. الجزيرة (n.d.). اقتصاد عربي. Retrieved 03 08, 2025, from <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/28/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-7-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7>

55. الشمري, ن & .عبد اللات, ع. (2000). الصيرفة الإلكترونية. الأردن: دار وائل للنشر.
56. النشاط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية (n.d.). Retrieved 12 04, 2025, from <http://www.startimes.com/?t=23165976>: التعليمية
57. حبيب, ل. ف. (2011). التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل (الطبعة الأولى). اتحاد شركات الاستثمار.
58. حرفوش, س. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية. (03)11 ,
59. خيرة, ت & .فاطمة, أ. (2019). واقع وآفاق التكنولوجيا المالية الإسلامية. الملتقى العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
60. سارة, م. (2019). مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية مع تجارب ولية ناجحة. الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.
61. سعيدة, ن. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية: فرصة لتحديث القطاع المالي. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. 227–242, (02)07 ,
62. عبد المولى, ا. (1997). أصول الاقتصاد. بيروت: دار النهضة العربية.
63. علي, إ. (2014). بحث الحوسبة السحابية. البنك المركزي العراقي دائرة تقنية المعلومات والاتصالات.
64. لطرش, ه. (2019). اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية. الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية بالدول العربية. المدية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Abad-Segura, E., González-Zamar, M.-D., López-Meneses, E., & Vázquez-Cano, E. (2020). Financial technology: Review of trends, approaches and management. *Mathematics*, 08(06).
2. A. Kireyeva, A., Kredina, A., Vasa, L., & T. Satpayeva, Z. (2021). Impact of financial technologies on economic development: Theories, methods and analysis. *Journal*, 14(04), 286-303.
3. Ben Romdhane, Y., Kammoun, S., & Loukil, S. (2024). The impact of Fintech on inflation and unemployment: the case of Asia. *Arab Gulf Journal of Scientific*, 42(01), 161-181.
4. Celestine Ogonna, O., Okechukwu Pius, A., Ikeotuonye Victor, O., Patrick Kenneth, A., & Kelechukwu Stanley, O. (2023). FINANCIAL TECHNOLOGY AND ECONOMIC GROWTH IN SELECTED SUB-SAHARAN AFRICAN COUNTRIES: 2004-2021. *African Banking and Finance Review Journal (ABFR)*, 02(02), 102–122.
5. Cevik, S. (2024). Is Schumpeter Right? Fintech and Economic Growth . *International Monetary Fund*.
6. Douglas, W., & Janos, B. (2020). Fin Tech Régulation and Reg Tech.
7. FİDAN, İ., & GÜZ, T. (2023). FinTech Investment and GDP Relationship: An Empirical Study for High. *Izmir Journal of Economics*, 38(01), 215-232.
8. Harper, & Row. (1979). *Theory and policy (2nd ed.)*. Harper & Row Publisher .
9. Hirshleifer, J., Hirshleifer, D., & Glazer, A. (1980). *Price theory and applications (2nd Edition)*. New Jersey: Prentice-Hall.
10. Houben, R., & Snyers, A. (2018). Cryptocurrencies and blockchain. *Bruxelles European parliament*.
11. Khiewngamdee, C., & Yan, H.-d. (2019). The Role of Fintech e-payment on APEC Economic development. *Journal of Physics*, 1324(01).
12. Lavrinenko, O., Cižo, E., Ignatjeva, S., Danilevičca, A., & Krukowski, K. (2023). Financial Technology (FinTech) as a Financial Development Factor in the EU Countries. *Economies*, 11(45).
13. linked in, Capgemini, & Efma. (2018). *Collaboration as Key to Future Financial Services Success*. Paris, New York: World fintech report.

14. Llorca, M. (2017). les banques aux prises les fin Tech. *journal de l'économie politique*, 75.
15. Michael Ngeze, R., & Seif, M. (2024). The Impact of Financial Technology (Fintech) on Economic Growth: Evidence from. *African Journal of Economics and Business Research*, 03(02).
16. Ngong, C., Thaddeus, K., & Joe Onwumere, J. (2024). Financial technology and Economic Growth Nexus in the East African Community states. *Journal of Economics, Finance and*, 29(58), 263-276.
17. Nicoletti, B. (2017). *the future of FinTech*. Rome: Palgrave studies in Financial services technology.
18. Schindler, J. (2017). *FinTech and Financial Innovation: Drivers and Depth*. Washington, D.C: Board of Governors of the Federal Reserve System.
19. Timothy Okoli, T. (2020). IS THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL TECHNOLOGY AND. *Asian Economic and Financial Review*, 10(09), 999-1011.
20. Tiony, O. (2024). Financial Technology and Its Role in Promoting Financial Inclusion and Economic Growth in Kenya. *American Journal of Industrial and Business Management*, 14(07), 943-968.
21. Xu., C. B. (2020). *Fintech in Europe: Promises and threats*. قسم أوروبا (IMF) صندوق النقد الدولي.